

الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية

تأليف
د. زبيدة محمد عطا
رئيس قسم التاريخ
كلية الآداب - جامعة المنيا

الطبعة الثانية

١٩٩٤



الحياة الاقتصادية
في
مصر البيزنطية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
فَأَمَّا الزُّبْدُ فَحَيْدُ هَبْ حُضَاءً وَأَمَّا
مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمُوتُ فِي الْأَرْضِ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَقْلُ



DAR AL AMEEN

طبع . نشر . توزيع

القاهرة : ١ ش محمد محمود
باب اللوق (برج الأطباء)
تليفون : ٣٥٥٨٤٦١

الجيزة : ١ ش سوهاج - من
ش الزقازيق - خلف قاعة
سيد درويش - الهرم

جميع حقوق الطبع
والنشر محفوظة للناس
ولا يجوز إعادة طبع
أو اقتباس جزء منه بدون
إذن كتابي من الناشر

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

رقم الإبداع ٤٣٠٤ / ١٩٩٤
I.S.B.N.

977-5424-63-1

مقدمة الطبعة الثانية

تمثل الفترة البيزنطية المسيحية فترة هامة فى تاريخ مصر فهى فترة انتقال بين الحكم الرومانى والحكم العربى الإسلامى فى القرون التى بدت فيها التأثيرات المسيحية على الحياة فى مصر واتخذت القومية المصرية طابعًا خاصًا بها .

وبيزنطة بنظمها وقوانينها تركت بصماتها واضحة على النشاط الإنسانى فى مصر وخاصة الحياة الاقتصادية .

فقد طبقت بيزنطة نظام ضرائب صارم شمل جميع أوجه النشاط الاقتصادى من زراعة وصناعة وتجارة .

ولقد حاولت فى هذه الدراسة أن أعطى صورة واضحة عن الحياة فى مصر تعتمد على الوثائق البردية والمجموعات القانونية الرومانية ، فالوثيقة هى النبض الحى للإنسان المصرى آنذاك وخاصة أن هذه الفترة غنية بالمجموعات الوثائقية التى شملت أوجه الحياة اليومية وهى تعبير حى عن نشاط هذا المجتمع من واقع خطابه وتشريعاته وفكره .

ورغم غنى هذه الفترة بهذا الكم من الوثائق فإنها لم تلق القدر الكافى من الدراسة وخاصة فى مصر وما زال المجال مفتوحًا أمام العديد من الدراسات ، فالكتاب محاولة للإلقاء الضوء على جزء هام من تاريخنا المصرى .

١٩٩٤ / ١ / ١٨

د. زبيدة عطا

مقدمة الطبعة الأولى

عاشت مصر فترة هامة في تاريخها امتدت ما يقرب من ثلاثة قرون تحت الحكم البيزنطى ، ورغم أهمية تلك الفترة على الصعيدين السياسى والحضارى فلإنها لم تلق الاهتمام الكافى بدراستها ، وأغلب ما كتب عنها كتبه مؤرخون أجنبى رغم توافر مادة علمية لا تقل عن ثلاثين مجموعة بردية ، ورغم ذلك فما زالت بعض وثائق تلك الفترة لم تحقق ، وما زالت تصدر أجزاء حديثة من تلك البرديات يقوم بتحقيقها عدد من الجامعات الأمريكية ، وهذا ما دفعنى إلى الاهتمام بدراسة تلك الفترة الزاخرة بالأحداث ، فالمجتمع شاهد تحولاً جذرياً من مجتمع وثنى لمجتمع مسيحي بما استتبع ذلك من تغيرات جوهرية فى سلوك الأفراد وحياتهم ، إلى جانب ما شاهده من تطورات اقتصادية هامة ، فقد بدأ فيه تملك الأرض لمزارعيها وما تلى ذلك من تغير نظم ضرائبية ووسائل جباية .

وفى مجال التجارة ظلت الإسكندرية أهم مدن البحر المتوسط تنتج مصانعها الكتان الرقيق والزجاج الشفاف ، وتزدان أسواق المدن بمنتجاتها والمنتجات الأجنبية ، وصدرت منتجات مصر إلى جميع أنحاء العالم آنذاك واستخدمت كوسيلة للمقايضة بأهم سلعة اهتمت ببيزنتة باقتنائها وهى حرير الشرق الأقصى ، وإن شاهدت الفترة الأخيرة من الحكم البيزنطى نوعاً من الركود يعزى لعوامل عدة .

ولذلك فلإننى قسمت الدراسة لثلاثة أبواب أحدها خاص بالزراعة والثانى بالصناعات ، والباب الثالث يتعلق بالتجارة الداخلية والخارجية والأسواق وأفردت فصلاً للعملة فإن قيمتها تعكس حقيقة الوضع الاقتصادى ، وألحقت بالدراسة عدداً

من البرديات التى تتناول الحياة الاقتصادية ، وتعطى صورة نابضة للنشاط الاقتصادى آنذاك .

ولا يسعنى إلا التقدم بجزيل الشكر إلى أستاذى وأستاذ جيل من العاملين فى الدراسات التاريخية فى العصور الوسطى الأستاذ الدكتور / سعيد عاشور الذى منحنى من وقته وأفادتنى توجيهاته وإرشاداته فى إعداد الدراسة .

والله الموفق ،،،

د. زبيدة عطا

القاهرة : ١٩٨٢

تمهيد

وجد الرومان عند فتحهم لمصر عام ٣١ ق.م نظامًا اقتصاديًا مستتبًا أوجده البطالمة قائم على أساس الاحتكار ، ولقد احتفظ الرومان ببعض النظم الاقتصادية القائمة ورفضوا البعض الآخر ، فقد احتفظوا في البداية وعلى سبيل المثال بالأوضاع الخاصة بملكية الأرض ونظامها الضرائبي وهيئات موظفيها ، وفي نفس الوقت لم يطبقوا نظام الاحتار إلا في أضيق نطاق ، وعمدوا إلى إطلاق الحرية في مجالى الصناعة والتجارة ، وشجعوا المجهودات الفردية رغم وجود الصناعات الحكومية .

وخلال العصر البيزنطى - والمقصود بالعصر البيزنطى في مصر الفترة من قسطنطين إلى دخول القوات الإسلامية مصر في عهد الامبراطور هرقل عام ٦٤١ م - حدثت تطورات وأحداث هامة في مصر على الصعيدين السياسى والدينى فمع الاعتراف بالمسيحية بدأت الخلافات الدينية بدأها أريوس أسقف بوكالين واثناسيوس أسقف الإسكندرية حول طبيعة المسيح .

ولقد اتخذت كنيسة الإسكندرية موقفًا معاديًا من بطريركية القسطنطينية ومذهب الدولة طوال تلك القرون الثلاثة واشتدت حدتها في القرن السادس كل هذا انعكست آثاره على أوضاع مصر الداخلية إلى جانب ما كانت تلجأ إليه الإدارة البيزنطية لإحكام قبضتها الاقتصادية من التغيير والتعديل المستمر في النظم المالية والضرائبية وطرق الجباية .

ومع ذلك فلقد شاهد هذا العصر بخلاف ما هو متوقع نشاطًا صناعيًا وتجاريًا هائلًا كانت قاعدته الرئيسية مدينة الإسكندرية أو لؤلؤة البحر المتوسط حيث حافظت المدينة على أهميتها الاقتصادية خلال ذلك العصر فأصبحت تمر بها كل تجارة الامبراطورية سواء منها ما اتجه إلى الشرق الأقصى والهند عبر البحر الأحمر أو ما اتجه إلى

الغرب والقسطنطينية عبر البحر الأبيض ، فصدرت منتجات مصر للعالم الخارجى ونشطت التجارة الداخلية وازدادت أسواق الأقاليم وحواليتها بالفانوس من المنتجات المحلية والأجنبية .

وانتشرت مصانع النسيج والفخار والزجاج عبر القطر المصرى تشهد بمهارة العامل المصرى ، كذلك اهتمت الدولة بالمحاجر والمناجم وقامت حركة إنشائية إلى جانب قيامهم باستخراج الأحجار الكريمة وصقلها وصياغتها ، واشتهر صائغى الإسكندرية بمهارتهم ودقتهم وطلبت منتجات الإسكندرية . وفى قطاع الزراعة كان لمصر وضعها المتميز فلم تشاهد التطورات التى شاهدها الغرب الأوربى ، فلم ينمو الإقطاع وتظهر القنية فى مصر بنفس صورتها الغربية لعوامل عدة منها خصوبة الأرض ووفرة الأيدى العاملة والقوانين التى سنّها الأباطرة وخاصة « ثيودسيوس » ووجهت لمصر خاصة لحماية الفلاح المصرى إلى جانب صغر حجم الإقطاعات .

وعامة فإن الزراعة كانت من أهم المهن التى مارسها المصريين ، التى عمل بها قطاع كبير من الشعب المصرى ، ولقد دخلت كثير من التعديلات والتغيرات على نظام الملكية الزراعية والنظام الضرائبى طوال العصرين الرومانى والبيزنطى .

فمع بداية العصر الرومانى تملك « أغسطس » الأرض وفقاً لحق البيع وأصبح يطلق عليها أرض التاج فيما عدا استثناءات جرى منحها للمستوطنين والمقاتلين شبيها بما كان يجرى فى العصر البطلمى بالإضافة إلى بعض هبات لرجال القصر والأسرة المالكة .

وابتداء من عام ٣٣٢ م أى مع بداية الفترة البيزنطية ملكت أرض التاج للمزارعين ، واستتبع هذا ظهور أنواع من الملكيات الخاصة والعامة المحدودة النطاق ، فجرت الإشارة إلى أرض القرية والأرض العامة وأرض الامبراطورية والأوسية - وإن ندرت الإشارة إليها خلال العصر البيزنطى - ثم أراضى إقطاعيات وأرض الكنائس والملكية الأخيرين تمتعا بصفة خاصة خلال العصر البيزنطى كأحد كبار الملاك فتملكت مساحات واسعة من الأرض نتيجة لهبات الأباطرة أو الأفراد أو لقيامها باستصلاح الأراضى البور .

وأول إشارة لأراضي الكنيسة تعود للقرن الرابع ، وفي القرن السادس أصبحت تعد من كبار الملاك بحيث استأجر عدد من الإقطاعيين كأمونيوس أراضيهم في الكنيسة .

كذلك شاهد هذا العصر تحول الملكيات الإقطاعية التي بدأت هي الأخرى في النمو مع بداية القرن الرابع نتيجة للبيع والزواج والإيجار ثم الحماية التي حاربتها القوانين الامبراطورية الخاصة بمصر .

ولقد ظهرت في مصر عدد من الأسر الإقطاعية اشتهر أمرها خلال القرنين الخامس والسادس وتولى أفرادها المناصب الكبرى في الدولة ، وعدد كبير من البرديات التي وصلتنا من أرشيف تلك الأسر .

ففى أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » كان « أمونيوس » كبير إقطاعيها وفي « افروديتو » كوم أشقوه « فلافيوس ديسقورس » المحامى والشاعر وصاحب المجموعة البردية .

أما أشهر الأسر الإقطاعية في مصر فاطبة آنذاك فكانت أسرة أبيون الشهيرة التي تولى أفرادها القنصلية والباجركية .

ورغم ذلك فإن صورة الإقطاع المصرى تختلف عن صورة الإقطاع الأوروبى فإن تلك الإقطاعيات بحجمها أو الدور الذى لعبته في تاريخ مصر يختلف عن مقومات الإقطاع الغربى ، فمصر لم تكن لتحتاج إلى الأقتان في زراعة أراضيها مع توافر الأيدى العاملة ورخصها وخصوبة أرضها ، وجميع هؤلاء الملاك لم يمتلكوا قرية بأكملها بل تناثرت ممتلكاتهم في أجزاء من قرى ؛ بل إن « أبيون » نفسه لم يمتلك قرية بأكملها وغالبية أرض « أمونيوس » مؤجرة من الكنيسة .

وهناك ملاحظة هامة : وهى أن كبار الملاك كان غالبيتهم من العناصر المصرية وهم إلى جانب ملكيتهم الأرض شغلوا مناصب عليا في الدولة وهذا في حد ذاته دليل على نمو الروح القومية .

أما عن وضعية الفلاح المصرى خلال تلك الفترة فوفقاً للبرديات لم يتحول إلى قن نتيجة وفرة الأيدى العاملة ورخصها ، ووفقاً لعقود الإيجار فقد نصت بنودها على شروط لصالح الطرفين ونصوص جزائية على من يخالف التعاقد ، وهذه الصيغة من التعاقد لا توجد إلا بين حر وحر .

كذلك كان للفلاحين حق فى نقل مسئوليتهم الضرائبية من منطقة لمنطقة كما ورد فى أحد نصوص أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » وإن كان عليهم القيام ببعض الأعمال عن طريق السلخرة كتنظيف القنوات ومشروعات الري ، ولقد عانى المزارعون من قسوة الجباة الذين تعرضوا بدورهم للمساءلة والعقاب فى حالة عدم وفائهم بالتزاماتهم المالية مما دفعهم إلى محاولة التنصل من عملهم ، إلى جانب أن نظم الجباية اختلفت ، وتعددت طرق الجباية خلال العصر البيزنطى فظهر عدد من الوظائف واختفت أخرى فظهر ما يعرف بالجباية الذاتية التى تمتع بها عدد من كبار الملاك والكنايس .

والاضطراب فى الإدارة المحلية انعكست أثاره على القرى والمدن فأصبحت المشاحنات بين القرى وخروج قرية للاعتداء على قرية أخرى وسلب أهلها من الأمور المألوفة فى الحياة التى تكرر ذكرها فى وثائق ذلك العصر .

ولقد حاولت الدولة الحد من تعسف الجباة وكبار الموظفين ومسئولى الضرائب إما بفرض العقوبات على كبار الموظفين من دوقات فى حالة تهاونهم فى تحقيق العدالة كما فعل « جستنيان » أو عن طريق إنشاء وظيفة الحامى ومع الوقت لم يثبت أى الإجراءين فاعلية حقيقية إذ أن كبار الملاك هم كبار موظفى الدولة ، فأغلب التشريعات فشلت عند التطبيق .

وكان الوضع أفضل حالا فى المجالين الاقتصاديين الآخرين ألا وهما مجالى الصناعة والتجارة رغم الاضطراب الدائم فى العاصمة الإسكندرية والصراعات الدينية بين المسيحية وبقايا الوثنية ، كان أبرزها حادث مقتل الفيلسوفة « هباشيا » ، ثم بين أهل الإسكندرية والسلطة البيزنطية حتى وصف « ثيودسيوس » أهلها بأنهم أكثر سكان الامبراطورية إثارة للشغب .

وقد ظلت الإسكندرية محافظة على مكانتها الصناعية والتجارية فمصانع الحرير في جنسيم ظلت تصدر منتجاتها للعالم الخارجى وظل رخامها الشفاف الملون يلقي رواجاً وعفاقيرها لا تضاهيها عقاقير أخرى . وشهرة أطبائها لا تعادلها شهرة حتى قال « امميانوس ماركلنيوس » في القرن الرابع إنه يكفي لتزكية أى طبيب أن يقول إنه تتلمذ على أيد أساتذة جامعة الإسكندرية .

ولم يكن هذا النشاط الاقتصادي قاصرًا على الإسكندرية ؛ بل امتد إلى الأقاليم فاشتهرت دمياط وبنا بوليس « أخميم » بحريها وكتانها ، وانتشرت مصانع الفخار في المدن وبجوار الأديرة .

ولقد امتازت مصر إلى جانب ذلك بمواردها الطبيعية ، فانتشرت المحاجر في المنطقة من برنيقى إلى ميوس هورموس « أبو شعر قبلى » .

وكذلك استغلت مناجم الصحراء الشرقية - سيناء - واستخرج الجرانيت والبروفير « حجر الساق » والالبستر والحجر الجيري والرمل ، وإن كان الحجر الجيري هو الخامة الرئيسية المستغلة في منشآت ذلك العصر .

كذلك وجدت مناجم للذهب والأحجار الكريمة والنصف كريمة في أسوان وميوس هورموس وبرنيقة وقوص ، وقام صانعى هذا العصر بالتفنن في صياغتها ، ولقد اشتهرت الإسكندرية بتلك الصناعة .

ولقد نظم الحرفيين في جميع المجالات في نقابات خضعت لإشراف الدولة الدقيق وخاصة لارتباط بعضها بإمدادات الجيش .

ولم تلجأ الدولة إلى نظام الاحتكار إلا في أضيق نطاق ممكن ؛ بل أطلقت أيدي المواطنين وشجعت الإنتاج الفردى رغم وجود مصانع حكومية تعمل في بعض الصناعات كصناعة النسيج والصباغة .

ولقد تميزت مصر عن بقية الامبراطورية بأن لم تعتمد أساسًا في صناعتها على الرقيق ؛ بل كان غالبية عمالها من الأحرار باستثناء أعداد قليلة وفقًا لما تضمنته عقود العمل في المصانع بين العمال وأصحاب العمل .

وكان العامل يخضع لفترة تدريب تحت إشراف أحد الأسطوانات قبل أن يسمح له بممارسة المهنة .

وكان لا يسمح بمزاولة أى حرفة إلا بعد الحصول على تصريح من الدولة وتولت النقابة أحياناً دفع الالتزامات الضرائبية . ولقد اختلفت الضرائب على الحرف من إقليم إلى آخر وفقاً لما يقدره حاكم الإقليم .

ولقد اختلفت أجور الحرفيين وفقاً لنوع حرفتهم ونوعية العمل ، وكانت أجورهم أحياناً نقداً وأحياناً عيناً وفي آن آخر تجمع بين الاثنين .

ولقد وجدت منتجات الصناعة المصرية طريقها إلى الخارج فنشطت التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء خلال العصر البيزنطى ، فنظمت الأسواق الداخلية وعبدت الطرق وأقيمت محطات المكوس الداخلية في طيبة وهيرموبولس « الأشمونين » والفيوم وسينا وسيخيديا وحددت أسعار الشحنات وأجور العاملين .

ولقد نظم التجار أيضاً في نقابات وخضعوا لمشرفى الأسواق ، وكانت مصر تعد من الدول القلائل التى تستطيع الاكتفاء الذاتى بما تنتجه ولم تعتمد على الاستيراد إلا في بعض المواد كالأخشاب والمعادن .

وكانت الإسكندرية هى مركز هذه الحركة التجارية الزاهرة ولؤلؤة البحر المتوسط آنذاك ، فكانت تجارة البحر المتوسط تنقل إلى داخل البلاد عن طريق الميناء الخاص لها ، والواقع على بحيرة مريوط ، أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد تحولت إليها الحركة التجارية فى الامبراطورية ، ولم تكن الإسكندرية هى الميناء المصرى الوحيد بل كان هناك عدد كبير من الموانئ على طريق البحر الأحمر مثل القلزم وميوس هرموس « أبو شعر قبل » ؛ ولكن فاقتها الإسكندرية أهمية فكانت تأتى إليها بضائع الهند والصين والشرق الأقصى عامة حيث يصنع منها جزء فى مصر ويرسل إلى الغرب بعد تصنيعه ، وجزء آخر يرسل إلى موانئ الغرب بعد دفع الرسوم الجمركية .

ولقد دفعت بيزنطة جزءاً من أثمان البضائع المستوردة من الشرق من منتجات صناعة مصر .

ولقد تأثرت التجارة في البحر الأحمر بأحوال المدن الواقعة على الطريق إلى الهند كاليمن والحبشة ، ولقد اتبع أباطرة بيزنطة سياسة تتراوح بين الترغيب والتهديد فقاموا أحياناً باللجوء إلى التدخل العسكرى وأحياناً إلى التحالف مع تلك الدول .

كذلك كان للإسكندرية نشاط تجارى مع القسطنطينية ومدن الامبراطورية وظهر تجار الإسكندرية وبضائعها في مدن الغرب الأوربي ولاقت منتجاتها رواجاً ، وقامت البيوت المالية الكبيرة في كل من القسطنطينية والإسكندرية ، ولقد استمرت أهمية الإسكندرية وتجارها للقرن السابع ، حيث جنت بيزنطة من ورائها الكثير ، وظلت مدنها الصناعية والتجارية تحتفظ ببعض مزاياها ، وما زالت المصانع قائمة في قراها ومنتجاتها تعرض في أسواق المدن لسد احتياجات الطبقة الوسطى المصرية وفقاً لما تعكسه خطابات ذلك العصر التي توضح ما تمتعت به تلك الطبقة من مستوى مقبول في الحياة ، وإن كانت الصورة تختلف بالنسبة للريف ومزارعيه حيث أصبح هروب المزارعين واعتداء القرى بعضها على بعض من الأمور المألوفة .

□□□□

الباب الأول

الزراعة

وتشتمل على عدة نقاط هي :

- ١ - الملكية الزراعية في مصر البيزنطية .
- ٢ - أرض القرية .
- ٣ - أرض الامبراطور .
- ٤ - الأراضي العامة .
- ٥ - الملكيات الإقطاعية .
- ٦ - أرض الكنيسة .
- ٧ - أرض الحيازة .
- ٨ - أرض المراعى .
- ٩ - بيع الأرض وتأجيرها .
- ١٠ - أجور العمال الزراعيين .
- ١١ - الضرائب .
- ١٢ - الفلاح .

الزراعة

كانت الزراعة أهم الحرف التى اشتهر بها المصريون طوال تاريخهم ، فذلك الوادى الخصب الذى وهبه الله لمصر ، والنيل الذى يجرى فيشق أرضها ، وبنبت كل طيب من الزرع أدى إلى الاهتمام بالأرض ورعايتها فى مصر منذ فجر تاريخها . وبذل حكام مصر من الفراعنة جهداً عظيماً فى استصلاح الأراضى وزراعتها ، وتحديد الدورات الزراعية ، كما أبدوا عناية فائقة بالنيل ، وتحديد منسوبه ، وتنظيف القنوات وإقامة الجسور وتوزيع المياه وفقاً لاحتياجات الأرض

ولقد قدس المصريون النيل ، وأقاموا الأعياد لوفائه ، وانتشرت تماثيل آلهة الخصب والنماء والزراعة عبر وادى النيل .

وعرف المصريون القدماء أنواعاً عدة من النباتات والحبوب ، فزرعوا القمح والفول والشعير والكتان والنخيل والبردى ، وإن كان القمح يعد المحصول الرئيسى ففقرنوه بالذهب .

ولقد تعددت أنواع الملكيات فى مصر القديمة عبر العصور الطويلة التى عاشتها مصر ، فظهرت الملكية الفردية والملكية الأسرية المشتركة ، والملكية المطلقة ، وملكية الاستغلال أو المنفعة ، ومنها أجرى عليه كل أنواع التصرف القانونية ، ومنها ما هو موقوف على معابد الآلهة والمعابد الملحقه بأهرام الملوك ، ومعابد الأفراد أو الكهنة القائمين على خدمتها^(١) .

وكان هناك فارق واضح بين أملاك الدولة وبين أملاك الشعب ، بل بين أملاك

(١) عبد العزيز صالح : الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور ، من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٤

الدولة والفرعون على الرغم من إصرار النصوص التقليدية على رد ملكية الأرض ومن عليها إلى الفرعون ، وريث الآلهة وصاحب الحق المقدس^(١)

واستمر الاهتمام بالأرض والزراعة خلال العصر البطلمي ، واعتبرت مصر من وجهة نظر البطالمة وجيشهم ملكًا للملك وأرضها ضيعة له «ausia» وعلى جدران معبد أدفو سجل نقش هيروغليفى أن « الإله حورس » يهدى ابنه الملك حورس الحى بطليموس كل الأراضى المزروعة فى كافة أرجاء مصر من « الفنتين حتى البحر » ، وقام البطالمة باستصلاح مساحات كبيرة من الأرض ، وتوسعوا فى زراعة أنواع معينة من المحاصيل كالزيتون والكروم وخاصة فى منطقة ارسنوى - مدينة الفيوم القديمة وتعرف بكيمان فارس الآن - وفيلا دلفيا « كوم الخرابة » وأدخلوا محاصيل جديدة كالبسلة والتمرس والحمص ، واهتموا بمشروعات الري والصرف وسخروا المزارعين فى أعمال الجسور وشق القنوات .

وكان الملك من الناحية النظرية^(٢) هو صاحب أرض مصر وإن كانت الملكية الزراعية فى واقعها تدرج تحت عدة أقسام :

أولاً - أرض الملك ge basilike .

ثانيًا - أرض العطاء ge enephesei وهى أراضى وهبها الملك لعدد من الأفراد ، وتضمنت تلك الأراضى أرض ge klerouchike وهى التى وهبت للجنود المرتزقة لتحويلهم لمستوطنين ، وأرض ge endorea وهى أرض عطاء منحها الملك للموظفين المدنيين وكبار مساعديه ثم أراضى امتلاك خاصة Ktemata .

ثالثًا - أرض مدن ge politike وهى الأراضى التى خصصت للمدن الإغريقية ، وكانت حيازة أى لهم حق استغلال ما على الأراضى من بناء وبساتين للفاكهة والكروم

(١) نفس المرجع ص ٢٣ .

(٢) مصطفى كمال عبد العليم « الأراضى والفلاح فى مصر فى عهد البطالمة من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عدد الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور ١٩٧٤

وما تنتجه من غلال فقط ، ولقد اتسع المدلول فشمل كل الأراضى التى لم تكن ضمن الأراضى الملكية ، وكانت الدولة تتدخل فى تحديد نوع المحاصيل والمساحات التى تزرع بها واللازمة للصناعات التى تحتكرها الحكومة كالقمح والزيتون والكتان^(١) .

* * *

الملكية الزراعية فى مصر البيزنطية

حافظ الرومان فى بداية حكمهم على غالبية الأوضاع والنظم السابقة التى وجدوها فى مصر التى ترجع بأصولها للعصر البطلمى فيما يختص بملكية الأرض ونظامها الضرائبى^(٢) ، بل وهيئات موظفيها .

ولقد تملك أغسطس الأرض وفقاً لحق الفتح ، وأصبح يطلق عليها أرض التاج ، فيما عدا استثناءات كالأراضى التى جرى منحها للمستوطنون Catoecia بالإضافة إلى أراضى ge Klerouchike وهى الأرض التى تمنح للجنود لربطهم بالأرض ومصالح الملك أشبه بها كان مألوفاً فى العصر اليونانى^(٣) ، كذلك منحه الأباطرة فى عهد الأسرة البليوكلودية أفراد الأسرة المالكة ورجال القصر هبات من الأرض عرفت باسم ge Endorea ، ففى إحدى برديات القرن الأول قام شخص يدعى « أفرو أديوس بن زيروس » بتأجير أراض من جوليا الأغسطا وأبناء جير مانيكوس القيصر حيث تعهد بزراعتها بالبردى فى السنة ١٢ من حكم تيريوس « Tiberius القيصر ، وبردية

(١) مصطفى كمال عبد العليم : نفس المرجع ص ٨٨ .

(٢) Johnson : « A.Ch » : Byzantine Egypt economic studies princeton 1951, p. 73.

Johnson : «A.Ch» : Egypt and the Roman Empire U.S.A. 1951, p. 68.

(٣) تيريوس حكم من ١٤ - ٣٧ م .

ثانية تضمنت عقد آخر على نفس النمط يعود لعهد فيروس Verus^(١) وأغلب تلك الأراضي أدمجت مع نهاية القرن الثاني في الضياع الامبراطورية .

وقام عدد من أفراد الطبقة الثرية في الإسكندرية وروما باستثمار أموالهم في استصلاح الأرض وزراعتها فيما عرف باسم الأوسية ausia ، وكانت الأراضي تمنح لهم مجاناً أو بقيمة اسمية ، وهي إما معفاة من الضرائب أو بضرائب مخفضة أو تمتعت بالإعفاء لفترة محددة ، ثم دفعت الضرائب عنها كاملة فيما بعد .

أما الأراضي التي قامت الدولة ببيعها فكانت محدودة المساحة وهي إما أراضي خاصة بالامبراطور ، أو أراضي مهملة ، والأراضي التي تظهر نتيجة للفيضانات ، والأخيرة تباع بأثمان مخفضة ، وإن لم يسمح بتحويلها إلى ملكيات كبيرة .

ولم تتحول الملكيات الزراعية خلال القرون الثلاث الأولى من الحكم الروماني إلى ملكيات إقطاعية شبيهة بما كان سائداً في الغرب الأوربي ، فسجل ضرائب من مدينة كرانيس « كوم أوشيم » يعود للقرن الثاني خاص بأرض حدائق وكروم يشير إلى أن الملكية الفردية لم تتجاوز الأورو^(٢) أو أقسام منها ، ومن تقرير لوكيل أحد الملاك في فيلادلفيا « كوم الخرابية » نلاحظ أن أراضي المالك محدودة المساحة ، وموزعة بين عدد من القرى .

ولم ترتفع نسبة الضرائب خلال العصر الروماني عما كان سائداً في العصر البطلمي كثيراً ولكن أضاف الأباطرة بعض الأعباء أغلبها لتغطية نفقات الجباية ، ولقد استخدم الجند في عهد « بريوس » في عملية شق القنوات وإقامة الجسور ، وتمتع الإغريق ببعض المميزات الضرائبية ، وكانت الضريبة على أرض التاج تحدد وفقاً لمنسوب النيل .

(١) لوكيوس فيروس Lucius Verus ١٦١ - ١٦٩ م ، العقد من مجموعة :

Milan Papyri No. 6. A.D. 25.

(٢) الأورو : تعادل ١ / ٥ فدان .

واستمرت تقسيمات الأراضي السابقة سارية إلى عهد « دقلديانوس » ، إذ أدخل منذ عام ٢٧٨ تعديلات جوهرية ، فأصبحت الضريبة على الأرض موحدة وفقاً لنوعها ودرجة خصوبتها ، حيث قسمت الأرض إلى أرض خصبة وكروم ومزارع وأرض غير فيضانية دون النظر إلى نوعية الملكية^(١) إذا كانت أرض تاج أو أوسية أو هبة ، ولقد ظلت تلك التقسيمات قائمة إلى عهد قسطنطين فوردت آخر إشارة إلى أرض التاج في ٣٣٢ م ، حيث ذكر أحد موظفي فيلادلفيا هروب الفلاحين الذين كان بعض منهم قد استأجر أراض خاصة بالتاج في اكسرنخوس « البهنسا » ، كذلك تملك أحد الأشخاص في ٣٢٢ م أوسية وصلته بطريق الميراث ، ولقد بدأت الدولة في تملك أرض التاج لمزارعيها مقابل دفع ضرائبها ، وفي إحصاء يعود للفترة ٢٣٢ - ٢٣٥ م تملك أفراد من أنطوني أراض في إقليم هيرموبوليتا « دمنهور »^(٢) ، وفي الفترة الممتدة من القرن الرابع إلى القرن السابع جرت الإشارة إلى أنواع من الملكية كانت كما يلي :

أرض القرية - أرض عامة ، وأرض مدينة الإسكندرية ، وأرض تخص الامبراطور وأرض أوسيات وأرض إقطاعيات .

أرض القرية :

تحددت مسئولية القرية على الأراضي الواقعة في زمامها ، وفي وثيقة ترجع لسنة ٣٢٢ م ووصفت أرض التاج التي تملكها الفلاحون بأنها أرض قرية ، ولقد منع القانون تملك أجنبي لأرض القرية^(٣) $C. J. x 1.59$ في نفس الوقت الذي أعطى الحق للفلاح في البيع لجاره في نفس القرية . ولقد أصبحت القرية ككل مسئولة عن زراعة الأرض الواقعة في نطاقها ، ولقد جعلت تشريعات « دقلديانوس » من القرية أهم وحدة إدارية فيما يختص بأمور الزراعة ، وحملت مسئولية الأراضي المحيطة بها وأشارت مراسيم قسطنطين فيما بعد إلى نقابات القرى .

(١) Johnson : Byzantine Egypt Economic studies. p. 232.

(٢) P. Maspero : Papyrus grec. depoque Byzantine. Cairo, 1911-6. 39.

(٣) Johnson : Op. Cit. p. 20.

ولقد تكونت في كل قرية نقابة من ملاك الأرض كانت تعد مسئولة من الناحية القانونية عن ضرائب وإيجار الأرض مسئولة جماعية^(١)، فإذا فر فلاح وترك أرضه تولت القرية ككل دفع ما عليه، وألحقت الأراضي الواقعة على حافة الصحراء بأراضي الدولة، وكان على فلاحي القرية زراعتها فيما عرف بـ epibole بالإضافة إلى الأراضي التي ظهرت نتيجة للفيضان، وهي ليست دائمة في تقديرات الإحصاءات العامة وقدرت الضرائب وفقاً لدرجة الخصوبة.

وهناك أراض تملكها القرية كوحدة لا كأفراد، فاستأجر شخص من مدينة هرقلوبولس «أهناسيا» في عام ٣٠٥ م تسع أرورات، من أرض إحدى القرى التابعة لها، ودفع إيجاراً قدره ٥, ٥ أردب عن الأرورة، وفي عام ٣١٣ م أجر ثلاثة مزارعين ٥ أرورات من أرض تخص قرية، واكتفوا بدفع الضرائب مقابل الإيجار، ولقد منح «ثيودسيوس» النقابات حق ملكية الأرض وجمع الضرائب مع تحريم ذلك على الأجانب، وأعيدت تلك التشريعات في مجموعة «جستنيان».

وفي بداية العصر الروماني كان يدير القرية مجلس من كبار السن^(٢)، وكان كاتب القرية يعد ممثلاً للدولة فيما يتعلق بالإحصاء^(٣)، والتعداد، وكتابة التقارير عن أهل القرية، ومقدار ممتلكاتهم، وتعيين الأشخاص الصالحين لتحمل الأعباء، وكان يتم اختيارهم من بين الملاك ويرفع بهم كشف للاستراتيغوس «المدير» ولقد تضمنت قائمة عثر عليها في أرسنوى، ويرجع تاريخها للقرن الثالث كشفاً بأسماء موظفي القرى الذين تولى بعضهم القيام بأعمال الشرطة والرى، والإشراف على الحصاد، وحراسة الحقول، وجباية الضرائب^(٤).

P. Masp. : 67251.

P. Oxyrhynchus Ed. B. Grenfell London 1891-1953.

P. Oxy. 1887.

P. Oxy. 2121.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

ومدّ اختفى في القرن الثالث مجلس المسنين السابق الذكر إلى جانب عدد من الوظائف الأخرى كوظيفة الكاتب الملكي ، وتولى إدارة القرية مجلس أعيان protocomereo يرأسهم Meizon في نفس الوقت الذي تم فيه إحياء وظيفة « الكومارخ » ذات الأصل البطلمي ، وأصبح في كل قرية اثنان تضمنت اختصاصاتها مسئولية الإشراف على الضرائب والإسهام في أعمال الشرطة ، وكان يحصل عادة على أجر بين ١ إلى ٥ , ٢ قراط على كل صولد ، ويحقّ لهما اختيار من يخلفهما في عملهما .

ومن موظفي القرية hypodectes ، وهو يعد مسئولاً عن الخزانة العامة الخاصة بالقرية إلى جانب قيامه بالمشاركة في جمع الضرائب hydroplyion المسئول عن تسلم القرية لماء الفيضان ، ثم حراس الحقول ويشرفون على القنوات ونظافتها ، وكان عملهم عن طريق السخرة^(١) ، وإن كان يصرف لهم مبلغ مالى ثم أعداد من الجباة exactor والكتاب وعمال البريد ومسئولى البنك^(٢) .

وكان للقرى خزانة للضرائب تتصل بها إدارة للحسابات لتحديد المصروفات والجبايات يشرف عليها موظف بلقب Logarophus ، يناط به إعداد القوائم الخاصة بالضرائب ، وإثبات أسماء أهل القرية ، وما أداه كل منهم من الضرائب ، ثم عليه إرسال تلك الكشف إلى مكتب وإلى الإقليم وهذه الوظائف جميعها أصبحت تشغل بطريق الإجبار ، ومن هنا سعى أهل القرية للتهرب من تلك الأعباء ، بل أشارت إحدى البرديات إلى محاولة رئيس أحد القرى التنصل من مهامه والتخلص من الوظيفة ، ولجأت الدولة أمام هذا الإجراء إلى مضاعفة عدد شاغلي الوظائف الحكومية لكي تخفف العبء عنهم ، فجرت الإشارة إلى أربعة «كومارخات» تم تعيينهم في قرى البهنسا بدلا من الوضع المألوف ، وهو اثنين لكل قرية ، ولقد تعرض هؤلاء للمساءلة والعقاب الذى وصل لحد السجن في حالة عجزهم عن الإيفاء بالتزاماتهم كما حدث في إحدى قرى

P. Masp. 67151, 67052.

(١)

P. Lond. Greek papyri in British Museum ed by Kenon and Bell. Lo(٢)
ndon, 1893-1919. No. 1677.

الأقصر ، القبض على زوجات اثنين من الكومارخات وحراس الحقول لكى يضمنوا ظهور زوجيهما^(١) .

أراضى الامبراطورية :

جرت الإشارة إلى تلك الأراضى فى قانون كل من «ثيودسيوس» و «جستنيان» وحملت فى وثائق تلك الفترة أسماء عدة مثل الخاصة ، والأرض المقدسة أو الدخلى الخاص ، وكانت التعليقات المتعلقة بتلك الأرض توجه إلى السوالى البريتورى أو قمص الدخلى المقدس Comes largitionus sacrarum وهو أحد وزيرى المالية^(٢) ، وإن كان عمل هؤلاء من الصعب تقنيه ، وفى البداية كان يتم تأجير الأرض وفقاً لعقود عن طريق مزايدة عامة ، وأحياناً كان يقوم بالإشراف عليها موظفو الإقليم ، وقد اتخذ التأجير صورة الحيازة ، وفى القرن الثالث خضعت لإشراف إدارة Idologos مسئول الحسابات الخاصة ، ولقد عمل عدد كبير من الموظفين فى الإشراف عليها ، حتى إنه فى عام ٢٨٨م ذكر أحد المسئولين أن دخل الأراضى الامبراطورية يستنفذ عند الجباية^(٣) وترتب على هذا تحويل الإشراف عليها إلى السناتو المحلى الذى تقع فى نطاقه الضياع الامبراطورية ولقد جرت إشارة إلى الضياع الامبراطورية الواقعة فى اكسرنخوس «البهنسا» فى بردية يعود تاريخها لعام ٣٢٤م . أما عن القرى التى تقع داخل إقطاع امبراطورى فتولى موظفو القرية مسئولية الجباية ، وفى الفترة من ٢٦٤ إلى ٣٦٤م أشرف على الضياع الامبراطورية موظف يلقب «بالجائلىق» Catholicus ولقد كتب جائلىق الفيوم والمشرف على ضياع الامبراطور هناك إلى المسئول عن معسكر ديونسيوس فى الفيوم ، يطلب منه إرسال فرقة من جنوده للمساعدة فى جباية الخراج ، ولقد تم هذا الإجراء بناء على أمر الدوق^(٤) وذكرت فى حسابات أبيون أراض تخص الامبراطور فى

P. Masp. 6701.

(١)

(٢) ظهرت هذه الوظيفة فى القرن الثالث وكان شاغلها يعمل مستقلاً عن السوالى ويخضع لسيطرة قمص الدخلى المقدس أو وزير المالية فى القسطنطينية وكان يعد بمثابة وزير مالية . مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربى ، ترجمة عبد اللطيف أحمد على ومحمد عواد حسين ص ١٢ .

P. Lond: P. Oxy. 58.

(٣)

P. Oxy. 1915.

(٤)

قرية باميينا ، كان أبيون يقوم بإدارتها^(١) ، ولقد جرت الإشارة إليها على أنها تخص المنزل المقدس

الأراضي العامة :

أما عن الأراضي العامة التي تتبع الدولة فلقد ورد ذكرها في عدد من البرديات^(٢) ، وصفت في إحداها أنها أرض تخص الباجوس^(٣) ، وفي أخرى بأنها أراضي عامة كما ذكرت أراضي تخص مدينة الإسكندرية ، ففي بردية من هيرموبولس « الأشمونين » تعود للقرن الرابع في الفترة ما بين ٣٣٠-٣٥٠ م ورد أن الأشخاص الذين يسكنون الجزء الغربى من أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » لديهم ممتلكات في إقليم هيرموبوليتا ، مساحتها بلغت ٢٠,٠٠٠ فدان ، وزعت كما يلي : ١٧,٠٠٠ أرض خاصة ، ١٤٥٠ أرورة أرض عامة ، وجزء بسيط بلغ ١٠٠ أرورة كأرض للمدينة وليس المقصود هنا مدينة هيرموبوليس بل الإسكندرية في الغالب ثم أرض غير واضحة الصفة وضعت تحت إشراف الباجوس ، ويلاحظ أن أرض الدولة كانت تخضع للإشراف العام للأيدولوموس « مراقب الحسابات الخاصة » ثم تحولت لموظف يلقب^(٤) ابيترويس epitropese .

الملكيات الإقطاعية :

بدء نموها منذ القرن الرابع وإن كانت تعود بجذورها للقرن الثالث ، وكانت مقصورة آنذاك على مساحات محدودة من الأرض يملكها أثرياء الإسكندرية في القرن الرابع وبعد تمليك أرض التاج بدأ نمو الضياع الكبرى ، نتيجة للبيع أو المهر والزواج فالقانون الرومانى أباح للزوج استغلال أراضي زوجته التى حصل عليها بمقتضى

(١) P. Oxy. 1915.

(٢) P. Oxy. 1915.

(٣) Pagus أول ذكر للباجوس وهى تعادل الطوبارخية القديمة في سنة ٣٠٧ .

(٤) Johnson: Economic studies P. 78.

مهرها كما في حالة « فلادلفيا يوسيا » التي طلبت نقل الضريبة الخاصة بمهرها لزوجها^(١) أو تكونت الضياع عن طريق الإيجار من ملاك آخرين ، كما حدث بالنسبة لأمونيوس أحد إقطاعى أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » حيث استأجر جزءا كبيرا من أراضيه من الأديرة وخاصة دير بيتو^(٢) .

وخير ما يوضح ما كانت عليه صورة الملكية الزراعية في القرن الرابع سجل ضرائبى خاص بمدينة هيروموبولس « الأشمونين » ، حيث ورد فيه توزيع الملكية الزراعية كما يلي :

تملك ورثة أمونيوس وحدهم ١٣٧٠ أرورة يليهم ثمانية ملاك ، يملك كل منهم ٥٠٠ أرورة ، ثم ١٤٧ اسما يملك أصحابها جميعا ٤٤٠ أرورة ، ومن الواضح أن أكبر مساحة تملكها ورثة أمونيوس ، وهى لا تعد بأى حال إقطاعا كبيرا بمقارنته بإقطاعيات الغرب وخاصة أن تلك المساحة مقسمة بين الورثة ، والجدير بالملاحظة أن غالبية الأسماء الواردة في الكشف كانت أسماء يونانية ورومانية ، بعكس برديات القرن الخامس والسادس التى حوت أسماء إقطاعيين مصريين^(٣) ، ولقد سعى كبار الموظفين لاستغلال نفوذهم ، والتوسع في ملكية الأرض الزراعية ، على حساب صغار المزارعين الذين أثقلت كاهلهم الضرائب ، فسعوا إلى التخلص منها عن طريق الدخول في حماية هؤلاء الموظفين الذى كان عدد منهم في نفس الوقت من الملاك الأثرياء^(٤) ، وبذل الأباطرة غاية جهودهم للقضاء على هذا النظام الذى أتاح للملاك استنزاف مال الدولة ، فأمر « قسطنطينوس » بمحاربة الحماية في مرسوم أصدره سنة ٣٩٠م ونص على ما يلي :

« إنا علمنا أن عددا من المزارعين المقيمين في مصر لجأ إلى حماة رسميين من الحكام العسكريين ، وعن طريق وظائفهم قاموا باستغلال الوضع ، وإنى أرغب في أن

P. Oxy. 908.

P. Flor. 71

P. Oxy. 908.

Johnson: Egypt and Roman Empire 291.

(١)

(٢) ولقد أخذ الإحصائية عن برديات

(٣)

(٤)

كل من نعت به الحرارة إلى صمم هؤلاء الأشخاص إليه بوعده الحماية فعليه أداء ما عليهم من الأعباء العامة إلى جانب دفع الأعباء التي على الفلاحين الذين هربوا من قراهم ، وسيدفع هذا من دخله الشخصي وكل من دخل في حمايتهم وجب رفع الحماية عنه^(١)

وفرض « فالتيان » ٢٥ رطل من الذهب الجيد تعادل آنذاك « ١٨٠٠ صولد » على كل من يقر بالحماية ، وفي سنة ٣٩٥ م أصدر « ثيودسيوس » عدة قوانين لمحاربة الحماية موجهة إلى وإلى مصر خاصة^(٢) ، دون سائر أقاليم الامبراطورية « إن أى فرد أو أى جماعة أو فئة ؛ إذ اكتشفوا أنهم أصبحوا حماة للقرية سيقام عليهم الجزاء ، وملاك الإقطاع يجب أن يراجعوا ويخضعوا للقوانين الامبراطورية ، حتى ولو كانت ضد رغبتهم ، وعليهم أن يقوموا بأعباء الدولة » .

وفي ٤١٦ م جرت الإشارة إلى لجنة ثلاثية اعترفت بما تم منحه من أرض قبل عام ٣٩٨ م ، وإلغاء حالات الحماية فيها بعد ذلك ، كما ألغت لقب الحامى نهائيا وانتقلت سلطاتها فيما بعد إلى الوالى الاجسطال فى الإسكندرية ، وأخضع مارقيانوس الدوقات فى عام ٤٤٦ م لعدد من العقوبات فى حالة تهاونهم فى أمور الحماية^(٣)

وأكد زينون فى قوانينه على رفضه الحماية ، وتكرر هذا فى تشريعات جستنيان ، ولقد حاول الملاك التلاعب بالقانون عن طريق التأجير الصورى ، أى قيام المالك الصغير بتأجير أرضه لأحد كبار الملاك ، ثم استعادتها بالإيجار ثانية ، وهذا الإجراء منعتة قوانين « ليو » ٤٦٨ م ، وأكد حستنيان فى قانونه رقم ١٣ ، فإذا وصلنا لنهاية القرن الخامس نجد أن البرديات تحوى عددًا من أسماء الأسرة الإقطاعية ونلاحظ عدة أمور على ملكيات تلك الفترة :

C. Th. XI. 24-1

(١)

C. Th. X. 42.1-6

(٢)

(٣) أصدر ثيودسيوس عدد من القوانين خاصة بمصر وهى :

Hardy "E.R." Large estates of Byzantine Egypt. N.Y. 1951. P. 25.

أولا - أن غالبية كبار الملاك أصبحوا من المصريين ، وهذا دليل على نمو الروح القومية .

ثانيا - وصول المصريين للمراكز الكبرى في الدولة ، فأولئك السادة جمعوا بين الملكية الإقطاعية وتولى الوظائف العليا ، فأسرة أبيون في أكسرنخوس تولى أفرادها مناصب الباجركية والقنصلية ، وأوليريوس كان قنصلا ، ومن كبار ملاك مصر العليا في نفس الوقت .

ثالثا - أن الإقطاعيات الزراعية سواء بالنسبة لحجمها أو الدور الذي لعبته في تاريخ مصر تختلف تماما عن صورة الإقطاع الغربى ومفهومه .

فأبلىنى يعزوا انهيار الجمهورية الرومانية لنمو الضياع الكبرى في الغرب التي بلغت مساحتها آلاف مؤلفة من الأوروات ، أما في مصر فلم تبلغ أى إقطاعية بما فيها إقطاع أبيون ، حجم تلك الإقطاعيات ، إذ إن أبيون لم يملك قرية كاملة ، وإنما كانت ضياعه موزعة بين عدد من القرى والأقاليم وإن تركزت في أكسرنخوس « البهنسا » . وأمونئوس أشهر إقطاعى أنطونيوس بولس « الشيخ عبادة » استأجر جزءا كبيرا من أراضيه من كنائس^(١) ، وديسقورس أحد كبار ملاك أفروديتوا تملك أرضا محدودة المساحة ، ومؤجرة من الكنيسة ومن أفراده .

وسنعرض بالتفصيل أشهر الملكيات الإقطاعية والملاك في مصر والذين تردد ذكرهم في البرديات .

أولا - في انطونيوبولس « الشيخ عبادة » Antinoopolis :

كان « الكونت أمونيوس » يعد أكبر إقطاعيها ، وقد انتشرت أملاكه في أنطوني أفروديتو « كوم اشقوة » ، وتمتعت أراضيه بحق الجباية الذاتية ، أى يقوم بجباية الضرائب الخاصة بإقطاعه وفق المقدار الذى تحدده الدولة بدون تدخل من هيئات

P. Masp : 67138.

(١)

موظفيها ، وتسلم ضرائبه النقدية مباشرة لخزينة حاكم الإقليم ، والضرائب العينية للشونة الرئيسية في إقليمه أو شون الإسكندرية^(١) .

ولقد أجز جزءا من أراضي من « دير بيتو » ، وكان يدفع له إيجارا سنويا مقداره ٤٠٠ أردب ، كذلك أجز أرضا تخص قرية أفروديتو ، ودفع لها ضرائب نقدية في القسم الثاني من الدورة الضرائبية بلغت ٣ نوميوزما^(٢) إلا ٩ قيراط ، وحصل على مخالصة من مسئولى القرية بالإضافة إلى تأجيريه أراضي من عدد من صغار الملاك ، وهنالك عقد بينه وبين شخص يدعى يوحنا بن موسى يتعلق بتأجيريه عدة أرورات تخص الأخير ، ومن واقع تلك الوثائق يتضح أن جزءا كبيرا من أراضي لم يكن ملكية خالصة ، بل إن الإحصاءات أثبتت أن ٢/٥ أرضه كانت ملكا لكنائس وأديرة إلى جانب تفرقها في عدة أماكن .

وفي بردية تتعلق بقوائم حساباته جرى تقسيم مدفوعات المزارعين إلى ثلاثة أقسام : قسم اختص بمدفوعات للدير الذى استأجر منه أراضي ، وقسم للضريبة ، والثالث خاص بما يدفع له شخصا ، وواضح أن ما يصله من دخل لا يعد قطعاً بالدخل الضخم .

(١) بالنسبة لإقطاعات أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » تناولتها برديات

P. Masp. 67138-67140.

(٢) النوميوزما : كانت النوميوزما تساوى منذ عهد قسطنطين واحد على اثنين وسبعين من رطل الذهب .
انظر : الفصل الخاص بالعملة .

حسابات أمونيوس : « وحدة الأرض المستعملة هي الأرورة - والضريبة بالأردب »

المزارع	إيجار الدير	أمونيوس	الضريبة
أجنانون	١٩٣	٤٢	$٥٠\frac{2}{3}$
فيميمون كاباريوس	٢٣	-	٢٠
بكيسيس	٢٥	-	-
تسينفكتوريا	٧٢	-	$١٦\frac{2}{3}$
هيراقليوس	٤٣	٨	-
حنا	٤٠	-	-
بسيوس	٧	٨	-
فيميمون	-	$١٥\frac{1}{4}$	-
فيب	-	$١٨\frac{1}{4}$	-
أنوخ	-	$٢٧\frac{1}{4}$	$١٦\frac{2}{3}$
يوسف	-	٦٠	-
فلاحى بيتو	-	$١٠٦\frac{2}{3}$	٣٢
خولوس	-	٤	-
أنوخ	-	٤٢	٢٠
تالوس	-	-	$١٦\frac{2}{3}$
باتوسيثر	-	-	$٢٥\frac{2}{3}$
المجموع	٤٠١	$٣٣١\frac{5}{12}$	$١٩٨\frac{1}{3}$

ولقد حرب إصافات صريبيه لعلها بحصوص شحن القمح وجمعه حوالى ٥٢ أردب قمح ٠ و ٢٠٥ أردب شعير ٠ ومن واقع تلك الحسابات يتضح أن خمس الدخل يستخلص للصربية^(١)

وإذا أخذنا كمثال آخر ما دفعته إحدى المزارعات التابعات لإقطاعه خلال دورة ضربية^(٢)، وما يتبقى له بعد استيفاء الضرائب لوجدناه النذر اليسير . تالوس دفعت عن القسم الثامن والتاسع فى الدورة الضربية كضرائب للسنة الثامنة والتاسعة ٤٩ أردب قمح ، و ١٣ أردب شعير وقيراطين نقداً ، تم توزيع ما دفعت كما يلى : ضريبة الأنونا (القمح) ٥٦ مد (الأردب يساوى ٣ مد أى ما يعادل ١٨,٥ مد والقسم التاسع ٦٠ مد أى ما يعادل ٢٠ أردب ، فالمجموع ٣٨,٥ أردب إذا ما يتبقى لأمينوس من القمح حوالى ١٠ أرادب .

وهناك مالك آخر فى « أفروديتو » هو « فلافيوس ديسقورس » المحامى وصاحب مجموعة البرديات الشهيرة ، وتمتعت أرضه بالجباية الذاتية ، وكان يعد أكبر أعيان قريته ، ووصف فى البرديات بأنه رئيس مجلس القرية Protocometes وكان حجم ممتلكات ديسقورس لا يتجاوز المائة أرورة أو أكثر قليلاً ، وأجر جزءا كبير منها من دير أبوساويرس^(٣) ودفع لها كأجر عيني ٩٢ كيلة ، وبما أن الضريبة فى حدود ٢,٣ أردب فإن ما أجره من الدير يعادل ٣٠ أو ٤٠ أرورة^(٤) ومن قائمة حسابات تخص اثنين من مزارعيه ، وهما صوفيا وفيكاتور يتضح تسلمه لحساب القسم الثامن من الدورة الضرائبية ٣٦ أردب قمح و ٤٩ أردب شعير ، من ١٦ - ٣٠ حمل دريس جاف ، ٤٠٣ جرة نبيذ ، ودفع لضرائب الأنونا ١١٩ أردب قمح عن القسم الثالث مع التولون إلى جانب عدد من الضرائب النقدية ، وكان دخل « ديسقورس » من الرعى يفوق دخله من الزراعة ، ووصفت أرضه فى بردية تتعلق بحصول بعض الصيادين على حق الصيد فى ممتلكاته

(١) P. Masp : 67138.

(٢) كان يجزى تقدير الضرائب كل خمسة عشر سنة ، انظر : ما يتعلق بالضريبة فى هذا الباب .

(٣) P. Masp : 67138, 67140.

(٤) P. Masp : 61170.

بأرضى المنزل النبيل^(١)، ورغم تمتعه بحق الجباية الذاتية فقد تعرضت أراضيها لمهاجمة الباجارك ميناس، حيث استولى على الضرائب والماشية وقد لجأ « ديسقورس » إلى الامبراطور « جستنيان » الذى أرسل إلى الدوق يطلب إنصاف الشاكى؛ ولكن ميناس الباجارك لم يستجب فاضطر ديسقورس إلى الذهاب ثانية للامبراطور يطلب إنصافه وتحقيق العدالة للشاكى^(٢) وقريته .

كينوبولس « الشيخ فضل » :

ورد فى البرديات اسم سيدة كانت تعد من كبار ملاكها، وهى كريستودورا أرملة مالك غير معروف الاسم وكان لها ضيعة فى تلك المدينة وقد امتلكت ثلث إقطاع فقط، وبلغت الضرائب النوعية على الضيعة ١٧، ٤١ أردب ونصيبها منها بما أنها مالكة الثلث ١٣، ٧٢ أردب، إلى جانب مدفوعات نقدية .

هيرموبولس « الأشمونيين » :

ذكرت ثيو دورا كأحد كبار ملاك المدينة، وكانت ممتلكاتها تتكون من مزرعتين أحدهما كانت أرض هبة dorea، تقع فى بشلا، وتمتعت بالإعفاء من عدد من الضرائب، إلى جانب إقطاع إضافى فى قرية سلاموت، ولدينا حساباتها فى خلال أربع سنوات من السنة الثامنة إلى الحادية عشر من الدورة الضريبية، وعند وفاة المالكة قُسم الإقطاع بين أبنائها الثلاث فحصل ابنها « جرمانوس » على نصف الإقطاع والاثنين الآخر قُسم بينهما النصف الآخر^(٣) .

ولقد انخفض منسوب النيل فى العام الحادى عشر، فقام أبناء المالكة بتخفيض نسبة الضرائب، ومنح المزارعين شتلات عنب جديدة وجرار نبذ، وأدوات أخرى وبلغ دخل ثيودورا من الإقطاعيين مبلغ ١٠١٠ أردب قمح، ١٠٩ أردب شعير، أما الضريبة العينية فبلغت عن إقطاع هيرموبولس ٢٠٤ أردب، إلى جانب ٨ أردب كأعباء

P. Oxy. 2026.

(١)

Johnson : Op. Cit. P. 62.

(٢)

P. Oxy. 2026.

(٣)

إضافية أم عن أرض الهبة فدفعت ٧٤ أردب كضرائب عامة ، ولم تحمل تلك الأرض قيمة السونون وربما أعفيت لأنها أرض عطاء ، ودفعت ضريبة هيرموبولس « الأشموين » للأثون بحرية ١٠٨ أردب ، ولقد بلغت نسبة الضرائب العينية ٢٩٪ من إنتاج الأرض

أما الدخل النقدي فبلغ ٢٢٢ صولد ، وكانت الضرائب النقدية أقل في نسبتها من الضرائب العينية وبلغت الضرائب النقدية عن أرض الهبة ٦ صولد إلا ١٨ قيراط والضرائب العامة في الإقطاع ١٣ صولداً إلا ٧٥ ، ١ ، والمجموع ١٩ صولد و ٢٥ ، ١٦ قيراط وهي تعادل ٩ ، ٨ في المائة من قيمة الإيصالات^(١) .

وكان دخل الإقطاع لمدة أربع سنوات ٤٣٤ أردب قمح و ٤٣٨ أردب شعير ، وبعد استقطاع النفقات كان يصبح من نصيب كل واحد من أولادها ٤٠ صولد و ٣ قيراط ، ومن واقع هذه التقارير فإن مساحة الإقطاع لا تزيد عن ٢٢٥ أرورة إذ اعتبرنا أن الضريبة تعادل ٤ أردب على الأرورة ، وفي مصر العليا تملك شخص يدعى أولبريوس إقطاعاً كبيراً في نفس الوقت الذي كان يلي فيه منصب القنصلية في القسطنطينية ، ولقد قرضت عليه غرامة ٢٠ ألف أردب^(٢) من القمح والشعير ، إلى جانب كميات من اللحوم ، ولقد دفعت الضرائب كما يلي :

الدوق	الجيش	
٩٢٠٠	١٢٠٣٠	قمح
٩٨٤	٦٢٦٨٨٠	شعير
٤١٨٥٠	٢٥٢٩٩٤	نبيذ ولحوم
٢٧٠٠٠	٨١٥٠٠	شعير

أموال نقدية ٢٠٠ صولد ، إلى جانب مدفوعات لموظفي المكاتب وضرائب إضافية .

P. Oxy. 2026.

(١)

Johnson : Op. Cit. P. 269.

(٢)

أكسرنخوس «البهنسا» :

أما أشهر الأسر الإقطاعية في مصر قاطبة فكانت أسرة أبيون التي ذاع أمرها خلال القرنين الخامس والسادس^(١)، وتولى أفرادها أعلى المناصب في مصر، وأول من تردد اسمه في البرديات من أفرادها فلافيوس أبيون، فذكر في برديات أكسرنخوس رقم ١٨٢٩ وفي مجموعة أمهرست P. Amh. 140 كوالى لطية وخافه ولده فلافيوس استراتجوس Flavius Strategius وأبيون الثانى، وتولى الأول منصب قائد الحرس Comes devotissimorum، في حين تولى الأخير القنصلية، ثم أصبح دوقاً على طيبة في ٤٥٨^(٢). وورد في نفس الفترة اسم آخر من نفس الأسرة ولكن من الصعب تحديد نسبه هل هو ابن ثالث أم حفيد فلافيوس، ثم أبيون بن فلافيوس الذى حمل لقب شريف Batricus ودوق طيبة ثم استراتجوس أكبر أبناء بيون وأبو أبيون الثالث^(٣)، وفي عام ٥٩٠ م، تردد اسم أبيون الثالث آخر أحفاد تلك الأسرة.

وقد أمر أبيون الأول بعدم تقسيم الإقطاع حتى لا يتفتت بل يدار لصالح أولاده، وجزء كبير من مجموعة أكسرنخوس البردية من أرشيف تلك الأسرة، ويتناول تاريخها ومعالمها المالية وإقطاعها وموظفيها.

ولا نستطيع تحديد حجم الإقطاع تحديداً قاطعاً، إذ انتشرت أملاكهم في أكسرنخوس «البهنسا»، وكنوبولس «الشيخ فضل»، وهيرموبولس «الأشمونين»، ولقد وردت إحصاءات لقرى تتبع أبيون في برديات أكسرنخوس التى تحمل أرقام ١٩١١ - ١٩١٢ - ١٩١٣ - ١٩١٤ - ٢٠٣١ - ٢٢٠٧، وهى قرى فاكرا وناكونا ويزموس وبامينا - أومس - أبيون - مترويس، وفي الغالب لم تشغل إقطاعاته جميع أراضي القرية بل كان هناك ملاك آخرون فلقد تراوح في بعضها عدد المزارعين بين ٢ و ٧، مما يدل على صغر مساحة ضياعه في تلك القرى.

(١) P. Oxy. 1915 تناولت برديات عديدة تاريخ وحسابات الأسرة وتتضمن الملاحق ترجمة لعدد من الوثائق الخاصة بها.

(٢) P. Oxy. 1846-1915, 1917.

(٣) P. Masp. 7719. هناك قرية قرب طما تسمى أبيون.

ومع ذلك فإن حجم الإقطاع ككل لم يكن صغيراً بدليل ما دفعه من ضرائب فكات ضرائبه في أحد الأقسام تشمل ضريبة القمح النوعية والضرائب النقدية ولقد جمعت الضريبة النوعية في ذلك العام نقداً ذهبياً كاستثناء وقدرت الضريبة في أكسرخوس « البهنسا » وكنيوبولس « الشيخ فضل » ٣٥,٠٠٠ صولد للضريبة العينية ٢٤,٥٠٠ صولد للنقدية فيكون مجموعها ٥٩,٥٠٠ صولد، وفي هرقليوبولس « أهناسيا » جبيت الضرائب العينية أيضاً نقداً ومقدارها ٣٥,٠٠٠ صولد، والضريبة الذهبية ٢٢,٥٠٠ صولد^(١).

ولقد زرعت الأسرة أغلب أراضيها كروما وغلالاً، وألحقت بالأراضي شئون ومطاحن للغلال، ومعاصر للنبذ، فقام المزارعون بعصر الكروم، وإعداد الجرار، وبلغ إنتاج إحدى صناعه ٢٤ ألف سيستر نبذ، ولقد ألحق أبيون بالعمل في صناعة نوعيات مختلفة من الحرفيين والعمال ترتبط أعمالهم بإقطاعه، كعمال البناء والحرفيين، والتجارين، وعمال المطاحن، والخبازين، ومشرفي الري^(٢)، ومراقبي منسوب النيل إلى جانب ما شملته أراضيهم من معاصر ومطاحن ومخابز ومصانع للفخار.

أما عن إدارة الإقطاع فإن الضيعة كانت تنقسم لدوقيتين يدير كل منهما وكيل يحمل لقب كونت (تحت إمرته عشرة مشرفين Pronoetae، ومجموعة من الجباة، وكتبه السجلات، وموظفو البنك الذين يقومون بإصدار الإيصالات المالية وتسلم الجبايات النقدية وتسليمها إلى خزانة أبيون^(٣)، بالإضافة إلى وزان الحبوب وساقى مسئول عن توريد الخمر، وقائد سفينة، وحارس حقول، وفي القرى التابعة لإقطاع خضع مجلس قريتها لإشراف المالك، وكان يتبع الإقطاع مساحو أرض خاصون به، عليهم تقدير مساحة الأرض لتحديد الجبايات والضرائب وفقاً لكشوفهم وكتب أحد وكلاء أبيون ويدعى بامينوس عن مسح أرض تابعة له وأرسل كشافين يتضمن أحدهما الأراضي التي يصلها الفيضان، وأسماء مؤجريها، وآخر حياض بالأرض المهجورة^(٤).

P. Oxy. 2145.

(١)

P. Oxy. 1896.

(٢)

P. Oxy. 2195.

(٣)

P. Oxy. 2031.

(٤)

ولقد تشابهت أسماء الوظائف الإقطاعية مع الوظائف العامة في الدولة ، وأصبح التمييز بينها صعبا ، وخاصة أن بعض الموظفين جمعوا بين الوظيفة العامة في الدولة ووظيفة الإقطاع .

ولم يكن شغل الوظائف في الإقطاع من الأمور المجزية فيما عدا شغل الوظائف الكبرى ، فقد نال الكونت ميناس أجرا قدره ١٥ صولد ذهباً سنوياً إلى جانب ما حصل عليه من الهدايا^(١) ، أما المستويات الصغرى المتمثلة في السكرتارية وصغار الوكلاء فقد عانوا الأمرين من تسويق الملاك في سداد أجورهم وفي إحدى البرديات أرسل محامى الإقطاع إلى أحد أفراد أسرة أبيون يذكر أن السيد حنا مسجل الأراضي لم يتسلم أجره عن السنة الجديدة ، ولقد اتسمت معاملة غالبية أولئك الجباة تجاه المزارعين بالشدة والتعسف^(٢) ، فقام هؤلاء بدورهم بمحاولة التهرب من الضرائب ، وتجاهل الجباة المساحون البنود الأساسية التى يجرى على أساسها تقدير الضريبة وهى نوعية الأرض ونوعية المحصول ، وإن كان أبيون وكبار معاونيه قد حرصوا على حد عدم الإساءة إلى فلاحيهم حتى لا يهجروا الأرض ويهملوها ، وعندما قام الجباة التابعون لأبيون بالقبض على رئيس القرية واغتصاب حصاده طلب منهم الكونت إعادة محصوله وترك رئيس القرية .

ولقد استخدم أبيون بوكلارى Bucellari وهم جنود مهمتهم مساعدة الجباة وخاصة أن الأمن لم يكن مستتباً ، وأرسل أحد الوكلاء إلى ثيودور كاتب السجلات يطلب تعيين شخص كبوكلارى لحاجتهم إلى جنود لحماية الحياة ، ولقد وصف أحد أولئك الجنود بالجرمانى^(٣) .

وكان لموظفى الإقطاع سلطات الشرطة فى القبض وتوقيع العقوبة ، وأرسل أحد موظفى الإقطاع للتحقيق عندما حدثت سرقة فى قرية بيمبينوس ، كذلك حين نشب نزاع بين قريتين .

P. Oxy. 1107.

(١)

P. Oxy. 1979.

(٢)

P. Oxy. 1147.

(٣)

أرض الكنيسة

بعد اعتراف الدولة بالمسيحية تملك الكنيسة مساحات واسعة من الأرض نتيجة هبات الأناطرة أو الأفراد أو لقيامها باستصلاح الأراضي البور لصالحها وأول إشارة لأرض الكنيسة تعود للقرن الرابع فيها تضمنته هبة قسطنطين لكنيسة روما والبابا سلفستر^(١)، كذلك أشارت تشريعات « ثيوديسيوس » التي تعود لعام ٤١٥م إلى ما تمتعت به كنائس القسطنطينية والإسكندرية من هبات شملت الأراضي في مصر ، وفرضت ضرائب على الأقاليم لصالح عدد من الأديرة ، فدير ميتانويا تسلم ٥٧٥٩ أردب من القمح^(٢) من قرية أفروديتو « كوم أشقوة » ، وتحمل الدير نفقات النقل وتكرر الأمر بالنسبة لأبيون في أكسريخوس ، حيث دفع ضرائب لعدد من الأديرة كدير أبو أندرياس الذي تسلم ٥٠ صولد ، وهي تعادل ١٠٠ أردب من القمح ، ودير أبوللوس « تسلم بأمر القنصل في الجزء الأول من القسم الثالث ١٠٠ أردب من القمح » وهذه الضرائب كانت تعد من الضرائب غير الدائمة أو العامة وهي في الغالب ضرائب دورية مرتبطة بدورة ضريبة معينة .

وفي القرن السادس أجرى عدد من الملاك أراضيهم من أديرة كامونيوس وديسقورس^(٣) ، وكلاهما من ملاك أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » ، وحصلت الكنيسة على أراضي حيازة وهي أراض تؤجرها الدولة لمدة معينة مقابل إيجار مخفض وتُزرع غالبًا بأشجار الكروم والزيتون وإن كانت تفرض عليها ضرائب بعد استصلاحها .

ولم يطبق القانون الخاص بالحماية على الكنائس ، ولقد سمح للأفراد بالدخول في حماية الكنيسة فكانوا يهبون أراضيهم ثم يعودون لاستردادها ثانية بالإيجار ، ولقد حاول جستنيان في مرسومه رقم ١٣ الحد من الحماية التي تمتعت بها الكنائس فأمر ألا يمنح حق اللجوء إلى الكنيسة إلا إلى من سدد الضرائب أو لديه إيصالاً بالتأجيل .

Johnson : Op. Cit. P. 67.

P. Oxy. 1913.

P. Masp. 67138, 67286.

(١)

(٢)

(٣)

أما المصدر الثالث لدخل الكنيسة ، فهو هبات الأفراد إلى الكنيسة أو الأديرة قبل دخولهم الدير ، فقد تنازل القديس أنطون عن ٣٠٠ فدان ، وتضمنت وصايا الأفراد هبات للكنائس ، فوصية فيمبيون كبير أطباء أنطوني خصت هبة مقدارها أرورة مزروعة كروم لدير القديس جريمينا ، وترك للدير اختيار مكانها ، ومجموعة كروم تحتوى العديد من الهبات للكنائس ، ونتيجة لتلك الهبات الدائمة اتسعت أرض الكنيسة وأصبحت تعد من كبار الملاك ، وقام عدد كبير من الأفراد بتأجير أراضيها ، والحصول على قروض منها ، ولقد وصلنا من أفروديتو « كوم أشقوة » العديد من الإيصالات الخاصة بأراض تملكها الكنائس والأديرة فاستأجر « أورليوس حنا » أرضا من كنيسة أنطوني ، واشترى أورليوس بولس أرضا من كنيسة أبو ديوس واستأجر قلافيوس ديسقورس أرضا من دير أبو ساويرس ودفع إيجار عينا ، واستأجر أمونيوس من دير بيتو أرضا ، وكانت الإيجارات المدفوعة عنها كما يلي :

١٠٠ أردب عن القسم الأول ، ٣٣٩ عن القسم الثانى ، ٤٤١ عن القسم السابع ، وقام الرهبان بالإشراف على الزراعة بأنفسهم ، فرجل دين من بنتابولس اشترى من رئيس رهبان دير تاتيكيوس فى الأشمونين محصول الكروم الذين تعهدوا بعصره وبتسليمه له فى الإسكندرية . وتمتعت الكنائس بحق الجباية الذاتية واستعانت كنائس هيرموبولس « الأشمونين » بجباة الضرائب العينية والنقدية^(١) .

وفىما يتعلق بما دفعته الكنائس من الضرائب فإن الأراضى التى وصلت عن طريق هبة امبراطورية تمتعت وحدها بالإعفاء ، أما الأراضى التى وصلت بها باعتبارها هبات من أفراد ، أو قامت بشرائها فدفعت عنها ضرائب ، كذلك دفعت أراضى الحيازة ضرائب بعد فترة من استغلالها وستورد هذا بالتفصيل عند الحديث عن الضرائب .

أرض الحيازة :

يعد هذا النظام ميراثا من العصر البطلمى ، حيث كانت غالبية الأرض تعد أرض حيازة يخق للملك استعادة هباته فى أى وقت شاء ، وفى العصر الرومانى اعتبرت

P. Masp. 79151, 67168, 67117, 67137.

(١)

... dorea . 'فهو أو العطاء' (١) التي يهبها الامبراطور لبعض أقرائه وأصدقائه أرض حيازة . وإذا كانت تتحول للملكية دائمة إذا ظلت قيمة الضرائب التي عليها ثابتة لمدة أربع سنوات ورغم اختفاء تقسيمات الأرض ، السابقة منذ عهد قسطنطين فقد جرت الإشارة إلى أراضي الحيازة في قوانين كل من ثيودوسيوس وجستنيان (٢) وكانت تُمنح الحيازة في حالة استصلاح أراضي وزرعها كروما أو زيتون ، في مقابل الإعفاء من الضرائب أو بضرائب مخفضة ، وكانت عادة من الأراضي التي تتبع الامبراطور . ولقد أُجريت أراضي الامبراطور منذ القرن الرابع في شكل حيازة بعد أن كانت تؤجر عن طريق إعلان عام ، ونظم زينون أمرها في قوانينه ، ووضعها في إطار قانوني جديد لا هو بالبيع ولا بالإيجار ؛ ولكن أمر وسط بينهما ، وسمح للكنيسة بحق الحيازة عن طريق الحصول على أراضي الفلاحين الذين يعجزون عن دفع الضرائب ، ثم إعادة تأجيرها وفقا لقانون صدر في 6٤١٥-24 C. Th. VI لكنيسة القسطنطينية والإسكندرية ، أضفى الشرعية على الأرض التي آلت لهم بهذه الوسيلة .

* * *

بيع الأرض وتأجيرها :

أولاً - البيع :

كان بيع الأراضي في الفترة الرومانية محدود النطاق ، إذ أن غالبية الأرض كانت ملكاً للتاج ، وأغلب العقود التي ترجع لتلك الفترة تخص طبقة المقاتلين Catoecia فعقد يعود تاريخه لعام ٢٤٩ باع فيه أحد أفراد تلك الطبقة لـ 'أرورة' (٣) مقابل ٢٠٠ درخمة ، وقامت الدولة أحياناً ببيع بعض الأراضي المصادرة ، في مزاييدة عامة ، فقد عجز أحد الملاك عن سداد ضرائب نصف أرورة يمتلكها فجرى مصادرتها وبيعها

Johnson : Op. Cit. P. 74.

(١)

C. J. XI. 62-1 Ad 315-6.

(٢)

P. Oxy. 1636.

(٣)

بالمزايدة بمبلغ ٨٠٠ درخمة^(١)، وفي عهد «دقلديانوس»، وبعد ثورة أخيليوس بدأ تمليك الأرض لمزارعي التاج وأصبح للمزارع الحق في بيعها، وإن كانت عقود البيع التي تعود لتلك الفترة قليلة العدد، وفي القرن الرابع حوى سجل هيرموبولس «الأشمونين» عددا لا بأس به من عقود البيع، وكان أهم ما تضمنته عقود البيع هو تحديد المسؤولية الضرائبية بالنسبة للشارى لها، إذ أن انحسار الفيضان عن بعض الأراضي قلل خصوبتها وصلاحياتها للزراعة؛ بل إن بعضها تحول لأرض بور فعلاً، مما جعل المالكين لها يسعون للتخلص منها ببيعها بثمن بخس، فباع أحد المزارعين أربع عشرة أرورة^(٢) كان يملكها، انحسرت عنها مياه الفيضان ولم يعد صالحا منها إلا ثلاث إلى أحد الأديرة في مقابل قيام الدير بسداد الضرائب عن ١٤ أرورة. ولقد توقف ثمن الأراضي المباعة على عدة عوامل: أولها خصوبة الأرض، ونسبة الضرائب، وقربها من الأسواق، وسهولة زرعها، أو وصول مياه الفيضان إليها، ونوعية المحصول وتفاوت أسعار الأرض وكانت حدائق الفاكهة والكروم أعلاها نسبة، تليها أراضي الغلال، ولقد اختلفت قيمة بيع الأرورة وفقاً للفترات الزمنية المختلفة وفقاً للتغير الذي كان يطرأ على قيمة العملة، ففي القرن الثاني بيعت ٣٠ أرورة من النخيل بـ ١٤٤ درخمة، وفي القرن الخامس بيعت قطعة أرض مزروعة نخيلاً مساحتها ٢٧ ذراع بـ ١٢٤ تالنت وهو مقياس غير مألوف بالنسبة للأرض^(٣)

وبيعت مزرعة كروم بـ ١٢ صولدا لإقراطين^(٤)، أما عن بيع الأرورة من الأرض الخصبية التي تُزرع قمحا فبلغت في القرن الرابع ٤ صولدا في المتوسط في أغلب الأقاليم، وإن كانت قد بيعت في أنطونى بـ ٨ صولدا إلا قيراط وتعهد المشتري بدفع الضرائب^(٥).

-
- (١) P. Oxy. 1633.
 (٢) تضمنت مجموعات P. Oxy. P. Lond., P. Masp. من مجموعة عقود البيع.
 (٣) P. Masp. 61097.
 (٤) P. Masp. 67069.
 (٥) P. Masp. 67097, 67169.

ثانياً - التأجير :

اكتُشف عدد كبير من العقود يعود للفترة ما بين القرنين الرابع والسابع ، وتشابهت جميعها في صيغة العقد ، وإن اختلفت فيما تضمنته من شروط لصالح كلا الطرفين المؤجر والمستأجر ، ولقد توقفت هي الأخرى على خصوبة الأرض ، ونوعية محصولها ، وسهولة ربيها ، ومدة التعاقد وما يقدمه المالك للمستأجر من بذور وأدوات زراعية ، وأحياناً دواب وعمال زراعيين ، وكان الإيجار إما نقداً أو عيناً أو كلاهما معاً ، أو عن طريق المشاركة في المحصول واختلفت الإيجارات من إقليم لإقليم وكانت ضريبة الأرض أحياناً يدفعها المالك ، وأحياناً أخرى المستأجر ، ومن عقد يعود للقرن الخامس وهو خاص بتأجير أرض مساحتها ٩ أرورات من الغلال نص العقد على أن المحصول مناصفة مقابل قيام المالك بدفع الضرائب عليهم في المقابل القيام بجميع الالتزامات » إننا بناء على إرادتنا ، وتضامناً نتعهد بتأجير التسع أرورات الخاصة بك منذ الآن إلى القسم الثالث عشر . ونزرعها قمحاً أو ما شابه ذلك ، وفي حالة بزرها بأى محصول يسرنا إعطاءك نصف المحصول في حالة جيدة بدلاً من الإيجار على أن تكون الضرائب مسئوليتك أيها المالك ومن جانبنا نأخذ نصف المحصول الآخر »^(١) .

أما عن نوعية الإيجارات ، فإيجار أراضي الغلال كان غالباً عيناً وتتراوح بين ٤-٦ أرداد على الأرورة^(٢) ، ففي الفيوم كان الإيجار في القرن الرابع ٥ , ٢ أرداد عن الأرورة ، وتحمل المالك المسئولية الضرائبية ونقل القمح للشون ، في حين تحمل المستأجر ضرائب نقل القمح للإسكندرية ، وعقداً آخر بلغ الإيجار فيه ٤ أرداد على الأرض الخصبة المزروعة شعيراً أو قمحاً ، وتضمنت بعض الإيجارات ضرائب نقدية إلى جانب العينية ودفعت ١٢٠ أرورة مزروعة قمحاً ، في أكسرينخوس « البهنسا » إيجاراً مقداره ٤٠ أرداد قمح و ٢ صولد وجرة نبذ وخنزيراً للعيد ، وفي عقد آخر تقاضى المالك بجانب الإيجار جرتين نبذ و ١٢ رطل لحم و ١١٠ قطعة جبن .

P. Oxy. 913.

(١)

(٢) وردت عقود إيجار في كل من :

P. Masp. 67243, 17097, P. Lond 1646, P. Oxy. 132, 1823.

أما أراضي الحدائق والكروم فكانت إيجاراتها في أكثر العقود تدفع نقدًا أحيانًا ، وبطريق المشاركة أحيانًا أخرى ، وتضاف نسبة بسيطة من إنتاج الحديقة أو الكروم إلى الإيجار ، فأجر شخص يدعى « أورليوس سيرنيوس » أرض كروم لثلاثة أشخاص مقابل مبلغ نقدي ، إلى جانب عدد من جرار النبيذ ، وأوزان من القمح ، وتعهد المستأجر والمؤجر بالاشتراك في الزراعة ، وتمهيد الأرض ، واجتثاث الحشائش ، وقطع الأخشاب ، وأجرت مزرعة كروم لمدة سنة بثمن بلغ ٨٠٠٠ تالنت^(١) وأجرت أخرى مع حديقة بـ ١٢ صولد و ١٦٠ جرة نبيذ و ٥ سيستروبيوس نبيذ سنويًا ، وآخر حصل من أرض عنب وزيتون على ٦ تالنت ، وأربع أرباب زيتون وأردب بلح مجفف . أما عن الزراعة بالمشاركة فقد حصل مالك لمزرعة عنب ونخيل على إيجار بلغ ثلاث أرباع المحصول في مقابل مد المستأجر بالبذور والدواب ، وحصل المستأجر على الربع فقط ، إلى جانب دفعه مبلغ نقدي فيما يتعلق بالبلح ، وأجرت مزرعة أخرى مقابل ثلثي المحصول ، ولقد اشترط في أحد العقود وإن كان هذا أمرًا نادرًا في إيجار أرض نخيل قمحًا فدفع المستأجر ١٢ أردب قمح .

أراضي المراعى :

دُفعت عن أراضي المراعى إيجارات عينية ، وهى إما صوفًا أو قمحًا ، ففى أنطونى أجرت أراضٍ للمراعى مقابل ١١ رطل صوف سنويًا ، وأخرى دفعت قمحًا ، وفى الثالثة دفع عن الأرورة ٥ , ٧ قيراط^(٢) ، أما بقية المزروعات فتنوعت إيجاراتها^(٣) ، فأرض الكتان دفعت إيجارًا عن الأرورة بلغ صولدًا و ٢ قيراط ، وكانت العقود تنص فى حالة اختيار المستأجر للمحصول أن يدفع نقدًا نقدًا ذهبيًا ، فأجرت أربع أرورات لمدة عام فى أكسرنخوس بإيجار سنوى مقداره ٣ قيراط من الذهب ، الوزن مقابل اختيار المستأجر محصول .

(١) التالنت آنذاك يساوى : « ٨٠٠٠ تالنت = صولد » .

(٢) P. Masp. 67116, 671126.

(٣) P. Masp. : 67100, P. Oxy. 913, 1968, 1632, 1126.

أما عن الشروط الخاصة بالمالك والمستأجر فقد تساوت في بنودها ، وكانت ملزمة لكليهما :

أولاً - بالنسبة للمالك « المؤجر » :

عليه الالتزام بشروط العقد ، والتعهد بعدم طرد المستأجر ، وإمداده أحياناً بالبذور والدواب والجرار ، إن كانت الأرض كروماً ، وفي حالة نقص الفيضان تخفض نسبة الإيجار ، ونفس الأمر بالنسبة للأرض التى تتعرض لرمال الصحراء ، ونص أحد العقود على أن من حق المستأجر دفع نصف الإيجار فقط ، لو تعرض لأى من الطرفين السابقين ، وكانت الإيجارات النقدية تُدفع عادة على ثلاثة أقساط ، ويُذكر في العقد ميعاد كل قسط .

ثانياً - بالنسبة للمستأجر :

كان يتعهد بعدم ترك الأرض طوال فترة الزراعة ، وألا تحمل شرطاً جزائياً ، وكان عليه الاهتمام بزراعتها ، ونصت العقود على عدد مرات الرى في بردية تحتص بأرض كروم وغلال ، نصت على وجوب ريهما مرتين في السنة في الشتاء والصيف^(١) ، إلى جانب التعهد بحرث الأرض وتحديد أوقاته وتنظيف التربة من الحشائش^(٢) ، وفي عقود أخرى يتعهد المستأجر بالحراسة ، وإصلاح القنويات وبعض الأعباء العامة ، وفي أكرنخوس تعهد مزارع بأعمال السخرة^(٣) ، كذلك تحمل المستأجر غالباً أثمان البذور والأدوات ، وقام باستخدام دوابه ومزارعيه ودفع ضرائب الأرض وأحياناً دفع ضريبة النولون .

أجور العمال الزراعيين :

اختلفت أجور العمال الزراعيين وفقاً للفترات الزمنية المختلفة بل اختلفت الأجور في الإقليم الواحد ، وارتبط الأجر بحجم العمل ونوعه والمدة والمحصول فهناك عمال

(١) P. Oxy. 1632.

(٢) P. Oxy. 137.

(٣) P. Oxy. 1968.

لإعداد الأرض وحرثها وآخرون عملهم تعلق بالرى الخ ورغم تحديد مرسوم
« دقلديانوس » لأجور العمال الزراعيين فإن المرسوم لم يجر العمل به طويلاً^(١)

وفقاً لهذا المرسوم تحدد أجر العامل مع الإعاشة عن اليوم بخمسة وعشرين
ديناراً^(٢) وبعض الأجور كان يومياً وبعضها سنوياً وبعضها يرتبط بفترة العمل ، وكان
هناك ارتباط بين أجور المزارعين وسعر القمح فالأخير يتحكم فى الأول .

ففى عام ٧٨م كان ثمن أردب القمح ١١ درخمة وفى قائمة من هيرموبولس
« الأشمونين » تعود لنفس الفترة تقاضى العمال الزراعيين من ٣ - ٥ أوبل ، وكان
الأولاد يأخذون أجر أقل ، وفى القرن الثالث وصل الأردب ألف درخمة وحصل عمال فى
إحدى مزارع الكروم على أجور تتراوح بين ٣ - ٥ أوبل لتنوع أعمالهم بين الرى وزراعة
الغلات ، ومع القرن الرابع وصل ثمن الأردب ١٠٠٠٠ درخمة ، وتراوح أجر العامل فى
الأشمونين عام ٣١٤ بين ٤٠٠ - ٦٥٠ درخمة ، وحصل عمال آخرين على أجر عيني
من ٢ - ٣ أردب شهرياً ، وأصبح من المألوف حصول المزارعين على أجور عينية ،
كذلك تقاضى بعضهم أجراً سنوياً فحصل مزارع حُدد عمله برى الأرض على صولد
سنوياً وآخرون قُدر أجرهم وفق عملهم فتقاضى عامل زراعى قام بزراعة أرورة أجراً
مقداره صولد إلا ٢ قيراط سنوياً ، ولقد تقاضى بعضهم أحياناً منخاً من الخبز والجبن
والنبيذ والزيت بالإضافة إلى أجورهم^(٣) ، ومن قائمة عمال فى إحدى الإقطاعيات كانت
أجورهم كما يلى :

حصل المزارع على ١٠ أردب قمح سنوياً ومراقب الحقول على أردب واحد
والعمال على أردبين والراعى ٤ أردب ، ودفع أربون لمن يقوم برى مزعة الخضر ١٠ أردب
قمح^(٤) .

(١) Milne : History of Egypt under the Roman Rule, London 1924, (١)
P. 263.

(٢) Diocletian's Edict on Maximum prices from the record of civiliza-
tion sources and studies "Columbia".

(٣) عن أجور العمال الزراعيين . P. Masp : 67128, P. Oxy 1631, P. Oxy. 1913.
(٤) P. Oxy. 1913.

الضرائب .

فرض الرومان على مصر العديد من الضرائب بعضها على الأرض والبعض على البشر وأخرى على التجارة والصناعة ؛ ولكن أهمها ما فرض على الأرض ولقد انقسمت الضرائب على الأرض قسمين عيني ونقدي ، فجُيِّت ضرائب عينية لصالح رومانم القسطنطينية أشهرها ضريبة القمح أو الأنونا الأهلية ، وفرضت ضرائب عينية على الشعير والفسول والكتان والزيتون ومحصولات أخرى لصالح فرق الجيش تحولت منذ القرن الثالث إلى ما يُعرف باسم الأنونا الحربية كذلك فرضت ضرائب عينية لانتقال الفرق وزيارة الولاية والطوارئ ، وفيما يتعلق بالضرائب النقدية جُيِّت ضريبة نقدية على الأرض لصالح الدولة إلى جانب عددًا من الضرائب الاستثنائية .

ولقد اختلفت قيمة الضريبة خلال العصر الروماني إذ أن غالبية الأرض كانت ملكًا للتاج يقوم بتأجيرها للأفراد . أما الملكيات الخاصة فقد تنوعت فئة الضريبة عليها فبعضها كأرض المقاتلين Catoecia ، وأراضى الهبات الإمبراطورية dorea كان ضرائبها مخفضة ، وأرض الحيازة تمتعت بالإعفاء التام والمخفض وهكذا فجاء دقلديانوس وقرر تلافى تلك المشاكل الضريبية والقضاء على الاختلافات استجابة لشكوى الأهالي ولازدياد عدد الفارين من المزارعين لعدم قدرتهم على تحمل الأعباء عن طريق وضع قيمة ضريبية موحدة على جميع الأراضي لا تتوقف على نوعية الملكية إنما على الأرض ونوعية المحصول دون النظر إلى اختلافات الملكية ، وصدر مرسوم في ٢٩٦ م وبلغ إلى وإلى مصر آنذاك أرسطوى أيوتاناتوس الذي قام بإعلانه في مصر وتضمن الآتى :

« إن سادتنا الأباطرة دقلديانوس وماكسيميانوس الأغسطسان وماكسيان السادة القياصرة يعلمون كيف أن التقدير العام للضريبة أصبح غير مجدى ، ففئة تحملت ضريبة بسيطة القيمة ومخفضة في حين تحمل آخر من أعباء قاسية ، ولقد قررنا استئصال تلك الشرور التى نتجت عن التطبيق السيئ في الولايات ووضع أساسًا جديدًا تقدر عليه الضريبة على كل أرورة وفقًا لنوعها وضريبة على كل عامل أو رأس من المزارعين مع مراعاة الحد الأدنى والأعلى من السن^(١) . ووفقًا للمرسوم أصبحت النسبة موحدة على

Diocletian Edict on Maximum Prices from : The Record of civiliza-
tion sources and studies.

جميع الأراضي في الإمبراطورية ، واطمحت التقسيمات السابقة ، وأصبحت الضريبة على أساس الأورورة lugum أو وحدة إنتاج الأرض الصالحة للزراعة ، وكان عدد أقسام الوحدة يختلف وفقاً لخصوبة الأرض ، ولقد قسمت الأرض إلى أرض خصبة ، ومزارع كروم ، وحدائق فاكهة ، ومراعى ، ومستنقعات ، والوحدة تمثل الجزء من الأرض الذى يستطيع زراعته فرد Caput ، وإن كان بعض المؤرخين مثل Savign و Seeck يذكرون أنها ضريبتان مختلفتان ، ولكن Piagianal يقرر أنها ضريبة واحدة ، وأن Captitation وحدة الإنتاج البشرى للفرد ليست ضريبة منفصلة بل وحدة لتقدير الضريبة الخاصة بإنتاج الفرد ، وكانت المرأة تعد نصف فرد^(١) .

ووفقاً لمرسوم « دقلديانوس » الصادر ٢٩٧م جرى تقدير الضريبة كل ٥ سنوات^(٢) ، ثم أصبح التقدير يجرى كل خمسة عشر عاماً ، وتم إعداد كشوف لإحصاء الأفراد ، وأخرى لمسح الأرض في كل إقليم ، وفي تقرير يعود لسنة ٣١٠م لم يكن قد تم الانتهاء من تلك الإحصاءات ، وأول كشوف الضرائب التى وصلتنا تعود للقرن الرابع للفترة ما بين ٣٠١ و ٣٠٥م وهى من مدينة هيرموبولس « الأشمونين » حيث ورد فيها ذكر ضرائب نقدية وعينية تتعلق بالجيش .

أما عن الطريقة التى يتم بها تقدير الضرائب ، فإن التقديرات الضرائبية على الأقاليم لم تكن ثابتة ، وإنما تجرى كل عام بمقتضى أمر إمبراطورى تقدير ما تحتاجه الدولة ، ثم تتولى إدارة الولى توزيع هذا المقدار على الأقاليم فبأمر حكام الأقاليم باتخاذ اللازم لجمعها ، ويتولى الموظفون الخاضعون له العمل تحت إشرافه ، ومعاونة أعضاء المجالس البلدية .

وذكر ثيودسيوس في قانون Th. Cod. X الصادر في ٣٢٤ ، ٣٢٥م إنه مهما يكن السبب الضرورى لتقدير الضرائب في كل ولاية فسيكون وفقاً لتقديرات واتجاهات الحكام ، وليضعوا في الاعتبار مجموعة الطبقات الدنيا ، وإنها لن تخضع لطغيان ، ولن يقاسوا نتيجة للانتهاكات والاعتداءات .

(١) Bury : History of the Later Roman Empire N. Y. 1958. p. 45.
(٢) Johnson : Op. Cit. p. 231.

وسعر عرض لكل سوعين من الضرائب على حدة ، وسنبدأ بالضرائب العينية ، وهي ضريبة القمح الخاصة بالقسطنطينية والإسكندرية ، ثم الأنونا الحربية ، وهما ضريبتان ثابتتان إلى جانب عدد من الضرائب الأخرى غير الدائمة .

ضريبة الأنونا Annona Civica « ضريبة القمح » :

جُمعت في عهد أغسطس ٢٠٠ مليون مد ، أى ما يعادل ٦ مليون أردب ، وكانت تفرض على محاصيل أخرى إلى جانب القمح ، وهى الشعير والفلول والبصل والكتان والزيتون ، وكانت في البداية عبئاً استثنائياً يُفرض على حالة الطوارئ ، أو في حالة المجاعة في روما ، أو لإمداد الجيش بالطعام في أثناء الحرب ، ومنذ القرن الثالث أصبحت عبئاً ثابتاً ، أكدته مراسيم الأباطرة ، وعُرفت بالأنونا والميرة الأهلية ، وكان القمح الذى يُرسل إلى روما ثم بيزنطة فيما بعد يُعرف بالشحنة السعيدة .

ولقد ظلت الشحنة ترسل إلى روما إلا أن أمر قسطنطين في عام ٣٤٢ بإرسالها إلى القسطنطينية ، أما مقدار تلك الشحنة في عهد قسطنطين فذكر فوبيوس أنه يوزع يومياً ٨٠,٠٠٠ ألف رغيف في القسطنطينية ، وكان أردب القمح المصرى يعادل ٨٠ رطل خبز ، وبذلك فإن ٨٠ ألف رغيف يحتاج إلى ٣٠٠٠ أردب يومياً ، أى حوالى ١,٠٩٥,٠٠٠ أردب^(١) سنوياً .

وذكر أحد المؤرخين أن القسطنطينية تحتاج لـ ٨ مليون مد سنوياً ، فإذا أضفنا أنه كان يجب أيضاً ٤٪ من قيمة الشحنة تختص بالشحن من الإسكندرية للقسطنطينية لوجب جباية ١,١٤٠,٠٠٠ أردب سنوياً ، وفي ٣٩٢ أضاف « ثيودسيوس » لأنونة القسطنطينية ١٢٠ مد يومياً ، وهذا يعنى إضافة ١٥ ألف أردب سنوياً ، وأكد « جستنيان » هذه الإضافة في قانونه ولم تتغير النسبة في الفترة ما بين ٣٩٢ - ٥٤٣ م ، وقانون رقم ١٣ أشار إلى ضريبة القمح التى بلغت ٨ مليون مد .

وقام « موريس » في الفترة بين ٥٨٢ إلى ٦٠٢ م ببيع الأنونا مقابل الذهب ، وفي سجل ضرائب أبيون في أكسرنخوس وكنوبولس « الشيخ فضل » الذى يعود لفترة

Johnson : Op. Cit. p. 234.

(١)

حكمه قُدرت الضريبة الخاصة بالقمح كما يلي ٣٥٠ ألف أردب، وقيمة ١٠ أردب صولد، فالضريبة تساوى ٣٥ ألف صولد بالإضافة إلى ضرائب ذهبية ٢٤,٥٠٠ وأعباء إضافية ١٥,٢٥ صولد على كل ألف صولد^(١)، ودفعت هرقلوبولس ضريبة القمح ٣٥٠ ألف أردب وهى تعادل ٣٥ ألف صولد، وضريبة ذهبية ٢٥,٥٠٠ صولد وأعباء إضافية ١٥,٢٥ صولد على كل ألف صولد.

ويشير يوحنا النقيوسى إلى أن نكتياس خفض نسبة الضريبة في عهد هرقل، أما بالنسبة للضريبة المقدرة على الأرورة فوفقاً لسجل أنطونيوبولس «الشيخ عبادة» كانت كما يلي: الأرض الخصبة $\frac{1}{4}$ أردب - الكروم $\frac{1}{3}$ أرورة - أرض المستنقعات $\frac{2}{3}$ ^(٢)، أما أرض الحدائق لم يفرض عليها ضرائب، ولقد دفعت جميع الأراضي السابقة ضرائبها قمحاً، ولقد اختلفت قيمة الضريبة خلال الفترات المتباينة من إقليم لآخر، فقدرت الضريبة في الفترة من ٣١٣ - ٣١٨ م في عدد من البرديات بأقل من أردب قمح أو شعير على الأرورة، وفي سجل آخر يعود أيضاً للقرن الرابع بـ ١,٧٥ أردب على الشعير وفي وثيقة ثالثة تعود إلى ٣١٠ - ٣١٣، دفع بعض المزارعين من ١ إلى ١,٥٠ أردب عن الأرورة وهى النسبة الغالبة في البرديات، وبعد عام ٣١٩ م بلغت الضريبة أقل من نصف أرورة، وجمع من أفرديتو «قوم أشقوة» لصالح ضريبة القمح في أحد السنوات ٥٧٥٩ أردب وللجنة الثالثة عشر من نفس الدورة ٦٠٥٣ أردب ولجنة غير محددة ٦١٠٠ أردب إلى جانب ضرائب إضافية وهى في الغالب تتعلق بضريبة الشحن، وسبب الاختلافات في القيمة هو اختلاف منسوب الفيضان بين تلك السنوات، وكانت الضريبة في أفرديتو ١,٥٠ أردب عن الأرورة كذلك جمع أمونيوس ١,٥٠ أردب عن كل أرورة من الأرض لصالح الأنونا^(٣)، إلى جانب ١٠٪ لصالح ضريبة النقل Naulauge، وكانت الضرائب تحصل منه على ثلاث أقساط وفي سجل ضرائبى يعود لعهد جستنيان بلغت ضريبة الأنونا على أرض مقدارها ٥ أرورة ٦,٢٥ أردب قمح^(٤).

P. Oxy. 1922.

Johnson : Op. Cit. p. 238.

P. Masp. 67057.

C. J. XI. 24. 2. Johnston : Op. Cit. p. 234. (٤) أكدت النسبة قوانين جستنيان.

ضريبة القمح الخاصة بالإسكندرية :

كان للإسكندرية ضريبة قمح خاصة بها تُجبي مع ضريبة القمح الخاصة بالقسطنطينية ، ولقد فرض دقلديانوس أنونا خاص بها منذ عام ٣٠٢ ، وأضاف ثيودسيوس في عام ٤٣٦ مقدارًا إضافيًا قدره ١١٠ مد يوميًا^(١) ، ويشير إيصال مدفوعات يعودان لبداية القرن الرابع أحدهما صادر في عام ٣٠١ م والآخر ٣٢٧ م لجمع أنونا خاصة بالإسكندرية من أكسرنخوس « البهنسا » .

وفي هيرموبولس « الأشمونين » تحمل اثنين من أعضاء السناتو في عام ٢٣٨ م عبء ملاحظة جباية قمح الإسكندرية في الجزء الشمالي من المدينة ، وقاموا^(٢) بتسليم السفن الخاصة بالكمية وقيمة النولون ، وأخذوا إيصالًا بذلك من قادة السفن الذين وعدوا بتسليمه في ميناء نيابولس ، حيث الأهراء الخاصة بالإسكندرية ، وإحضار إيصال يفيد التسليم من الوالي المسئول عن الأنونا .

وذكرت وظيفة والي أنونة الإسكندرية لأول مرة عام ٣٤٩^(٣) ويعتقد البعض أنه كان مسئولًا أيضًا على نقل قمح القسطنطينية ، وفي ٤١٢ م تضمنت مسئولية الوالي البريتوري الإشراف على قمح الإسكندرية ، ولقد منع أعضاء المجلس المحلي في الإسكندرية من التدخل في أمور الجباية ، ولقد توقف إرسالها في عام ٥٤٢ م بسبب شغب نشأ في الإسكندرية بسبب أحد الأساقفة ؛ ولكن أعيد فرضها ثانية ، وإن كان بروكبيوس ذكر أن الوالي هيفستوس قام بمصادرتها ، وإضافتها إلى ما يرسل للقسطنطينية ، ولقد بلغ ما جمع في أكسرنخوس « البهنسا » لصالح تلك الضريبة سنويًا بين ٧٥,٠٠٠ - ٨٣,٧٧٥ أردب قمح ، وكانت تفرض لصالح الإسكندرية عدد من الضرائب الاستثنائية ، فأرسل قمح من كرانيس « كوم أو شيم » عن طريق أحد كومارخات القرية إلى مدربي الخيل ، لدعم حلقة السباق الخاصة بها ، كذلك جمع عبء للوزان Zygostasium ولحماية ممتلكات ملاك السفن .

P. Masp. : 7138-9-67140.

(١)

P. Oxy. 2021.

(٢)

Johnson : Op. Cit. p. 105.

(٣)

الأنونا الحربية :

كانت الحامية الرومانية في بداية العصر الروماني تتألف من ٣ فرق ، و ٩ كتائب . رابطة الفرق الرئيسية في الإسكندرية ، وبابلون ، وفي المناطق الاستراتيجية ، ومناطق الحدود ، وكان الخط الدفاعي الممتد عبر الإسكندرية إلى بابلون ثم البلوزيوم يُعتبر أهم تلك المراكز ، حيث عسكرت أعداد من الفرق على الطريق بين الإسكندرية وبلوزيوم ، ومن بلوزيوم لبابلون في الشرق ، وقد أقيمت مراكز متقدمة في السويس من بلوزيوم « تل الفرما » إلى كليزما « القلزم » ، وكان المعسكر الرئيسي في مدينة هيرون بولس Heraonpolis وعسكرت أعداد من الفرق في مدن مصر الوسطى الهامة ، وأقامت في طيبة فرق لحماية الطرق^(١) التجارية والمناجم الممتدة من البحر الأحمر إلى قفط ، كذلك عسكرت قوات في هيرمونثيوس « أرمنت » .

ولقد اهتم الرومان بحدود مصر في الجنوب فأرسلوا حامية عند الشلال الأول استمرت هناك إلى عهد دقلديانوس ، حيث مدوا خط الحدود إلى ستي والفتين ، وبعد قرن جرى تقسيم الفرق الرئيسية في مصر الوسطى والسفل ، حيث خضعت للكونينات فيما عدا طيبة إذ خضعت لفرقها لسيطرة الدوق ، وفي عهد جستنيان وبعد تقسيم مصر إلى أربع دوقيات وهي : مصر « غرب الدلتا » ، وأوجستامنكا « شرق الدلتا » ، وأركاديا « مصر الوسطى » ، وطيبة ، وخضعت الدوقيات لسلطة الدوق الذي جمع بين السلطتين المدنية والعسكرية ، ونظم الجيش في وحدات تتراوح عددها ما بين ٣٠٠-٥٠٠ رجل ، وتولى قيادة كل وحدة تربيون ، وعسكرت كل منها في إقليم ، وإن كانت كل وحدة منفصلة عن الأخرى ، وحملت بعضها أسماء خاصة بها ، وبعضها حملت أسماء الأقاليم . وقد رابطة بعض الفصائل في المدن حيث رابطة في ٨٤ مدينة إلى جانب القرى المتعرضة للأخطار ، أو بالقرب من الأديرة ، كما حدث في أبللو بولس الكبرى « إدفو » ، ولقد تحملت الأقاليم أعباء تلك الفرق إلى جانب ما كان يُجسّى لصالح الفرق

Johnson : Op. Cit. p. 215 - Milne Op. Cit.

(١)

كتب ماسبيرو دراسة وافية عن الجيش البيزنطي في مصر .

Maspero : organization Militaire de Egypt Byzantine 117.

الامبراطورية في حالة استعدادها للحملات الشرقية إلى الدولة الفارسية ؛ ولكن الأخيرة كانت عبئاً استثنائياً .

ومنذ نهاية القرن الثالث ، ومع نشوب الحروب الأهلية لم يعد الجند يحصلون على أجورهم ؛ بل أصبحوا يحصلون على مسموح عيني إلى جانب بعض الهبات المالية من آن لآخر ؛ ولكن أجورهم الثابتة كانت عينية ، وأكد « دقلديانوس » هذا في قانونه ، فكانوا يتسلمون مرتباتهم قمحاً ، وزيتاً ، ونبيذاً ، وملحاً ، ولحم خنزير ، أو ما يكفي الجندي لمدة عام من الغذاء ، وسميت الأنونا الحربية ، وكانت تختلف حسب درجة الجندي ، وهناك أيضاً مسموح خاص بجيادهم ، وتحملت الولايات نفقات إقامتهم ومدهم بدواب النقل ، ولقد فرض « دقلديانوس » تلك الضريبة على جميع الولايات ، ولم يثبت مقدارها ، وكان يصدر في عهده مرسوم خاص بها كل عام ، وفقاً لاحتياجات كل ولاية ، وكانت نسبتها تتحدد من فترة إلى أخرى عن طريق إعادة مسح الأرض .

ووفقاً لسجلات الضرائب الخاصة بالأنونا الحربية في عدد من الأقاليم كانطونيو بولس « الشيخ عبادة » وأكسرنخوس « البهنسا »^(١) وهيرموبولس « الأشمونين » نستطيع أن نقرر أن نسبة الضريبة المعروفة بالأنونا الحربية رغم البنود العديدة من نفقات للملابس والطعام والنقل والموظفين لم تكن كبيرة ، فوفقاً لأوستراكا من كرانيس تعود لعصر دقلديانوس بلغت تلك البنود لو حولت إلى عائد نقدي ٨ درخمة شهرياً أى ٩٦ درخمة في السنة ، أو ما يعادل نصف أردب ، عدا الحالات الاستثنائية التي تطرأ كالحرب مع البليمين التي تعود لبداية عهد « جستنيان » ، والتي فرضت لها أعباء استثنائية وجرى تسليم ضرائب القمح نقداً ، فإذا عرضنا لما يدفعه كل إقليم للأنونا الحربية نجده يختلف كثيراً في المضمون أو النسبة^(٢) .

ففي عام ٢٧٨ م فرضت على كل من أنطونوبولس « الشيخ عبادة » وأفروديتو « كوم أشقوه » ، ضرائب لصالح الفرق المقيمة ، بلغت أردب على الأوررة ، إلى جانب بعض الضرائب النقدية ، ولقد جمعت في أفروديتو ٧٢٢٩ أردب و ٩٢٣٥٨ وحدة

(١) P. Oxy. 1103, P. Oxy. 1919, P. Masp. 67087.

(٢) P. Oxy. 1515.

من الخمر و ٦١٧٥٦ وحدة لحم و ٤٣٨١٩ أردب شعير لصالح فرقة مكونة من ٤٩ شخص .

أما عن نسبة الضريبة من اللحم والنبذ وكيفية تقديرها ، فقدرت في إحدى البرديات كما يلي : على الأرض الخصبة ومزارع العنب ٢,٥ « وحدة » رطل عن الأرورة ، قدر النبذ على أساس ٨٢ لتر نبذ عن الأرورة من الكروم ، وأرض الشعير دُفعت ضرائبها عن الأرورة بمقدار أربع ربطات أو ٨ أردب عن الأرورة^(١) .

وفي عهد « جستنيان » جُمعت ضرائب لصالح الحرب مع البليمن فذكرت ضرائب تخص عدد من الفرق ككتيتين فيليتاني Philitani ، وهما فرع من الفرسان وفرقة جستنيان من السكتين والجنود Bsielecti ، وهم على حد قول ماسبيرو كانوا يخدمون في أفريقيا ثم استدعوا للانضمام للقوات المحلية^(٢) .

ولقد جُبيت أغلب تلك الضرائب نقدًا ، حتى ما كان مقررًا أن يُجبي عينًا وقدرت قيمته أحيانًا نقدًا ، وتضمنت قائمة خاصة بتلك الحملة ما يلي^(٣) :

ضريبة القمح	٦١,٦٧٤ أردب	٢٠٨٨
حساب الأنونا (الميرة الحربية)	قيراط	٢٠٨٨
الجنود (من الفرق الممتازة)	٥	١٩٩٥
إمداد للحملات	١٩,٢٥	٤٧٣
فرقة السكتين التابعة لجستنيان	١٧,٥٠	١١٩٨
فيليتاني	١٦,٥٠	٢٠٧
دواب المراكب	٣	٢٨
المكاريين	٠,٥٠	٣٧
نقل الحديد	-	٢٥
أطباء أنطوني	-	١٨
لحراس المدينة	١٧,٧٥	
المجموع	٧٩,٥٠	٦٠٦٩

(١) يفسر جونسون كلمة « وحدة » على أنها تقابل الرطل ، وذكر تعبير وحدة في بردية ماسبيرو .

P. Masp. 67056.

P. Masp. 67279.

P. Masp. 67279.

(٢)

(٣)

وتضمنت القائمة أيضًا ضرائب الأرض النقدية ، مدفوعات للصوف ، وهي غالبًا ملابس الجنود ، كذلك تضمنت أجورًا لموظفي المكاتب ، وضرائب فضة وأخرى للفاكهة التي أمدت بها الفرق ، وتكاليف للنقل بلغت حوالي ٣٧٠٧ صولداً و ١٤ قيراطاً .

ومن الملاحظ أن كثيراً من بنود الضرائب تلك ، كانت ضرائب استثنائية ، ولم يكن يستخدم الأطباء دائماً بل أعيروا من إدارة الإقليم خلال فترة الحملة ، وقد تقاضى الجاهل قيراطين عن كل صولداً .

أما في أكسرنخوس فقد فرضت في القرنين الرابع والخامس عدد من الضرائب خاصة بالجيش وانتقالاته ، وذكرت الضرائب عيناً وقيمتها نقدًا^(١) لانتقالات الجيش ٨٥ أردب = صولداً - للجنود ٨٣ أردب = صولداً - للنقل إلى Thelanco ٢٤٣ أردب . للدابة ، والمكارى ٢٩٠٠ أردب لنقل الأحمال للإسكندرية ٢٤٠٠ أردب = تعادل ٣ صولداً ، إلى جانب حسابات خاصة بكراء ثور للنقل للإسكندرية ، وحسابات لقارب الوالى ، وعمال المناجم ، وملابس وتقديرات مالية للنقل إلى فقط والإسكندرية والموانئ الأخرى ، وكميات شعير ومن الواضح أنها أعباء استثنائية وليست دائمة خاصة بالنقل^(٢) .

ومن وثيقة أخرى تعود بتاريخها للقرن الرابع ، وهي عبارة عن تقرير من أحد المسؤولين للوالى بخصوص طلبات تقدم بها ضابط الفرقة العسكرية في أكسرنخوس شملت ٥٠ صولداً ذهبياً ، و ٢٠ سجادة ، حجم كل واحدة ٦ ذراع ، ولقد دفعها تاجر سجاد ثم كميات من القمح والشعير والنقود الذهبية وتحمل عبء سداد تلك المتطلبات مجموعة من ملاك المدينة أطلق عليهم Capitula .

وفي كارنيس قام المسئول عن جباية الضريبة الحربية بجمع شعير قام بتسليمه في ميناء سيرس ، وذكر أنه جمع للشحن مقدار من الشعير قدر بـ ١٠٪ من قيمة الشحنة ،

P. Oxy. 1920, 1965, 2001.

(١)

P. Masp. 67057.

(٢)

إلى جانب ٥٪ أعباء إضافية ، وفي مصر العليا دفع أولريوس ضرائب لصالح الفرق العسكرية كانت كما يلي^(١) :

٥٣٥ مد قمح - ٦٢٦٨ مد شعير - ٥٢٩٩٤ وحدة نيذ ولحم - ٨٧٥٠٠ مد شعير للماشية و ٢٢٠٠ صولد ، إلى جانب أعباء إضافية خاصة بالدوق .

وتضمنت حسابات كل من ديسقورس^(٢) وأمونيوس في أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » ضرائب نقدية وعينية خاصة بالأنونا الحربية ، كذلك دفعت بعض الكنائس ضرائب للفرق المراقبة بجوارها ، فدفعت كنيسة أبللو بولس لمؤنة فرقة جستنيان من السكتين المعسكرة في Papylbs ضرائب مقدارها صولدان و ٢١ قيراطاً ، وذكر أنه عبء نصف سنوى ، ويبدو أن الفرقة كانت مقيمة إقامة دائمة ، كذلك دفعت بعض القرى نفقات للفرق المقيمة بجوارها ، فدفعت قرية في أرسنوى « الفيوم القديمة كيان فارس » نفقات للجند المقيمين في أرسنوى .

ضرائب الكنيسة :

خصص قسطنطين مقداراً من القمح لكنيسة الإسكندرية لتوزيعه على الفقراء وإن كان جوليان قد ألغاه فيما بعد ، وذكر مؤرخو الكنيسة أن الأباطرة سمحوا للكنائس بجباية عدد من الضرائب لدعم المؤسسة الدينية .

ولم يتوسع أباطرة القرنين الرابع والخامس في منح المزايا للكنائس في مصر ، نتيجة للصراع الدائم بين أريوس وأثناسيوس ، الذى انعكست آثاره على جميع أنحاء الامبراطورية .

وفي القرن السادس وردت أدلة على تقدير ضرائب لصالح الكنائس ، فإيصال صادر عن أحد كبار ملاك أكسرنخوس « البهنسا »^(٣) ، يأمر وكيله بدفع ضرائب

(١) P. Oxy. 1920.
(٢) P. Masp. 67320.
(٣) P. Oxy. 1130.

لصالح الكنيسة « ادفع لأمونيوس رجل الدين الأعباء المالية الخاصة بالقسم العاشر ١٢ صولد ذهب إلا ٥١ قيراطاً من المستوى الخاص^(١)، وأرسلت قرية أفروديتو ٥٧٥٩ أردب قمح لصالح الدير، بالإضافة إلى ٥٪ للشحن^(٢)، ودفع أمونيوس كبير إقطاعى أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » ضرائب لعدد من الأديرة، ودفعت ثيودورا فى هيرموبولس « الأشمونين » ضرائب لعدد من الكنائس المحلية، ودفع أبيون لكنيسة الإسكندرية ٢٧٨٠ أردب قمح، وإذا كانت هناك ضرائب لصالح الكنيسة فكان عليها فى المقابل دفع عدد من الضرائب - وخاصة بعد امتلاك الكنيسة - لأراضى شاسعة دفعت عنها الضرائب العادية فيما عدا ما وصلها عن طريق هبة امبراطورية كما ذكرنا سابقاً، كذلك دفعت الكنائس والأديرة ضرائب لصالح الفرق الحربية، فدفع دير بيتو ضرائب للفرق العسكرية بلغت ثلاث أرباع أردب على الأوردة - و ٥, ٦٣ قيراط لمشرفى الجباية^(٣) وتكرر الأمر بالنسبة لدير أبللو بولس، ولقد تملك الكنائس والأديرة عددًا من القوارب، استخدمتها فى نقل ضرائبها كدير ميتانويا^(٤).

بعض الضرائب العينية غير الدائمة :

فُرضت ضرائب عينية لصالح الجباية وعدد من الموظفين الإداريين، ولكنها لم تكن دائمة أو بنسبة موحدة، فحصل الموظفون المكلفون بجمع القمح فى الفترة السابقة للفتح الإسلامى على أجور عينية لمدة عام كانت كما يلى :

تنظيف القمح ٥, ١٥ أردب^(٥) - الوزان ٥٠ أردبًا، القياس ٩١ أردبًا، إلى جانب مدفوعات لسائقى الخيل، ودفعت ضرائب لصالح وزانى القمح فى الإسكندرية وفقًا لقانون « ثيودوسيوس »، ولقد فُرضت فى أكسرنخوس ضريبة على البلسم والتيلة والخشب^(٦).

- | | |
|------------------------------|-----|
| P. Oxy. 1136. | (١) |
| P. Oxy. 1911. | (٢) |
| P. Masp. 67128, 923 - 67786. | (٣) |
| P. Masp. 67138. | (٤) |
| P. Oxy. 2021. | (٥) |
| P. Oxy. 1052. | (٦) |

الضرائب النقدية :

فُرِضَت ضرائب نقدية على الأرض قيمت وفقاً لنوع الأرورة ، ولقد قسمت الأرض إلى أراضٍ فيضانية ، وأرض كروم ، وأرض حدائق ، وأرض مراعى ، وأرض مستنقعات ، وحشائش ، واختلفت نسبة الضريبة المفروضة على الأرض من إقليم لآخر ، فضرائب أفروديتو بولس « كوم أشقوة » وأنطونيو بولس « الشيخ عبادة » كانت أعلى في نسبتها من ضرائب هيرمو بولس « الأشمونين » ، ويرجع بعض المؤرخين هذا الاختلاف وعدم فرض الضريبة بنسبة موحدة على جميع الأقاليم لرغبة الإدارة البيزنطية في عدم اتخاذ الأهالي في الأقاليم لموقف موحد تجاهها ، يدفعهم للثورة الشاملة^(١) .

وإن كانت الضريبة تراوحت في المتوسط بين ١,٥ إلى ٢,٥ قيراط على القمح و ٨ على الكروم ، وأول التقديرات الضريبية التي وصلتنا كانت من إقليم فلادلفيا « كوم الخرابية » وتاريخه بين ٣١٢-٣٢٠ عن مدفوعات أرض مزروعة قمحاً وشعيراً بلغت ١,٥ قيراط على الأرورة .

ومن واقع سجلات الضرائب وإيصالات المدفوعات التي تعود غالبيتها للقرنين الخامس والسادس نلاحظ التباين الواضح في نسبة الضريبة ، وكمثال لذلك مدينة أفروديتو ، حيث أوضح سجلها الضرائبي الذي يعود لعام ٥٧٠ أن الضريبة كانت كما يلي :

٢ قيراط على الأرض الخصبة - ٨ قيراط على الكروم ، ورغم تمتع تلك القرية بالحماية الذاتية^(٢) فإن باجارك الإقليم قام برفع نسبة الضريبة ، فأصبحت ٤ قيراط على الأرض الخصبة و ٢٣ قيراط على الكروم ؛ بل هدد بزيادة النسبة ٢,٥ قيراط على الأرض الخصبة ؛ ورغم سوء حالة الفيضان آنذاك ، وهذا في حد ذاته يعدّ تقديرًا مجحفًا بالفلاحين^(٣) ، في حين بلغت نسبة الضريبة في أنطونيو بولس التي تتبع نفس الإقليم في القرن السادس ١,٥ قيراط على الأرض الخصبة ، وتضمنت حسابات أمونيوس أحد

Johnson : Op. Cit. p. 125.

P. Masp. 67045.

P. Lond. 1674.

(١)

(٢)

(٣)

كبار إقطاعى المدينة ضرائب نقدية للأرض دفعها مزارعوه ، وفى إحدى قوائمه دفع مبلغ قدره ٧٦ قيراط على ١٣, ٢٥ أرورة من الأرض الفيضانية و ٥ أرورة حدائق ، وكانت نسبة الضريبة على أرض الحدائق أعلى من تلك التى على الكروم ، ودفع أولبريوس أحد كبار ملاك مصر العليا ٢٠٠ صولد ضرائب نقدية على أرضه ، وفى هيرموبولس « الأشمونين » بلغت الضريبة ١, ٥٠ قيراط على الأرض الفيضانية الخصبه ودفعت « ثيودورا » التى كانت تملك إقطاعاً فى هيرموبولس إلى جانب أرض هبة dorea ضرائب على الإقطاع بلغت ١٣ صولد إلا ١, ٧٥ قيراط ، وتعد نسبة الضريبة تلك نحو ٨, ٨٪ من قيمة المدفوعات أما ضرائب أرض الهبة dorea فبلغت ٦ صولد و ١٨ قيراط .

وعامةً كانت نسبة الضرائب على أرض الهبة منخفضة بل أعفى بعضها أحياناً من الضرائب . أما فى أكسرنخوس « البهنسا » فقد بلغت فى ضياع أبيون ٢, ٥٠ قيراط على الأرورة الخصبه^(١) . و ١٨ قيراط على الكروم ، وفى بردية أخرى ما يقرب من ١٦ قيراط على الكروم فدفعت ٥ أرورة^(٢) ٧٧, ٥٠ قيراط .

وفى الفيوم ، وقبيل الفتح العربى ، كانت كما يلى :

٣ قيراط على أرض القمح فدفعت ٣ أرورة مبلغاً قدره ٣٨ قيراط ، وفى إقليم آخر تراوحت بين ٢ - ٧ قيراط على الأرض الخصبه و ١٥ قيراط على أرض الكروم^(٣) و ٦ قيراط على أرض السديس و ٢١, ٧٥ على الأرض الرملية ، وبلغت على الأرض غير الفيضانية فى قائمة أخرى ٦, ٥٠ قيراط^(٤) .

الضرائب النقدية غير الدائمة :

الضريبة الذهبية : فُرضت ضرائب ذهبية وفضية على الأرض ، ولكنها كانت تعد ضرائب استثنائية ، وكانت أحياناً من الفضة والذهب الخام ، وتُقدَّر على أساس

P. Masp. 67140.	(١)
P. Oxy. 1911.	(٢)
P. Oxy. 1915.	(٣)
P. Oxy. 1653.	(٤)

الأوقية والجرام ، فدفعت وكيل إحدى السيدات صاحبات الإقطاع في عام ٣٠٦ م ضرائب من الفضة الخام بلغت ١,٥٠ أوقية على كل ١٠٠ أردب ، ووصل مجموع الضريبة إلى ٢ رطل^(١) وأوقية و ٨ جرام .

ودفعت تكاليف لتتقيتها وضربها في شكل نقود ولا تعد نسبة المدفوعات باهظة القيمة بمعياري تلك الفترة ، وفي هيرموبولس « الأشمونين » فرضت ضرائب ذهبية على الأرض مقدارها ٧٢ صولد ذهبي ، بواقع ٢ جرام على كل أردرة ، كذلك فرضت ضرائب^(٢) ذهبية في الفيوم في القرن الخامس^(٣) ، وفي هيرموبولس « الأشمونين » فرضت ضريبة نقدية على الأرض ، لصالح عمال المناجم بلغت ١٢,٢٥ درخمة^(٤) على الأردرة وهي أيضًا من الضرائب الاستثنائية ، كذلك تسلم جباة الضرائب النقدية أجورهم في الغالب نقدًا على أساس قيمة إيصالات المدفوعات ، وحسابات أفروديتو وتضمنت مدفوعات للموظفين المسؤولين عن الجباية بلغت ٦٩ صولد في القسم الأول ، و ٤٢ صولد للقسم التاسع ، و ٦١ صولد في القسم الثالث عشر^(٥) ؛ كذلك حصل موظفو مجالس القرى ومشرفو الري على أجور نقدية من قيمة الإيصالات المدفوعة .

وفرضت في عام ٣١٦ ضريبة استثنائية في أكسرناخوس « البهنسا » بالدرخمة الأتيكية ، لنقل القمح من الإسكندرية لبيزنطة وهراقلية بلغت ٥٠ درخمة على الأرض الخصبة الفيضانية و ٥٠ على أرض الكروم و ١٢ على الأشجار التي تحمل ثمارًا تنتج زيتًا ، و ١٠٠ على المراعي^(٦) .

(١) P. Oxy. 1653. فرضت في برديات. P. Oxy. 1909, 2196. ضرائب قمح قيمت بالذهب .

(٢) P. Oxy. 2002.

(٣) P. Amherst. 140.

(٤) وردت في برديات. P. Oxy. 1905. ذكر مدفوعات قيمتها ١٠,٠٠٠ درخمة لصالح عمال المناجم .

(٥) P. Oxy. 2113.

(٦) P. Oxy. 1907, P. Masp. 67057.

الضرائب على الأفراد :

فرضت في بداية الحكم الروماني ضريبة رأس Lographia بلغ مقدارها في المتوسط بين ٤٠ إلى ٤٨ درخمة على المواطنين المصريين ، وأعفى منها سكان الإسكندرية والمواطنين الرومان وعبيدهم المحررين ، أما سكان العواصم فدفعوا الربع ، ولم تكن تلك النسبة ثابتة بل اختلفت من إقليم لآخر بل في نفس الإقليم اختلفت من فئة إلى فئة ، ففئة الجمازيوم دفعت ١٢ درخمة هم والفائزون في الألعاب الرياضية وأعضاء نادى ديونسيوس^(١) ، ولقد بلغت ضريبة الرأس في أنطونيوبولس ٤٠ درخمة ، وفي أرسنوى ٤٠ للمصريين ، و ٢٠ للطبقة المميزة ، وفي سیتی والفنتين ١٢ درخمة ، في القرن الأول ارتفعت إلى ١٦ درخمة خلال القرن الثاني وفي هيرموبولس من ٨-١٢ درخمة .

ومع بداية العصر البيزنطى قام قسطنطين بإلغاء ضريبة الرأس نهائياً ، وهناك العديد من الأدلة على أن الضريبة لم تُعد تفرض بعد عام ٣٢٥ م . ولقد جرت آخر إشارة إليها في تعداد مدينة كرانيس « كوم أوشيم » الذى يعود للفترة من ٣٠٩-٣١٠ م ذكر فيه عدد الذكور الخاضعين للضريبة ، وذكر قسطنطين في مرسوم صادر في عام ٣٢٤ م « أن الضريبة التى على الفلاح ستُرفع عنه ، وتوضع على ممتلكاته وأرضه لا على شخصه » . ولقد فرضت خلال العصر البيزنطى عدد من الضرائب على الأفراد ، ولكن أى منها لا يمثل ضريبة رأس إنما كانت على ممتلكات الأفراد وفقاً لمقدرتهم المالية^(٢) ففى قائمة في أنطونيوبولس فرضت ضرائب على الأفراد كما يلى :

الضريبة على الفرد	نوعيتها
٧٣ ميراد دينارى	لقنوات الإسكندرية
٦٨ ميراد دينارى	لنقل العنب
٥٦ ميراد دينارى	للبحارة العاملين في تجارة الهند

كذلك فرضت ضرائب على الأفراد لصالح الفرق العسكرية^(٣) .

(١) نادى ديونسيوس : كانوا إحدى الجماعات التى كونتها الطبقة المتوسطة ، ثقافة وعلماً ، والمتأثرة بالحياة الإغريقية ، وكانت تضم فنانين فى التراجيديات والشعر والموسيقى .

(٢) P. Oxy. 2106, P. Masp. 67140, 67118.

(٣) P. Masp. 67279, 67057.

جباية الضرائب :

اختلفت وتعددت نظم وطرق جباية الضرائب خلال العصر البيزنطى فظهر عدد من الوظائف ، واختفت أخرى وفقاً للتغيرات المستمرة فى النظم الإدارية كذلك ظهر فى هذه الفترة ما يُعرف بنظام الجباية الذاتية الذى تمتع به كبار الملاك والكنيسة وعدد من القرى كأفروديتو « كوم أشقوة » .

نظم وطرق الجباية من بداية العصر الرومانى إلى قيام نظام البلديات :

اقتبس الرومان من البطلمية كثيراً من نظم وطرق الجباية ومسميات الوظائف أيضاً وإن كانوا قد أضيفوا على عدد منها خصائص ومسئوليات جديدة لم تكن مألوفة من قبل .

وكانت مصر قد قُسمت فى عهد أغسطس إلى ثلاث دوقيات : طيبة - ومصر الوسطى « الأقاليم السبعة وأرسنوى » والدلتا ، وكل قسم تولاه حاكم يدعى epistrategos « مدير الإقليم » ويرأسهم وإلى مصر والإسكندرية الذى يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية ، وقسمت تلك الأقسام الرئيسية بدورها إلى مقاطعات nome وظل هذا التقسيم قائماً لعام ٣٠٨ م حيث تولى أمر الإشراف على الشؤون المالية فى الإقليم خلال هذه الفترة مدير المقاطعة Strategos « الاستراتجوس » ، يعاونه وينفذ توجيهاته اثنان من الموظفين هما dioiketes مشرف الدخل العام المنظم والأعمال العامة Idilogos مسئول الحسابات الخاصة والإيرادات غير المنتظمة^(١) وكان يتبع الأخير موظف Procutator^(٢) ، كان يقوم بالإشراف على الأهراء العامة وتخزين قمح الدولة والمعد للشحن لروما فى شون نيابولس Neapolis وإلى جانب هؤلاء كانت هناك إدارة مالية فى كل إقليم تتعلق عملها بتقدير الجبايات والإحصاءات وأعمال البنوك وطرق

(١) وظيفة ذات أصل بطلميى وكان فى البداية أحد الضباط الذى تتعلق أعمالهم بالشؤون المالية وانتقلت خصائص وظيفته إلى الوالى حيث أصبح موظفاً من الدرجة الثانية فى الأهمية .

Milne : Op. Cit. 125.

P. Oxy. 1661.

(٢)

الجباية . وأعدت تلك السوطائف بطلمية الأصل كالنومارخ Nomarch والطوبارخ Toparch ، وكان عمل الأول في العصر الروماني ملاحظة تقديرات الضرائب والجبايات مع عدد من معاونيه ، وكان في كل إقليم نومارخ أو أكثر ، أما الطوبارخ فكان أحد الضباط الذين تعلق عملهم بالجباية وتولى عمله لمدة ٧ سنوات وخصص له كاتب هو Topogrammateus ، وإن كانت تلك الوظيفة قد اختفت سريعاً ، وكان تقدير الضريبة على الإقليم يتم في مكتب مراقب الحسابات الخاصة في الإسكندرية بناء على التقارير التي يرسلها مدير كل مقاطعة Strategos «الاستراتيجوس» أو الكاتب الملكى ، وكان يعمل في إعداد تلك التقارير في كل إقليم عدد من الموظفين منهم « ليوجرافوس والإباكريتس » Epikrites, Laographos وعملهم يرتبط أصلاً بإحصاءات ضريبة الرأس ومنهم من تعلق عمله بضرائب الأرض مثل Geometres الذى يقوم بمسح الأرض Hariodeiktes وعليه تحديد الحدود و Episkeptes وعمله يتعلق بتغيير الملكيات الزراعية والموظفين الآخرين يعملان في شكل لجنة وعملها بطريق الاختيار^(١) ، وكان اختيارهم يتم من بين أهالى الإقليم ، وخضع تقدير الضريبة على الأرض لضرورات تغيرت من عام لآخر . أما موظفو الجباية فإن أشهرهم هو Praktores « براكتور » الذى كان يقوم بجباية الضرائب العينية والنقدية على حد سواء ، ووجدت مجموعة منهم في كل إقليم وانقسمت إلى فئات ، فئة اختصت بضريبة الرأس وأخرى بالأرض وثالثة بالخدمات العامة وهكذا ، وكان يختارهم الاستراتيجوس « مدير المقاطعة »^(٢) من قائمة يرفعها إليه الكاتب الملكى تتضمن أسماء أهالى الإقليم الصالحين لشغلها ، وكان يحق لهم الجباية بالطريقة التى يرغبون فيها على أن يدفعوا مقدار الضرائب كاملاً ويتكلفون بالسداد من أموالهم هم ومن معهم في حالة عجزهم عن استيفاء قيمة الضريبة كاملة وعليهم رفع تقرير شهرى

Milne : Op. Cit. P. 135-137.

(١)

(٢) ترجمة الوظيفة اعتياداً على الدكتور لطفى عبد الوهاب ، مصر في العصر الروماني ، ص ٦٧ .

لمدير الإقليم وإلى المركز الرئيسى فى الإسكندرية أى مكتب الأيدولوجس Idilogos وكانوا يتقاضون مبلغًا بسيطًا على الجباية ، وكانت الأموال النقدية توضع فى البنك والعينية تُحمل إلى الأهراء العامة . إلى جانب هؤلاء وجد عدد آخر من الموظفين تعلق عملهم بالجباية مثل apaitetai وعمله يتعلق بجمع متأخرات الضرائب المباشرة ، وفى بعض الأحيان المدفوعات الجارية أيضًا paraiemptai مسئول الأنونا epiteretai يقوم بالتفتيش على الجبايات أحيانًا والجمع أحيانًا أخرى وتتحمل تلك المجموعة مسئولية أى تأخير فى الجباية .

وفى القرن الثالث حلت مجالس السناتو فى عاصمة الإقليم محل المدير فى الإشراف المالى على الجبايات ، وأصبحت الطوبارخية هى وحدة هذا النظام الأساسية وتولى أمر الإشراف على الجباية dekaprotoi^(١) واختير اثنان فى كل طوبارخية لمراقبة جمع الأموال النقدية والعينية التى يتولى جبايتها praktores وعدداً من صغار الموظفين وغالبيتهم أعضاء فى السناتو ، وكان يتم اختيار هؤلاء الموظفين جميعاً من بين أهالى الإقليم .

العصر البيزنطى :

قُسمت مصر فى عصر « دقلديانوس » إلى ثلاث ولايات : مصر جوفيا - ومصر هراقليا - وطيبة^(٢) ثم أضيفت أوجستامينيكا « شرق الدلتا » من جزء من ولاية مصر جوفيا وهراقليا ، وفى القرن الخامس سميت هراقليا باركاديا .

أما عن التنظيمات الداخلية فقد قُسمت مصر فى سنة ٣٠٧م إلى مجموعة من البلديات Civiatets تمتعت بالحكم الذاتى ويتبع كل منها منطقة ريفية عُرفت باسم Choria ، وقد قُسمت تلك إلى مراكز pagi وهى تقابل مراكز النظام القديم Topa .

وتولى أمر إدارة Pagi موظف لُقِبَ بـ Praepositus يعينه السناتو وتضمن عمله الإشراف على أعمال الضرائب والشرطة .

(١) P. Thead = papyrus de Theadalphie by joguet 29.
(٢) Milne : Op. Cit. p. 145.

أما أهم موظفى الإدارة المالية آنذاك والذى كان فى نفس الوقت رئيسًا للبلدية فهو Exactor وعهد السناتو الإقليم باختباره ، وإن لم يكن مسئولاً أمامه ، وكانت اختصاصاته تشمل عددًا من الاختصاصات السابقة لمدير الإقليم حتى إنه ظل لسنوات يلقب باللقين وخضع لإشراف الوالى مباشرة فى حين تولى الكومارخ Comarch فى القرية أمر الجباية المالية^(١) .

وفى عهد ليو ٤٥٧ - ٤٦٤ م ظهرت الباجركيات Pagarchia وهى تطابق الإقليم القديم وتشمل كل ما يحيط بالمدينة من قرى وما يتبعها فى أرض المدينة وما يحيط بها يُعد وحدة إدارية تخضع له ويخضع هو للوالى الذى يخضع للدوق حاكم الإقليم ، وكان اختياره فى البداية موكولًا للامبراطور ثم أصبح يختارهم الوالى من كبار الملاك المحليين وفى القرن السادس أصبحت سلطة هؤلاء الباجركات محددة بالأرض المحيطة بالمدينة ، ولم يكن يحقق لهم التدخل فى أمور الجباية الذاتية ، ولقد ظلت مجالس السناتو تتحمل مسئولية الإشراف على جمع الضرائب وازدادت مسئوليتها فشملت الإقليم كله واختفت وظيفة dekprotoi فى القرن الثالث ، وحل محله عدد من الموظفين الجدد^(٢) epimeletai يرأسهم hypodektai وتتعلق أعمالهم بالإشراف على الجباية ويتم اختيارهم من بين أعضاء السناتو ويتبعهم عدد من الموظفين .

وتولى أمر الأهراء والإشراف على تسلم الجبايات موظف هو Sitologoi وكان عليه مراجعة المبالغ التى كانت تصل إليه والتأكد من سلامة الجباية واتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على المتأخرات وإن تضمنت واجباته فى بعض البرديات أعمال الجباية أيضًا ، وقد اختفت تلك الوظيفة عام ٣٧٢ م وحل محله hypodektai^(٣) ، وكان لكل ولاية خزانة تولاهما موظف يدعى Trapezitai وهى وظيفة ذات أصل بطلمى ، وفى القرن الخامس بدأت أعباء تلك الوظائف تقل مع منح حق الجباية الذاتية وأصبحت سلطة الباجرك محددة بالمنطقة التى لا تخضع للجبايات الذاتية .

Johnson : Op. Cit. P. 148 - 149 .

(١)

(٢) ورد ذكره فى الإشراف على ماشية وإرسالها إلى بابليون الخاصة بزيارة الامبراطور . P. Oxy. 1626.

P. Oxy. 1919.

(٣)

تقدير الضريبة :

لم تحدد الدولة مقداراً ثابتاً للضرائب المطلوبة من كل إقليم إذ أنه كان يجري كل عام بمقتضى أمر امبراطورى تقدير ما تحتاجه الدولة ثم تتولى إدارة السالى توزيع هذا المقدار على الأقاليم ، ويعهد لحكام الأقاليم باتخاذ الإجراءات اللازمة لجمع الضرائب فى حين يقوم أعضاء السناتو بالإشراف على الجمع ، وكان تقدير الجباية يتم فى مستهل كل دورة مالية ، وفى عهد « انستاسيوس » جُبيت الضرائب على ثلاثة أقساط .

أما فيما يختص بجباية الضريبة العينية فعادة يبعث وإلى الشرق فى كل سنة فى شهرى يوليو وأكتوبر بمندوبين مفوضين هما *Scrinaria* ، *tracteukai* والغى «جستينيان» وظيفة الأخير وحل محله عدد من الموظفين وفقاً لمرسومه رقم ١٣ وكان يعينان لحاكم الإقليم ما يجب جمعه من كل وحدة ضرائبية من الخراج وما هو مقرر على كل وحدة من هذه الوحدات من ضريبة ونوع الضريبة ، وارتبط التقدير بحالة الإقليم وقدرته الإنتاجية فهناك الأرض البور والرملية والفضائية وكان على وإلى الإقليم استقبالهم وتقديم كافة التسهيلات وإرسال فرق الجند لمساعدتهم وكانوا يشرفون على ما يرسل من مصر من ضرائب فى سبتمبر وأكتوبر ، وكان الباجارك يتولى القيام بتوزيع مقدار الضريبة على القرى وفقاً لأرضها وعدد ملاكها وكان فى كل باجركية موظفان أحدهما خاص بالضرائب العينية والآخر بالضرائب النقدية *arcarica - connica* . أما الضرائب الذهبية والفضية *Largationolie* فكان يتسلمها موظف يدعى *palati-nus* ويعمل مع موظف الخزانة العامة فى القسطنطينية ولقد وجدت فى كل باجركية وحدة حسابات يتولاها موظف لقب بـ *Sarchieuperetes* وكانت توضع الأموال النقدية فى خزانة الباجركية ويشرف عليها متولى الخزانة^(١) *trapezitai* ، (ووجدت إدارة فى كل إقليم لمراجعة ما يتحصل من الأقاليم من الضرائب وما يجرى إنفاقه وفى أنطونيوبولس «الشيخ عبادة» قسمت المبالغ المتحصلة إلى ثلاث فئات :

- ١ - الفئة الأولى تتعلق بضريبة القمح .
- ٢ - الفئة الثانية تتعلق بالضرائب العامة للامبراطورية .

(١)

Johnson : Op. Cit. P. 137 .

٣ - الفئة الثالثة تتعلق بما يخص الباجركية من الضرائب ومنها يجرى صرف مرتبات الموظفين وكان موظفو الجباية في أنطونى يتسلمون مبلغاً قدره ٣٦ صولد^(١) سنوياً من الضرائب المجموعة على المقاطعة وهى نسبة بسيطة بالقياس لأعباء الجباة ، وكانت عادة تحصل ضرائب عينية أو نقدية لصالح جباة القمح ، وفى إحدى قرى أنطونوبولس « الشيخ عبادة » جرت جباية قيراط على كل صولد ، ومنحت قوانين فالنتينان الجباة حق الحصول على نسبة وفقاً لنوع جباياتهم ففرض على القمح ٢٪ و ٥ ، ٢٪ على الشعير و ٥٪ للخنازير ومقادير من النبيذ تمت وفقاً للوزن الذى يوزن به النبيذ ومقدار الشحنة .

الجباية الذاتية :

تمتع كبار الإقطاعيين والكنائس وعدد من القرى بحق الجباية الذاتية والمقصود بالجباية الذاتية أن يقوم الشخص أو الفئة المتمتعة بها بسداد مبلغ الضرائب الذى تحدده الدولة رأساً إلى الخزانة العامة فى حالة النقد والأهراء العامة فى الإقليم أو فى «نيابولس» أهراء الإسكندرية فى حالة الضرائب العينية دون الاستعانة بجباة الدولة بل يترك لهم اختيار الوسيلة والطرق التى تُجبى بها ضرائبهم .

أولاً - القرى ذات الجباية :

خير مثال للقرى ذات الجباية الذاتية قرية أفروديتو^(٢) التى منحها هذا الحق الامبراطور ، وكان يتولى إدارتها مجلس أعيان Protocometes ترأسه فى القرن السادس الشاعر والمحامى فلافيوس ديسقورس ، وكان يدخل فى اختصاص رئيس المجلس الإشراف المالى بل إن توقيعه عُدَّ شرطاً^(٣) ضرورياً لصرف أى مبالغ مالية من خزانة القرية وكان يعاونه hypodectes كمستول عن الجبايات والخزانة مع عدد من الكومارخات Comarch ، الذين أشرفوا على الجباية وأعمال الشرطة فى نفس الوقت

P. Masp. 67045.

(١)

P. Masp. 67030, 67280.

(٢) عن ضرائب أفروديتو برديات

Johnson : Op. Cit. P. 98.

(٣)

ولقد عمل هؤلاء كمجموعة يعاونهم عددًا من الحراس ومشرفوا السرى وتنظيم القنوات فالمسئولية كانت مسئولية جماعية فهم مسئولون كمجموعة عن قيام كل فرد بالتزامه ، وألحق بالقرى إدارة للحسابات تولت أمر تحديد الجباية ومراجعة الدخل العيني والنقدى وكانت الضرائب النقدية تسلم إلى خزانة الباجركية بواسطة الجباة ، وفي القرن السادس قام حنا الجامع المسئول عن الضرائب النقدية على الأرض بإيداع الضرائب المنتظمة والإضافية في خزانة الباجركية^(١) .

أما الضرائب العينية فكانت تُسلم لقادة السفن عن طريق السكرتارية التابعين للقرية وعلى القرية دفع نفقات الملاحطين المصاحبين لها كذلك نفقات الوزن والملاحين ، وأشارت إحدى البرديات إلى أن قد جمعت في أفروديتو ضربيتين إحداهما خاصة بانونة القسطنطينية والأخرى خاصة بمدينة الإسكندرية فصدر أمر لأعيان أفروديتو أن يدفعوا الأولى الخاصة بانونة القسطنطينية مقدارها ٤٠٥ أردب والدفعه الثانية مقدارها ٢٠٠ أردب وتختص بانونة الإسكندرية ، وقد جرى شحنها على سفن صغيرة وكانت السفن تتجمع في عاصمة الإقليم في أنطونى ورغم ما تمتعت به تلك القرية من حق الجباية الذاتية فإن باجركات سعوا جاهدين إلى التدخل في شئونها وابتزاز أهلها بالباجرك جوليان ، فرض ضرائب إضافية على أراضي القمح والكروم وهددهم بإضافة نسبة أخرى رغم انخفاض منسوب النيل في ذلك العام ، كذلك قام الباجرك ميناس بالإغارة على أرض القرية هو وجنوده واغتصبوا أموال الأهالى وهاجموا القوافل واعتدوا على النساء والراهبات وحصلوا على ٧٠٠ صولد من الأهالى ولم يعطوهم إيصالا بالاستلام .

ولقد تعرض ديسقورس رئيس القرية وأحد كبار ملاكها لمصادرة أهواله هو وأقاربه فاضطر للسفر للإمبراطور « جستنيان » في القسطنطينية لعرض مظلمته حيث أوضح الشاكى كيف أنه من أسرة تنحدر من كبار الملاك تمتعت بالجباية ، ورغم ذلك فقد اغتصب الباجرك ضرائب قريته في نفس الوقت الذى لم يسلمها إلى خزانة الباجركية فاضطر المزارعون لدفعها ثانية .

(١)

Masp. 67052 - 3.

ولقد أصدر « جستنيان » أوامره بالتحقيق في الأمر وإنصاف الشاكي ، ولكن الباجرك لم ينفذ أوامر الامبراطور واستمر في الإساءة إلى ديسقورس مما اضطره للسفر ثانية للقسطنطينية ، وفي هذه المرة حمله جستنيان رسالة شديدة اللهجة للدوق وطلب إنصاف الشاكي من الباجرك الذي ذكر جستنيان أن تصرفاته أصبحت أقوى من أوامر الامبراطورية .

« إن ديسقورس حضر إلينا وأخبرنا أنه جاء من قريته في طيبة وأن والده كان أحد كبار الملاك واعتاد أن يجمع الضرائب للمنطقة ويسلمها إلى وكيل المجلس ، ولقد تعرض للظلم الفادح من حكام هذه الأيام الذين لم يطيعوا منزلنا المقدس ومارسوا حريتهم وسيودسيوس استغل فرصة غياب الأب الحامي فجمع ضرائب القرية ولم يدفع شيئاً للخزانة العامة ، وعلى ذلك فلإن الجباية المحليين عادوا ثانية إلى جمع الضرائب وفرضها عليهم ولقد حصل منا على خطاب مقدس إلى فخامتكم بخصوص هذا الأمر وتعرض الملتبس لتعاب دفعته إلى المجيء إلينا ثانية^(١) .

وفي نهاية الخطاب يطلب الامبراطور من الدوق عدم استنزاف القرية ويحذره مما يقوم به الباجرك جوليان إذ أنه يُعدّ مداناً في جميع ما اتخذ من الإجراءات ضد تلك القرية المتمتعة بالجباية الذاتية .

الضياع ذات الجباية الذاتية :

كانت الضياع المتمتعة بالجباية الذاتية في وضع أفضل بكثير من تلك القرى التي تمتعت بنفس الامتياز إذ أن كبار الملاك بها هم من نفوذ وما شغلوه من وظائف لم يتيحوا للإدارة الحكومية المتمثلة في الباجركية فرصة التدخل ؛ بل إن عدداً من أولئك الإقطاعيين شغل في كثير من الأحيان وظيفة الباجرك وكان لتلك الضياع موظفوها وإداراتها المسئولة عن الجباية فقد تشابهت ألقاب أولئك الموظفين مع ألقاب موظفي الإدارة المحلية حتى بات التمييز بينهما صعباً ، فعلى سبيل المثال وكلاء أبيون كبير إقطاعي أكسرنخوس حملوا لقب الكونت كميناس وثيودور وليمانوس وجمع بعضهم بين

وظيفة الإقطاع والوظيفة الحكومية فيمناس وشغل وظيفة حامى مدينة كينوبولس «الشيخ فضل» ، وكان الوكيل يشرف على الجباية وفقاً للمقدار الذى حددته الدولة ويتبعه عددًا من الموظفين منهم Chartularius^(١) وكان مسئولاً عن السجلات ووصف فى إحدى البرديات بالمندوب المالى ثم مشرفى جباية Pronoetes^(٢) ويليهم مجموعة من الجباة وكتبة السجلات وموظفى البنك والخزانة^(٣) ووصف أحد موظفيه بأنه الصراف المسئول عن تغيير العملة بالإضافة إلى الوزانين والحراس ومراقبى الجسور ومقاييس النيل وحرس خاص هم البوكلارى كان يُستخدم لحماية الجباة . وورد فى إحدى البرديات تقاضى ٣٠ منهم لأجور عينية^(٤) . ولأبيون أهراء الخاصة حيث تودع ضرائبه العينية وكان قمحه يرسل إلى الأهراء العامة عن طريق موظف يلقب ambala-tor حيث يقوم بتسليم الشحنة إلى قواد السفن ولقد خلفه فى الفترة المتأخرة موظف آخر هو أوسرجيتز Osprigites^(٥) ، وفى بعض الأحيان كان يقوم بشحنها رأساً إلى الأهراء فى نيابولس فى سفن تابعة له ، أما الضرائب النقدية فتُسلم إلى خزانة الولاية ولقد تمتع وكلاء الإقطاع بسلطات قانونية فكان لهم حق الفصل فى المنازعات وإنزال العقاب بالمسيئين ، كما حدث فى إقطاع أبيون حين قام أهالى قرية بسرقة جابى الخراج فقام مسئول الإقطاع بالقبض على رئيس القرية ومعاونيه ، وكان هؤلاء الملاك سجونهم الخاصة ومحاميهم أيضاً^(٦) .

قسوة النظام الضرابى وشدة الجباة :

لم ينج غالبية الموظفين سواء من كان منهم يتبع الدولة أو يتبع إقطاعاً خاصاً نحو العدالة فى جمع الضرائب ، واشتدوا فى الجبايات ربها خوفاً من سادتهم أو لأنهم تعرضوا بدورهم للعقاب الشديد فى حالة عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم ، أو بدافع الجشع

- | | |
|-------------------------------|-----|
| P. Oxy. 1857. | (١) |
| P. Oxy. 1855. | (٢) |
| P. Masp. 67033, P. Oxy. 144. | (٣) |
| P. Oxy. 1903. P. Masp. 10128. | (٤) |
| P. Oxy. 2000, 2020. | (٥) |
| P. Oxy. 2000, 2020. | (٦) |

للكسب الحرام، ولقد وضع جستنيان عقوبات شديدة على الجباة الذين يتهاونون في الجباية رغم طلبه في نفس الوقت تحرى العدالة في معاملة المزارعين وكانت هذه المعادلة صعبة التحقيق ولم يلتزم بها الجباة ، ولقد استنزف بعض أولئك الجباة أموال الدولة والمزارعين في نفس الوقت وفقاً لرسالة جستنيان الخاصة بإنصاف ديسقورس ؛ بل إن مشرفي الجباية هددوا وتوعدوا المزارعين والجباة على حد سواء فأرسل أحد المشرفين يهدد الجباة ويتوعدهم ويطالبهم بإحضار كل صولد وإلا تعرضوا للعقاب وأرسل مشرف آخر إلى أحد جباة^(١) « احضر حالاً ومعك كل ما طلبته منك لأننى فى حاجة ماسة إليه وأرسل إلى رؤساء الحقول لجمع الأعباء وحثهم على تجهيز كل صولد وأقسم بالإله إن لم يثبتوا حماساً فى الجباية سأنزل بهم العقاب وأحضر جميع المسال الموجود بسرعة واحضر معك أيضاً قدرًا من النبيذ والجبن » فمن الواضح أن الموظف يضغط على مرؤوسيه فى نفس الوقت الذى يتلقى فيه الرشاوى ، وفى مقابل ذلك قام المزارعون بمحاولة التهرب من مسئوليتهم الضرائبية ومناوئة جامعى الضرائب فيذكر أحد الجباة أنه ذهب للجباية فى قرية بيرنيوس ومكث يومين ومع ذلك لم يأت له الحصول على شىء ، ويذكر أنه يرغب فى التخلص من عمله الشاق هذا وتنزخر البرديات البيزنطية بالعديد من الشكايات^(٢) ضد الجباة الذين فرضوا عليه أعباء أكبر من زملائه فيما يتعلق بالأنونا الحربية^(٣) والتماس آخر من ثيادلفيا « بطن هريت » ويذكر المزارع أن الجباة فرضوا عليه أعباء إضافية بل حاولوا انتزاع الأرض منه لصالح حميه. وأمام هذا الاضطراب كان من الطبيعى أن تحتفى فاعلية القوانين المرعية فكثر المشاحنات والخلاف بين القرى بعضها وبعض وأصبح من المألوف خروج أهالى القرية وإغارتهم على قرية أخرى ، ولقد أصدر أحد الضباط أوامره إلى أتباعه أن يذهب إلى القرية التى هاجمها جيرانها لحمايتها من تكرار الهجوم وهدد بالتدخل المسلح إذا عادوا إلى الهجوم ومُجمل رؤساء القرية

Johnson: Op. Cit. p. 64.

(١)

P. Oxy. 1840.

(٢)

P. Masp. 67007.

(٣)

المسئولية^(١)، وفي قرية سبينا أرسل موظف إلى الباجرك يطلب إرسال مندوب عنه لمحاولة التوفيق بين قريته وقرية أخرى ويطلب إعادة المسروقات ؛ بل إن رئيس القرية نفسه سُرقَت ممتلكاته واتهم عددًا من كبار الملاك بسرقة^(٢) وأرسل شخص إلى والده يذكر أنه أنقذ من الموت بمعجزة هو وزوجته وأبناؤه خلال النزاع المسلح بين قريتين^(٣) امتد الخلاف حتى شمل كبار الملاك أيضًا ، فاثنتين من المحامين دخلا في نزاع حول هل يخص أحدهما نزل في أرض الثاني فأصابه حراس الحقول ويهدد المالك بأنه من لم يقيم زميله بإجراء حاسم فستدخل بنفسه كما سبق أن فعل مع الآخرين ، رغم أن أرض الاثنين تقع في نطاق مسئولية الباجركية^(٤) ، ولقد حاولت الدولة الحد من تعسف الجباة وكبار الموظفين ومسئولي الضرائب إما بفرض العقوبات على كبار الموظفين من دوقات في حالة تهاونهم في تطبيق العدالة كما فعل جستنيان ، أو عن طريق إنشاء وظيفة الحامي ومع الوقت لم يثبت أى الإجراءات فاعلية حقيقية .

الحامي : يرجع إنشاء تلك الوظيفة لعهد فالنتينان ٣٦٠-٣٦٤ والهدف منها حماية الفقراء من ظلم الأغنياء وحماية المزارعين من ظلم الجباة وتحقيق العدالة وكان يعد في نفس الوقت كرئيس لهيئة نواب البلدية ويشارك في الإدارة المالية القضائية ، وفي البداية كان أمر انتخابه موكولاً لوالى الشرق ثم أصبح منذ عام ٣٨١م أمر انتخابه عائد لرجال الدين والأعيان وبناء على رغبة كبار الملاك ولم يكن باستطاعة الحامي الوقوف أمام سيد إقطاعى كأبيون وأفراد أسرته الذين كان منهم الباجرك والدوق والقنصل ، وكان عدد من الجباة موظفين ووكلاء لأبيون في نفس الوقت ، فميناس حامى كينوبولس « الشيخ فضل » كان وكيلًا لأبيون ومن نص خطاب أرسله إلى وكيل آخر يطلب مرتبه من الإقطاع تتضح اللهجة والأسلوب الذى يستعمله رجل مفروض أن عمله الرئيسى تحقيق العدالة للفقراء والاقتصاص من كبار الملاك « بخلاف خطابى فإنى أرسل عظيم تحياتى إلى أخى النبيل وأدعو الله أن يرعاك ويحافظ على عظمتك وإنى أجد من

- | | |
|------------------|-----|
| P. Oxy. 1147. | (١) |
| P. Oxy. 1165. | (٢) |
| P. Oxy. 1813. | (٣) |
| P. Masp. 160091. | (٤) |

المناسبت توفير شخصك لأن الله يعلم كيف أشكرك وأدعو لك وكيف أرى اسمك المقدس النبيل ، بلغ شكرى إلى سيدنا الذائع الصيت مندوب المالك وأرجو أن تمنحنى عطفك وأن تأمر بالأجر الذى يمنح لى^(١) ؛ وبذلك أخفق الحماية فى تحقيق ماهو موكول إليه أصلاً وتحول عملهم إلى مجرد قبول التماسات فى الأمور القانونية البسيطة ففى سنة ٥٠٤م رفع رجل التماساً للحامى ضد امرأة استولت على أرضه فى مقابل مبلغ نقدى رفض تسليمه لها ؛ بل إن دوره انحصر فى رفع الشكايات للوالى للبت فيها^(٢) رغم ما كان له من سلطات قانونية فأرسل رجلاً يطلب إلى الحامى رفع شكواه للوالى ضد صانع سروج أخذ مالا له للبت فيه .

الفلاح :

لا يمكن إغفال أمر الفلاح عند الحديث عن الملكية الزراعية فى مصر وهناك أمور عدة كانت تثار وناقشها المؤرخون بخصوص وضعية الفلاح وارتباطه بالأرض ، وعلاقته بالدولة ثم بكبار الملاك^(٣) خاصة وأن العصر البيزنطى شاهد نمو الضياع والملكيات الكبرى فى الغرب الأوروبى ، حتى إن مؤرخاً كبيراً كروستفنز^(٤) يرى أن أزمة القرن الثالث وثورات الجيش التى انتهت بتولية دقلديانوس ما هى إلا تعبير عن الصراع بين طبقة البيرجوازية ومزارعى الأرض ، حقيقة أن مصر كانت أحد ولايات الامبراطورية الرومانية والتى تعتمد أساساً فى حياتها على الزراعة ولكنها لم تشهد نفس التطور الذى حدث فى الغرب من نمو الضياع الكبرى وتحول الفلاح إلى قن مرتبط بالأرض وذلك لأسباب عدة :

P. Oxy. 2058. (١)

P. Oxy. 1858. (٢)

(٣) تناول وضع الفلاح كلاً من المؤرخين :

Rouillard : L'administration civil de l'Egypt "Paris 1928.

Johnson, A. Ch : Byzantine Egypt economic studies.

Johnson, A. Ch. : Egypt and the Roman Empire.

Bell, 1., : The Byzantine Servile State. J. E. A. IV 1917.

(٤) روستفنز . تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجتماعى والاقتصادى ج١ ص ٦٣٦ .

أولاً- لم تتحول الملكية الزراعية في مصر في العصر الروماني إلى ملكيات إقطاعية كبرى فأغلب الأراضي كانت ملكاً للتاج يقوم المزارعون باستئجارها إلى جانب ملكيات فردية محدودة المساحة لعدد من أفراد الأسرة المالكة والمقربين إليها وإقطاعات صغرى يملكها الجنود ثم ما قام باستصلاحه أثرياء للإسكندرية ، وأى من تلك الملكيات لم تتحول إلى إقطاع كبير يشبه الإقطاع الغربى .

ثانياً - امتازت أرض مصر بالخصوبة الشديدة فلم تتعرض للجفاف والإرهاق الذى تعرضت له أراضي الغرب^(١) .

ثالثاً - توافر الأيدى العاملة ورخص الأجور مما يجعل نظام القنية أصلاً غير مثمر اقتصادياً .

فإذا حاولنا تحديد وضعية الفلاح وفقاً للنظام الغربى ومدى تطبيقه في مصر نجد اختلافاً بيناً فبنظام القنية الغربى كان يتطلب إلحاق المزارع بقطعة أرض يملكها أحد السادة ليقوم بزراعتها مقابل أجر يتقاضاه نقدًا أو عينًا ، وليس له الحق في أن يهجر الأرض وأن يفعل ذلك فللمالك أن يعيده إليها وله الحق في أن يضعه في القيود دون تدخل السلطان ولكن ليس للمالك من جهة أخرى أن ينزعها من يده وليس له حق التصرف في الأرض دون المزارع أو التصرف في المزارع دون الأرض أى أن المزارع مرتبط مع الأرض بانتقالها من مالك لآخر ؛ وبذلك يصبح عبدًا للأرض ولكن لا يعد المزارع عبدًا للمالك فإنه وإن خضع لسلطة المالك التأديبية وحرم عليه مقاضاته المالية فإنه بخلاف العبد له أن يعقد زواجًا ويكون له حق السلطة الأبوية على أبنائه وله الحق في حيازة الأرض وعند وفاته يرثه أبنائه بالوصية وله الحق في عقد الديون ؛ ولكن ليس له التصرف في أمواله لأنها ضمان الضريبة وتنشأ حالة القنية تلك بالمولد أو أن يكون أحد الأبوين مزارعاً^(٢) أو بالزواج من شخص مرتبط بالأرض أو فلاح قرار أو يكون من المتسولين الذين هم في حالة جسدية طيبة كعقاب لهم ، أو الاتفاق بأن يتفق شخص

(١) Johnson : Byzantine Egypt Economic Studies P. 140.
(٢) James Murrhead : Historical Introduction to the private Law of Rome P. 358.

معدم مع أحد الملاك على أن يلحقه بأرضه كمزارع أو بمقتضى ٣٠ عامًا من العمل في الأرض ، ويمكن أن يتحرر من هذا الوضع في حالة ما إذا ولد حرًا وكان له استقلال شخصي لمدة ٣٠ عامًا ، ولكن « جستيان » ألغى هذا التشريع وجعله مقصورًا على من يلى منصب الأسقفية بالكنيسة المسيحية أو من يكتسب ملكية زراعية على أن يكون هذا بموافقة السيد . فإذا طبقنا هذه المقاييس على مصر وجدنا الأمر يختلف فقد وجد الرومان^(١) عند فتحهم لمصر نظامًا بظلميًا يتمثل في ملكية الدولة للأرض فيما عدا استثناءات للمستوطنين الإغريق وهبات لبعض العسكريين وفي نفس الوقت التي فرضت الدولة على مؤجريها زراعة محاصيل معينة وربطتهم بالأرض وحرمت عليهم مغادرتها حين نُضج المحصول وهو وضع شبه إقطاعي ؛ وإن لم يتحمل الفلاحين فيه إلى أفنان وأصبحت الأرض في العصر الروماني ملكًا للتاج فيما عدا بعض استثناءات ولم تتحول الملكيات إلى إقطاعيات واسعة ، وكانت الأرض تُؤجر وفقًا لعقود إيجار ولم يكن الفلاح مربوطًا بها ومع ذلك لم يكن مألوفًا اعتقال الفلاح وترحاله ، فالفلاح المصرى بطبيعته لا يميل إلى الخروج عن نطاق قريته وترك أسرته إلا في أحوال نادرة وإن كان بعض أبناء الفلاحين فقد جذبتهم الحياة في مدينة الإسكندرية وما قاموا بها من أنشطة صناعية فتركوا الأرض وسافروا إلى هناك حيث عملوا في مصانعها والمرسوم الوحيد الذى نص على عودتهم إلى قراهم كان في عهد « كراكلا » ولم يشر إلى نوعية من طلب إليهم العودة إلى قراهم هل هم مزارعون أو حرفيون أصلا ، وعامة لم يكن الهدف من المرسوم ربط الفلاح بالأرض وإنما تخفيف الضغط على مدينة الإسكندرية من الأعداد الكبيرة للأفراد الذين هاجروا إليها ، ولقد جرى تجاهل هذا المرسوم بعد عهد كراكلا^(٢) .

أما ما كان يربط الفلاح بموطنه وفقًا للقانون فهو قوائم التعداد التى كان يُجبى على أساسها ضريبة الرأس وإن كان بعض مزارعى ثيادلفيا « بطن هريت » دفعوا ضرائبهم في عهد تيبروس في الإسكندرية حيث كانوا يقيمون ، وبما أن الزراعة مرتبطة بالنيل وفيضانه فإن الأرض وخصوبتها توقفت على منسوبه إذ أن بعض الأراضى تحولت

Johnson : Egypt and the Roman Emire P. 98-99.

(١)

Johnson : Economic Studies P. 24.

(٢)

إلى أراضي بور غير فيضانية بعد قصور النيل في الوصول إليها في سنوات الفيضان المنخفض وكان من حق الفلاح في هذه الحالة تركها والانتقال إلى مكان آخر أكثر خصوبة وفي ثيادلفيا « بطن هريت » تقدم عدد من مزارعيها بالتماس بترك الأرض التي يقومون بزراعتها لأنها أراضي عالية يصعب وصول الفيضان إليها وتمدّ بالماء بواسطة القنوات مما مثل عبئاً عليهم^(١). وخلال القرن الأول قام عدد من المزارعين بالفرار وترك أراضيهم نتيجة لعجزهم عن تحمل إيجارها لأسباب عدة : منها نقص خصوبة الأرض كما ذكرنا ، أو ربط ضرائب مالية عليها ، أو سوء معاملة موظفي الدولة ، وهنا كان على القرية ككل تحمل مسئولية زراعة أرض أولئك الفارين فيما يعرف epibole بل ودفع ضريبة الرأس عنهم ويتخذ المؤرخ « جونسون » من ظاهرة فرار الفلاحين وعدم استعادة الدولة لهم دليلاً على أن الفلاح كان حرّاً^(٢) وليس قنّا مربوطاً بأرضه . ولقد انقسم الفلاحون في مصر في بداية العصر الروماني إلى مزارعي أرض عامة وأرض ذات دخل والأراضي الامبراطورية . واستخدم لفظ homologi للتعبير عن أولئك الفلاحين الذين يزرعون أرضاً تتبع الدولة^(٣) ، وفي التماس يعود لعهد سبتيموس سيفريوس رفعت امرأة^(٤) تدعى أبولو نورا تشكو أنها أجبرت على زراعة أرض مع أن القانون يمنع عمل النساء بالزراعة وأن هذا كلفها صحتها ومالها وبعد عدة مراسلات رُفعت عنها الأعباء والزم بها آخرون .

ولقد أصدر كل من « سيفريوس » و « كراكلا » قرارات بإعفاء من هم فوق الستين من أعباء الزراعة وأعيد هذا في قوانين « دقلديانوس » و « مكسيميان » والحالة الوحيدة التي ألزم فيها الفلاح بالبقاء في أرضه لفترة كانت في أمر أصدر عام ٢٤م لوالى مصر يتعلق بالمزارعين في أرض التاج نص على بقاء الفلاح في أرضه إلى أن يقوم بسداد ما عليه من التزامات قبل الدولة « سبتيموس أيمانوس المسمى ثيونسيوس استراتيجوس أرسنوى » الفيوم « أى مزارع يتبع قسم فارو الصغيرة عليه البقاء في أرضه إذ أن ما يخص دخل الدولة المقدس مسئول عنه بدون تأخير وفقاً للطلب المقدم وعليه الالتزام خمس سنوات

P. Oxy. 1938.

Johnson : Egypt and Roman Empire P. 86.

Johnson : Economic Studies P. 2,4.

P. Oxy. 889

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

تبعاً لأوامر الامبراطور « ماركوس أورليوس فيليب » سنة ٢٤٢-٢٤٩ م^(١)، وبلى ذلك قائمة بأشخاص وممتلكاتهم وهذه الحالة الفرضية لا تعد دليلاً على وجود القضية لأن الأمر يتعلق بضمان حق الدولة في سداد ما عليهم من متأخرات فقط، فالفلاح يذكر في وثيقة أخرى تعود لعام ٢٧٩ بأنه مواطن حر له أن يعامل معاملة كريمة إذ أرسل أحد مسئولى الإقليم إلى كومارخ يسأله عن سبب قبضه على أحد الأشخاص ويذكر أنه أرسله إليه موظفاً لاستلامه وعليه أن يوضح سبب القبض عليه فإنه مواطن حر^(٢).

ومع بداية العصر البيزنطى بدأ تملك الأرض وتحول الفلاح من مستأجر لمالك وكانت غالبية الأرض موزعة في ملكيات صغيرة وفقاً للقوائم التى تعود لتلك الفترة والتي تخص هيرموبولس « الأشمونين » وثلادلفيا وقرية ساينا ففى قائمة من ساينا ثبت أن الأرض وزعت في ملكيات صغيرة على ١٤٤ مالكا وفي هيرموبولس « الأشمونين » تملك أكبر الملاك ١٣٠٠ اورو ووزعت مساحات محدودة على ٤٤ آخرين والبقية لم يملكوا إلا أرورة أو أكثر فقط وكان المزارعون أحراراً في نقل مسئوليتهم الضرائبية من منطقة لمنطقة ففى برديات ماسيرو نرى مسئولى الباجركية يعلنون أن من يرغب من سكان القرى الأخرى المقيمين في مدينة أفروديتوا « كوم أشقوه » في نقل مسئولياتهم الضرائبية وعليهم أن يذهبوا لحامى الباجركية في أنطونوبولس « الشيخ عبادة »^(٣).

وعقود الإيجار والبيع التى تعود لتلك الفترة تشير إلى أن طرفى العقد أحراراً في تعاملهم فالفلاح له حق التأجير والحصول على قروض بضمان أرضه وعقود الإيجار تتضمن شروطاً لصالح المالك والمستأجر اللذين يقفان على نفس المستوى في التعامل؛ ورغم ذلك فإنه خلال القرن الرابع بدأ تطور الملكية الزراعية وظهور بعض الملكيات الزراعية الكبرى وبدأ يتردد تعبير الحامى وهو المالك الكبير الذى يدخل في حمايته مالك صغير يتنازل له عن أرضه ثم يستعيدها بالإيجار في مقابل حمايته له ووصف أحد

P. Oxy. 65.

(١)

A. descriptive catalogue of the Greek papyri in wilfred Merton (٢) collection.

P. Masp. : 67117, P. Oxy. 1887.

(٣)

الملاك - ويدعى ديونيوس وكان يشغل وظيفة عسكرية - بالحامى ، وذكر شخص يسمى نيكوس كحامى لقرية أوهميريا ؛ ولكن يتضح من نص الخطاب الذى أرسله إليه مزارعوه أنهم يرفضون أن يتحولوا لأقنان تابعين له ويأبون الاستسلام له وتسليم أنفسهم بدلاً من زملائهم الذين هربوا من أرضه .

« نحن نرغب أن يعلم سيدنا نيكوس أنه في عهد والدك أو أجدادك لم نسلم أنفسنا وأنتا نقدم ما يطلب سيدنا ولكن لا نسلم أنفسنا لأحد » .

ولقد صدرت ستة مراسيم تتعلق بالحماية في القسم الحادى عشر من قانون «ثيودسيوس» ولكن ما يخص مصر منها ثلاثة^(١) فقط ، فلقد كان لمصر وضعية خاصة وكانت بعض القوانين توجه إليها بالتخصيص ، وإذا كانت القوانين الامبراطورية أكدت الحماية في ولايات الغرب فإنها حاربتها في مصر والدليل على ذلك مجموعة المراسيم الموجهة لمصر والخاصة بالحماية^(٢) ، وأول تلك القوانين التى حاربت الحماية يعود لعهد قسطنطينوس ٣٦٥م الذى نص على منع الحماية وإعادة الفلاح إلى أرضه وتغريم الحامى ، وليس المقصود ربط الفلاح بل الحد من نظام الحماية^(٣) ثم أصدر «ثيودسيوس» تشريعاً موجهاً لوالى مصر ضد الحماية ، نص على أن « أى قرية تعتمد على قوة الحماية أو على عون منهم للتهرب من الأعباء العامة ستقع تحت طائلة العقاب » وفى قانون آخر يعود لعهد «ثيودسيوس» ٤١٦م وموجه لمصر ذكر أن من لديه فلاح يتبع آخر عليه أن يعيده إلى مكانه ويدفع الضرائب التى عليه طوال فترة تعيينه ، وتشير بردية مؤرخة في ٤١٦م إلى لجنة تكونت في فترة سابقة غالباً عام ٣٩٨م تمتعت باختصاصات قانونية واسعة لفحص الملكيات التى تمت عن طريق الحماية وأصدرت قراراتها بالاعتراف بالملكيات التى تمت عن طريق الحماية إلى عام ٣٩٨م وإلغاء ما بعد ذلك وانتقلت سلطات تلك اللجنة إلى الدوق الأخطال وأصدر مارقيان في ٤٤١م عددًا من

C. Th. XL. 291.

(١)

C. Th. XL. 24. 6.

(٢)

(٣) ذكر قانون لقسطنطينوس يعود لعام ٣٢٧م أن القن يباع مع الأرض والقانون يخص ولايات الغرب ولم يطبق في مصر .

C. Th. XII, 10.3.

القرارات ضد الدوقات الذين تهاونوا في أمور الحماية ثم أكدها رينون^(١)، ولم ترد في قوانين جستنيان قرارات أخرى بهذا الشأن ولم يعد يرد ذكر الحامي أيضًا وهذا دليل على اختفاء هذا النظام في مصر .

ولقد حاول بعض الملاك التلاعب بالقانون عن طريق التأجير الصوري ولكن تدارك الأباطرة هذا الأمر ومنعته قوانين « ليو » ٤٦٨ م وأكده قوانين جستنيان ، ولقد تم منع الأجانب من تملك الأراضي في نطاق القرية وفقًا لقانون « ثيودسيوس » وتحدد البيع لأهالي القرية فقط ولقد أعيد هذا القانون في مجموعة « جستنيان » وخلاصة الأمر أن القوانين عبر القرون المتتالية حمت الفلاح المصري من التحول إلى قن .

ولقد ورد ذكر ثلاث درجات من المزارعين في المجموعات القانونية والمراسيم الخاصة بالامبراطورية وهم Adscriptici و Homologi و Originales .

أولاً - Originales :

الفئة الأولى من المزارعين وهم الفلاحون الذين يعيشون على الأرض الزراعية سواء كانوا أحرارًا أم عبيدًا ، أما الأحرار منهم فبرغم ميلادهم الحر فإنهم هم وأبناءهم ذكورًا أو إناثًا كانوا في وضع أقرب إلى العبيد ، وفي الفترة المتأخرة أصبح التمييز بينهم وبين الفلاحين القرار صعب لإجبارهم على الزراعة^(٢) .

ثانيًا - Homologi :

الفئة الثانية من المزارعين : يطلق عليهم Homologi وهو اسم خاص بمصر، وربما كان يقابل الفئة السابقة ولم يرد لهم ذكر إلا في القانون ٤١٦ الموجه لمصر ولم يجدد وضعهم تمامًا ؛ ولكن كان عليهم القيام ببعض الأعباء العامة الخاصة بزراعة الأرض وهم من المزارعين الذين لم يحصلوا على أرض أو فقدوا ممتلكاتهم وأجبروا على زراعة الأرض المهجورة وأصبحوا أعضاء في مجلس القرية ، وإن كان يحق لهم إيجار الأرض

P. Masp. 167093.

(١)

Johnson : Egypt and the Roman Empire, Op. Cit P. 98

(٢)

التي تظهر نتيجة للفيضان ، ولقد جرت الإشارة إلى أنه في حالة تركهم للأرض التي عينت لهم وذهابهم لقرية أخرى وجب على القرية أو السيد الذي عملوا عنده إعادتهم فإذا تأخروا في ذلك وجب عليهم دفع غرامة وتعويض من كان يعمل عندهم أصلاً وكما ذكرنا فإنه كان المقصود به في مصر الحد من الحماية^(١).

ثالثاً - Adiscriptici :

والفئة الثالثة من المزارعين : أطلق عليهم Adiscriptici وقد ذكرهم مرسوم موجه لحكام الغال ولقد ألحقه ثيوديسيوس وجستنيان بساتته فهو الذي اختار حماية شخص قوى غنى تولى عنه الإجراءات المالية وأصبح مزارعاً تابعاً له . ولقد أصدر إنستانسوس مرسومًا حدد وضعه ونص على ما يلي : « بعض الفلاحين قرارًا وممتلكاتهم ملك ساداتهم » وأجبروا على زراعة الأرض ودفع الجزية وأعيد هذا القانون في مجموعة جستنيان فأعلن أن أولاد الفلاح الحر يظلوا أحرارًا ولكن عليهم زراعة أرض آبائهم^(٢).

وهذا النوع من المزارعين لم يكن مألوفًا في مصر فإذا نظرنا إلى وضع الفلاح في مصر في ضوء تلك القوانين وهذه التفسيرات لوجدنا أن الفلاح المصري لم يتحول أبدًا إلى قن من مرتبط بالأرض كما في الإقطاع الغربى .

والعقود تضمنت أجر العامل والمدة المحددة لعمله ونوعية هذا العمل سواء كان ربا أو فلاحا وكانت بعض العقود تشترط بقاء الفلاح إلى نهاية الموسم الزراعى ، وفي المقابل تنص على أن المالك لا يحق له طرده ، بالنسبة لفلاحى الإقطاع ونوعية العلاقة بينهم وبين المالك فقد صورتها ثلاثة أنواع من العقود^(٣).

أولاً : العقود التي تتعلق بتسليم جزء من آلات الزراعة تتضمن تعهده بالقيام بأعمال الري بلا تأخير ودفع الإيجار وإطاعة أوامر المالك ، وبعض المؤرخين أخذوا

C. Th. XI. 29.

(١)

C. J. XI. 49.

(٢)

P. Oxy. 1982 - 88.

(٣)

هذا كدليل على التبعية المطلقة ؛ ولكن نلاحظ أن أغلب عقود القروض أو تأجير الآلات الخاصة بتلك الفترة سواء ما يخص الفلاحين أو الملاك كانت تتضمن نفس الشروط^(١)

ثانياً : قام مزارعو أبيون بعقد قروض كانت بضمان أملاكهم وهذا دليل على تمتعهم بكامل حريتهم القانونية فلا يُعقل أن يكون المزارع قنا وتكون له أملاك مستقلة^(٢). فالقن وما يملك ملك للسيد وفقاً للقانون ثيودسيوس ، أما ضمانات بقاء المزارعين في أراضيهم كما ذكرنا فهي صيغ مألوفة في جميع العقود وفي المقابل كان على المالك شروط ملزمة ؛ بل إن أغلب الوظائف حتى وظائف أعضاء السناتوكان الشخص يحتاج فيها لضمان بقائه في وظيفته^(٣) وأغلب الضمانات بالنسبة لإقطاع أبيون كان في المزارع الصغيرة التي يوجد بها ما بين ٢ - ٦ مزارعين فقط حيث إن أبيون لم يملك قرية بأكملها .

السخرة :

فُرضت مع بداية حكم الامبراطورية الرومانية عدة أعباء كان على الفلاح القيام بها عن طريق السخرة وهي ما تُعرف بالخدمة الوضعية .

وهي سخرة الخمسة أيام التي يُفرض فيها العمل كرهاً في مشروعات الدولة كبناء السدود وشق الترع .

وكان من الممكن الإعفاء منها مقابل دفع مبلغ من المال^(٤) . وقد تبع أزمة القرن الثالث قلة الاهتمام بنظام الري وتدعيم الجسور ورغم ذلك فقد استمرت الدولة في فرض عدد من الأعمال عن طريق السخرة كوظائف مجالس القرية والكومارخ ، الذي كان من مهامه مراقبة منسوب الفيضان ومنع تحويل الماء وكسر الحواجز قبل

(١) P. Oxy. 1983, 1985, 1377.

(٢) P. Oxy. 1896.

(٣) P. Oxy. 1479 - 2203.

(٤) سيد الناصري وسيد توفيق : معالم تاريخ وحضارة مصر ص ١٨٣ .

الفيضان^(١) إلى المنسوب المطلوب وإذا قل منسوب النيل عن ١٢ ذراعاً أصاب البلاد القحط وإذا زاد عن ١٩ ذراعاً هدها بالغرق ، وذكر « ثيودسيوس » في أحد مراسيمه أن من يسرق ماء النيل من الجسور قبل وصول النيل إلى مستوى ١٢ ذراعاً سيتعرض للعقاب^(٢).

وفي مرسوم يعود لعام ٤١٥ تم منع الموظفين المشرفين على القنوات من الهروب تحت مظلة الحماية وأعيد هذا في تشريعات جستنيان كانت تعود قوائم في الباجركبات بأسماء من عليهم الدور في العمل بطريق السخرة .

ولقد فرضت ضريبة تُعرف باسم ضريبة الجسور Naubia وهي بطلمية الأصل وبلغت في إحدى مقاطعات مصر العليا ٢٥٠ اسماً فرضت عليهم تلك الضريبة .

كذلك شمل عدد من التقارير يعود للقرن الرابع تقديرات لتلك الضريبة وذكرت مدفوعات في سنة ٣٥٠ خاصة بتلك الضريبة تراوحت بين ٨٠٠ درخمة و٢٢ تالنت وربما كان التقدير الكبير مفروضاً على الملاك^(٣).

وعُيِّنَ في كرانيس « كوم أو شيم » على أوستراكا تشير إلى عمل أفراد بطريق السخرة في القنوات تحت رئاسة أحدهم . وفي القرن الثالث ألزم العامل بالعمل ثلاثة شهور في مياه تراجان وألزم عشرة من كل قرية بالعمل في القنوات والجسور ، وفي إقليم هيرومبولس وقع على عاتق القرية ككل إقامة الجسور « وقام أبليون بإنشاء الجسور في إقطاعه ثم جمع الضرائب الخاصة بذلك من مزارعيه^(٤) وكانت هناك ضرائب خاصة بحراس النهر .

C. Th. IX. 32.

(١)

C. Th. IX. 32.

(٢)

P. Oxy: 1053.

(٣)

P. Oxy: 1053, 1417.

(٤)

الباب الثانى

الصناعة

ويشتمل على عدة نقاط هى :

- ١ - تنظيم الحرف « النقابات » .
- ٢ - صناعة النسيج .
- ٣ - صناعة الزجاج .
- ٤ - صناعة المواد الطبية والعطور .
- ٥ - الصناعات الخشبية .
- ٦ - صناعة الفخار .
- ٧ - الصناعات الغذائية .
- ٨ - صناعة الزيت .
- ٩ - صناعة البيض .
- ١٠ - صناعة الخبز .
- ١١ - المحاجر والبناء .
- ١٢ - المناجم والتعدين .
- ١٣ - الذهب - الفضة - النحاس - البرونز .

الصناعة

فاقت شهرة مصر الصناعية ما عداها من ولايات الدولة البيزنطية ، وظلت مصانع الإسكندرية تعمل بنشاط طوال العصرين الروماني والبيزنطي ، وظلت منتجات صناعات مصر سواء ما اعتمد منها على خامات محلية : كالمنسوجات والبردى والزجاج ، أو مواد مستوردة : كالعطور والعقاقير تتمتع بشهرة خاصة في العالم الخارجى . وكانت صناعة المنسوجات تعد أهم صناعات مصر قاطبة ، بل إن غالبية البرديات التى تتعرض للحرف والصناعات تتناول صناعة النسيج والتدريب عليها ، وأنواع الأقمشة وتوشيتها ، وطلب خياطين .. أما الخامة الرئيسية المستعملة فهى الكتان ، وقد جرت زراعته فى مصر ، يليه الصوف ، واعتمد على خامات محلية ومستوردة ، ولقد اهتم البطالة بإدخال سلالات حيوانية جديدة لتحسين نتاجه^(١) أما الحرير فقد استورد من الصين وصنع فى مصانع الإسكندرية وبأنابوليس « أخيم » ودمياط ، واستمرت شهرة النسيج المصرى خلال العصرين البيزنطى ثم الإسلامى باسم المصرى^(٢) .

كذلك تمتع الزجاج المصرى بأشكاله وزخارفه وألوانه الجميلة وشفافيته بشهرة عظيمة حتى حاكت مدن الغرب نماذجه .

وظلت البندقية خلال العصور الوسطى تستورد تراب الزجاج من الإسكندرية^(٣) ونفس الأمر بالنسبة للفخار وإن كانت السوق المحلية قد استهلكت أغلب منتجاته فصنعت منه القدور وجرار النبيذ والزيت وأوانى الطهى والمسارح إلا أن الباعة كانوا يبيعون إنتاجهم للمشتريين فى قدور فخارية .

(١) إبراهيم نصحي : تاريخ مصر فى عصر البطالة ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٢٤٤-٢٤٧ .

Johnson : Op. Cit. P. 122.

P. Oxy. 1911, 1913.

(٢)

(٣)

ولقد ذاعت شهرة مصر الطبية في العصر البيزنطي فذكر المؤرخ أميانوس ماركلينوس أنه يكفى المرء فخراً أن يقول إنه تتلمذ على يد أساتذة الإسكندرية^(١) واستتبع هذا الاهتمام بالعقاقير^(٢) وتصنيفها ، وإن كانت شهرة العقاقير المصرية تعود للعصر الفرعوني كما ذكر هيرودت^(٣) وتوافر في مصر البلسم^(٤) والقرطم والكركم والكمون وإن استوردت أعشاب طبية من الهند واليونان .

أما عن الموارد الطبيعية فلقد امتازت مصر منذ العصر الفرعوني بمناجمها ومحاجرها ، والدليل على ذلك هذا الكم الهائل من المنشآت المعمارية والدينية الذي صمد لعوامل الطبيعة والزمن عبر أجيال عديدة ، فانتشرت المحاجر في المنطقة من برنيقة إلى ميوس هرموس « رأس أبو شعر قبل » على البحر الأحمر إلى قفط^(٥) ؛ كذلك استُغلت مناجم الصحراء الشرقية وسيناء ، واستُعمل الجرانيت والبرفرورية « حجر الساق » والأليستر والحجر الجيري والرملي ؛ ولكن كان الحجر الجيري هو الخامات الغالبة في منشآت العصر البيزنطي الذي شيدت به غالبية المنشآت العاعة ، أما المنازل فقد استعملوا في بنائها الطوب وتزخر البرديات بعقود تتعلق بإقامة مصانع للطوب^(٦) ، وأفران واستخدام عمال وبنائين ونجارين .

وكذلك وجدت مناجم للذهب في أسوان في منطقة العلاقة استمرت شهرتها للعصر الفاطمي ، ومناجم للنحاس والحديد في أرمنت وإدفو ووادي حلفا .

أما عن مناجم الأحجار الكريمة ، فاستخرج الزمرد من أسوان والزمرد والزبرجد من المنطقة بين ميوس هرموس « رأس أبو شعر » وبرنيقة وقوص ، والعقيق من أرمنت ، وقد اشتهر صناع الإسكندرية بتقطيع الأحجار الكريمة وصياغتها ، وقوائم المهور^(٧)

-
- (١) Ammiani Marcellini: Rerum Cestarum.
(٢) P. Oxy. 1052.
(٣) هيرودت يتحدث عن مصر ترجمة محمد صقر خفاجة ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٢٩١ .
(٤) P. Oxy. 1052.
(٥) P. Oxy. 134, P. Masp. 67021.
(٦) P. Oxy. 67021.
(٧) P. Oxy. 1273.

وما يحويه الصداق من مصوغات ذهبية وفضية وأحجار كريمة جرى صنعها ووزنها بالقيراط ، وما يوجد بالمتحف القبطى من حُلّى يدل على مدى تقدم صياغة هذا العصر في فنهم .

تنظيم الحرف (النقابات) :

خضعت الصناعات في العصر البطلمى لاحتكار الدولة ، ولقد أمدتنا الوثائق البردية التى نشرها جرنفيل باسم قوانين الدخل لبطليموس فلادفوس بمعلومات وافية عن هذا النظام^(١) ، فكان العمال يلتحقون بفرع خاص من الصناعات يقومون فيه بالإنتاج لحساب الدولة ، وكانت الزيوت والمنسوجات تعد أهم الاحتكارات الحكومية . ولقد سُمح للمعابد بإنتاج الزيت وصناعة المنسوجات التى تكفى احتياجاتها فقط^(٢) .

وقد اختلف الأمر خلال العصرين الرومانى ثم البيزنطى ، فقد أطلقت الحكومة يد المواطنين للقيام بالإنتاج الفردى بل وشجعتهم رغم وجود مصانع حكومية تعمل في نفس الصناعة ، كمصانع النسيج والصباغة ، فقد سُمح للأفراد بمزاولة تلك الحرفة ، بل أقيمت بعض المصانع الصغيرة في القرى وفي بعض الدور الخاصة حيث استخدم الأهالى فيها آراءهم ، أو أيدي عاملة حرة .

ولقد تميزت مصر في مجال الصناعة ، عن جميع ولايات الامبراطورية بخاصية هامة وهى عدم اعتمادها على جهود الرقيق ، بل إن غالبية عمال مصانعها باستثناء أعداد قليلة ، كانوا من الأحرار وفقاً لما تضمنته عقود العمل في المصانع بين العمال وأصحاب الحرف ، وبين الأسطوات و العمال تحت التدريب والشروط المُلزمة لكلا الطرفين وقوائم أجورهم^(٣) ولقد احتكرت الدولة المستأجرة فقط في عدد من المواد الخام ، كالشبب الذى يدخل في صناعة النسيج ومادة النظرون ويرجع بعض المؤرخين أن صناعة البردى

(١) بل: مصر من الإسكندر حتى الفتح العربى - ترجمة عبد اللطيف أحمد على وعواد حسين ص ٩٤ .

(٢) نصحى : مصر في عصر البطالمة ص ٢٤٤ - ٢٤٧ .

P. Oxy. 1641, P. Lond. 43.

(٣)

كانت احتكاريًا حكوميًا ، وإن كان عدد آخر يعارض هذا الرأي ويدحضه بحجج مقابلة، ولقد سعت الدولة منذ البداية لإحكام سيطرتها على الحرفيين عن طريق نقاباتهم.

وكانت مصر من أوائل الدول التي عرفت نظام النقابات ، ومع ازدهار الصناعة في الإسكندرية في العصر الروماني هاجر آلاف من أهالي الريف إلى العاصمة للعمل في مصانعها ، وكون أرباب الحرف نقابات انتشرت في عواصم الأقاليم ، فكان في أرسنوى « القيم القديمة » عدد من النقابات المهنية اتخذت عضوية بعضها صورة الإجبار^(١).

وكانت أهم النقابات تلك التي لها صلة بضريبة الأنونا « القمح » كرابطة الصناع Fabri التي كان عليها إمداد الجيش بالملابس والتموين .

وما كاد القرن الثالث ينتهي حتى كانت الفئات المختلفة من صناع وتجار قد انتظمت في شكل نقابات ، ففي كتاب تاريخ الأباطرة « حياة سفريوس الإسكندرية » تكونت أيضًا نقابات لصالح بائعي النسيج والخضراوات وصناع القوارب وتجار الحصر^(٢) ولقد منحهم القانون حق اختيار الأعضاء ووضع القوانين التي تتبعها ، ولقد دعمت الدولة الوضع القانوني لتلك النقابات ؛ لتستطيع إحكام سيطرتها على أعضائها وفي نفس الوقت تضمن وفاءهم بالتزاماتهم المادية، ولقد أشرف المجلس البلدي على عمل النقابات التي تتصل بالأنونا والجيش ، ومع الوقت أصبحت عضوية النقابات إجبارية في جميع أنحاء الامبراطورية وذلك لنقص الأيدي العاملة ولهجمات البرابرة خاصة في الغرب ثم فساد البيروقراطية الإدارية في جميع الولايات ، وعدم مقدرة موظفي المالية ومسئولي المجالس البلدية على^(٣) الوفاء بالتزاماتهم ومحاولتهم التخلص منها ، كل هذه العوامل مجتمعة دفعت أباطرة القرن الرابع إلى تطبيق مبدأ الإلزام ؛ بل أصبح عمال

(١) يرجع عدد من المؤرخين كإروستتتف وزواتكي أصل هذا النظام إلى الشرق وخاصة مصر استنادًا لما كان يجري في عصر البطالة من احتكار الدولة لعدد من السلع .

(٢) Camb. Med. Hist. Vol. 1. P. 52.

(٣) Historia Augusta a life of severus Alexander.

XXXIII from Record of civilization P. 40.

المصانع يوشمون النار ليسهل اكتشافهم في حالة فرارهم ، وإن كان هذا الإجراء غير متبع غالباً في مصر حيث كان يحرقونها أحراراً .

أما عن نظام الإجبار فكان مطلقاً على نطاق واسع على الحرف والتجارة وأحد الأشخاص في أكسرنخوس « البهنسا » انضم إلى نقابة الخبازين ، ولكنه كان أصلاً ينتمي لنقابة البحارة ، فَعُجِبَ بين أن يترك عبء العمل كبحار للنقابة لتحمل مسؤوليته ، أو يوكله لأحد أقربائه ، أو يعمل بصناعة الخبز ، ويدعم وظيفة بحار من ماله الخاص^(١) .

ولقد أصبحت الوظيفة الرئيسية للنقابات في نظر الدولة في العصر البيزنطي هي ضمان ولاء أعضائها بالتزاماتهم المالية وضرائبهم تجاهها^(٢) .

وكان لكل نقابة رئيس يُختار شهرياً^(٣) ، ولا يسمح لأى فرد بمزاولة أى حرفة إلا بعد الحصول على ترخيص من النقابة المختصة ، ولابد للعامل قبل التصريح له بالعمل من فترة تدريب على يد أحد الأسطوات ، واختلفت فترات التدريب ومدتها من حرفة لحرفة ، بل اختلفت في الحرفة الواحدة ، ولكنها كانت تتراوح بين عام وخمسة أعوام ، يحصل فيها العامل على أجر رمزي ، وأحياناً يتعهد الأسطى بإطعامه وكسائه ، بعدها يصرح له بممارسة المهنة ، وكانت النقابة تحدد ما تحتاج إليه من الحرفيين ، وأحياناً يعين كل إقليم العدد الذى يرغب فيه فى كل حرفة ، واشتملت بعض النقابات على طوائف عدة يتعلق عملهم بمهنة معينة ، فنقابة النساجين مثلاً كان يتبعها ما يقرب من ١٢ طائفة ، يتعلق عملهم بالنسيج كنساجى الثياب ، وعمال التبييض ، وعمال الصباغة ، وعمال التطريز ، والخياطين^(٤) .

وكان مسئولو الإقليم يحق لهم فى بعض الأحيان بتأجير فرع معين من الصناعة

Th. Code XIII. V. 1319.

Milne: Op. Cit. 155.

P. Oxy. 1193, 53, 53.

P. Oxy. 129, 1678.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

الفرد أو لعدد من الأشخاص ، مقابل مبلغ من المال ويتم هذا عن طريق مزايمة عامة في الغالب ، ويترك له حق إدارة الصناعة أو التأجير من الباطن ، ومنح تراخيص العمل في الصناعة في الإقليم ولقد حدث هذا في مدينتي نيسولوبولس Neiloupolis وسكونيوبولس Soknoplau^(١) ، تاجرت صناعة الصباغة لمدة عام بواسطة أربعة أشخاص ، كذلك في أوهميريا Euhemeria حيث منح رجلين أو أكثر الحق في احتكار صناعة الصباغة لمدة أربع سنوات في مقابل مبلغ قدره ٢٦٤ درخمة ، ودفع آخر ١٠٠ درخمة شهرياً للحصول^(٢) على حق صناعة الطوب وبيعه لمدة ستة أشهر في كيركتونيا Kerketnoe ، وهذه التعاقدات تبدو كنسج من الاحتكار المحلي ؛ ولكن تطبيق تلك الطريقة يتوقف على العروض المقدمة فإن لم ترض قيمتها المسؤولين في المدينة^(٣) تعاد المسئولية للنقابة .

وكانت سلطات الإقليم أحياناً تجبر الأفراد على الاستمرار في العمل لمدة سنة^(٤) في مهنة معينة ، كما حدث مع طباشير لحم الخنزير في أنطونوني ومع البنائين في أكسرنخوس ، حيث صرح لهم بعد انتهاء تعاقدهم بالرحيل وكان عليهم إحضار ضامن للعقود ، ليتسنى محاسبته عند إخلالهم بالشروط ، وإن لم يكن هذا الإجراء متبعاً على نطاق واسع ، فالصناع كانوا أحراراً ويمكنهم أن يتركوا إقليمهم إلى آخر وفقاً لـرغبتهم^(٥) .

وكانت النقابات تُسجّل في مكتب اللوجستوس « مسئول السوق » ، وعلى رئيس النقابة أن يرفع تقريراً شهرياً إليه بما لدى نقابته من المواد الخام^(٦) وقيمتها . وفي أحد التقارير المرفوعة في أكسرنخوس^(٧) رفع صناع النحاس والخبازين إحصائية بما لديهم

-
- (١) Milne : Op. Cit. P. 155 - 170.
(٢) Johnson: Op. Cit. P. 154.
(٣) P. Oxy. 2007, P. Lond. 43.
(٤) P. Oxy. 1331.
(٥) كان هناك إلزام بالنسبة للعمل في صناعة الخبز في الإسكندرية .
(٦) Creek papri. LXXXVII, 1602.
(٧) P. Masp. 67159.

من مواد حام عن طريق نفاساتهم ، فذكر صانع النحاس أن لديه ١٠ أرتال سروب .
واحد ٢٤ كيلة فمح ، وكان على النقابة محاسبة أعضائها في حالة تقصيرهم ، أو تركهم
أعمالهم قبل إجازتها

ولم يرد ذكر للنقابة في العقود الخاصة بالبيع والشراء أو المشاركة في المصانع ،
ويبدو أنها تمت بمسئولية شخصية كما هو واضح في عقد تأجير مصنع^(١) فخار في
هيرموبولس « الأشموي » ، وفي عقود بين اثنين من التجارين قد اختلفت الشروط وفقاً
لكل حالة .

كذلك اختلفت أجور الحرفيين وفقاً لنوع حرفتهم ونوعية العمل ، وكانت أحياناً
نقدية ، وأحياناً عينية ، وأحياناً أخرى تجمع بين الاثنين ، فرسام حصل في مقابل رسم
صورة على أردب قمح وجرتين نبيذ ، وعمال البناء والرسامون والنقاشون كانوا يحصلون
على أجورهم مقابل مقياس معين هو الذراع^(٢) ، فحصل أحد عمال الفسيفساء على
أجر مقداره ٥ درخمة و ٦ أوبل على الذراع ، والعامل في صناعة السجاد ومواد الصباغة
حصل في العام^(٣) على أجر مقداره ٤ صولد إلا خمس قراريط .

أما الضرائب فقد تولى رئيس كل نقابة دفع ضرائب طائفته ، وأحياناً يقوم بدفعها
إلى epistates رئيس الضباط المسئول عن النقابات في بعض الأقاليم^(٤) ، وفي بعض
المقاطعات كان موظفاً في النقابة .

وكانت ضرائب الحرف في بعض المناطق التي ازدهر فيها النشاط الصناعي أعلى
من تلك التي تجبى على الأرض ، واختلفت الضرائب على الحرف من إقليم إلى إقليم ،
وترك تحديد المقدار لحاكم كل إقليم ، وهو تقدير سنوي يختلف من عام لعام ، وإن
كانت بعض الصناعات كصناعة النسيج تُفرض عليها ضرائب يجرى تقديرها كل خمس
سنوات^(٥) ، وكانوا يدفعون ٢٠٠ ميراد شهرياً للخزانة ، إلى جانب ٣٠٠ كل عام ، أى

- | | |
|---------------------------|-----|
| P. Oxy. 896. | (١) |
| P. Masp. 67159. | (٢) |
| P. Oxy. 896. | (٣) |
| P. Masp. 67159. | (٤) |
| Johnson: Op. Cit. P. 154. | (٥) |

١٢ ألف ميراد خلال الخمس سنوات ، وكانت الضرائب تُجمع في السنة الخامسة أو العاشرة أو الخامسة عشرة من المرسوم ، ونفس تلك المدفوعات ذكرت بالنسبة لنقابة عمال المطاحن والمخابز^(١) ، حيث دفع كل فرد في النقابة ٥ قراريط كضريبة عليه ولقد ألغى إنستاسيوس هذه الضريبة .

وأشارت إلى ذلك قوانين جستنيان ولكن يبدو أن هذا لم يطبق في مصر فدفع الصيادون والخياطون عن طريق رئيسهم ١٢, ٢٥ صولد ، وعمال الحديد والبرونز ٦ صولد ، ومبيضو الأقمشة ٣ صولد . وظلت ضرائب الحرف قائمة لنهاية العصر البيزنطى ، ولدينا قوائم مدفوعات تعود للقرن السادس ، ولقد التزم الحرفيون ببعض الضرائب الفردية^(٢) ، إلى جانب الضرائب التى تتعلق بإمداد الجيش والفرق القائمة في مصر بالمنتجات العينية .

ولقد حملت بعض القرى والأراضى نفقات وأجور عمال المناجم والمهاجر ، وأعفى قسطنطين عمال الإسكندرية من بعض الأعباء كالعمال في تنظيف القنوات .

صناعة الغزل والنسيج

صناعة النسيج :

اشتهرت مصر منذ العصر الفرعونى بمنسوجاتها ، وما وجد في المقابر الملكية من نسيج رقيق موشى ، وما صُوِّر على جدران المقابر من أنوال وأعمال نسيج يدل على مدى الاهتمام ، وتقدم الصناعة ، وكانت الخامة الرئيسية هى الكتان يليها فى الأهمية الصوف ، وذكر هيرودت^(٣) أن المصريين يلبسون ثيابًا من الكتان حول الساقين يسمونها

(١) الميراد كان يعادل ١٠ آلاف دينار فى القرن الرابع ، انظر فصل العملة .

P. Masp. 67283 - Johnson: Op. Cit. P. Cit. P. 319.

P. Oxy. 1905.

(٢) هيرودت يتحدث عن مصر - ترجمة صقر خفاجة ص ٢٨٧ - اعتقد المصريون أن الملابس الصوفية غير طاهرة لأنها تُصنع من مادة حيوانية .

كالاسيرس ، ويلبسون فوقها معاطف من الصوف الأنيق ؛ ولكنهم لا يلبسون الملابس الصوفية عند ذهابهم إلى المعابد ، ولا يدفنون بها لأن الدين يحرم ذلك .

وكان النسيج يُصنع في المصانع الملكية ، وكذلك المعابد الكثيرة ، فكان لكل معبد مصانعه^(١) .

واستمرت شهرة المنسوجات المصرية خلال العصر البطلمي ، وحيث أصبحت احتكازًا حكوميًا ، أما المعابد فكانت تنتج ما يكفي احتياجاتها فقط ، ولقد أنتجت نوع من الكتان الرقيق سُمي Bysos^(٢) أونسوت أى الملكى ، وكان عليها تسليم كمية إنتاجها للملك لتصديره .

واهتم البطالمة بالصوف ، واستوردوا أغنامًا لتحسين إنتاج الصوف المحلى وقام زينون وكيل ضيعة أبوللونوس بأقلمة الخراف وتربيتها في الفيوم ، للحصول على صوفها ، وكانت ممفيس من المراكز الهامة في صناعة الصوف ويذكر ديودور الصقل أن الأغنام كانت محل رعاية المصريين لأصوافها .

وبذل كل من الرومان ثم البيزنطيين جهدهم لتدعيم صناعة النسيج حتى أصبحت المنسوجات أهم صادرات مصر التي تقدمها بيزنطة في مقابل الحصول على منتجات الشرق الأقصى .

فإذا عددنا الخامات المستعملة في العصر البيزنطى نجد أن الكتان كان الخامة المحلية الرئيسية ، ويُزرع الكتان في الدلتا ، وأنتجت مصر في العصر البيزنطى أنواعًا رقيقة وجميلة ، وكان الكتان الخام يوزن بالرطل ، فورد في إحدى البرديات أن ٢٥ رطل^(٣) ثمنها صولدا ، أما الكتان المنسوج فيباع بالمقطع أو الفرخ وثمنه تراوح بين ٣ إلى ٦ قيراط^(٤) ، ولقد جرت صباغته بألوان عدة ولكن أشهرها الأبيض والأرجوان والأزرق .

(١) رءوف حبيب : دليل المتحف القبطى القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٥١ .

(٢) نصحى ، مصر في عصر البطالمة ج ٢ ص ٤٥ - ٤٦ .

P. Oxy. 2154.

(٣)

P. Oxy. 1921.

(٤)

وغالبية الأنواب جرت توشيتها بطريقة القباطى^(١)، وبعضها جرى زخرفته بخيوط قطنية وحريرية، وكان الرداء الرئيسى فى العصرين الرومانى والبيزنطى يتكون من قميص يصنع غالباً من الكتان وأحياناً من الصوف ويزخرف القميص عادة من الأمام والخلف بأشرطة على الأكتاف تسمى Calvi، ولقد صنعت الأغشية والفرش والستائر من الكتان.

الصوف:

ازداد الإقبال على تصنيعه فى العصر البيزنطى، وكان يلل الكتان فى الأهمية، ولقد حدد مرسوم «دقلديانوس» أثمان الصوف، وكان الصوف المصرى يأتى فى المرتبة الرابعة إذ يأتى فى المرتبة الأولى صوف لادوكيا، وقيمة الرطل ١٥٠ دينار، وصوف تارنتوم قيمة الرطل ١٧٥ دينار، ولادوكيا ١٥٠ دينار، وأوستريا ١٠٠ دينار، والصوف المتوسط النوع ٥٠ دينار، أما الصوف المصبوغ أرجوان فثمان الرطل ٥٠ ألف دينار، وإن كانت نوعية خامات الصوف المصرى قد تحسنت خلال القرن الرابع، فذكر رجل يعمل بنسج الصوف أنه اشترى المينا بـ ٣٥٠٠ درخة، وإن كان هذا يعد ثمناً مرتفعاً فى نظر الناسخ^(٢).

ولقد ورد فى إحدى القوائم أساء فلاحين وأمامهم أوزان من الصوف، كمدفوعات، ويبدو أنها أخذت كضريبة استثنائية، وكانت تدفع كميات من الصوف لصالح الأنونا الحربية. فدفعت كميات مختلفة المقادير فى ثيادلفيا «بطن هريت» وكرانيس «كوم أوشيم» وأنطونيوبولس «الشيخ عبادة»، كذلك دفعت نقابات الرعاة فى أفرديتو ضرائب من الصوف، دفع أحد ناسجى الصوف فى القرن الرابع ضرائب عينية. واستخدم الصوف فى الأردية والمعاطف، وصنعت منه السجاجيد والستائر^(٣) وصبغ بالأرجوانى والكحل والأبيض، أما الزخارف فبالوان متعددة.

(١) القباطى: هى محاولة للحصول على زخرفة من لونين أو أكثر بتقسيم الخطوط إلى مجموعتين متساويتين ويجرى توزيعهما بالتبادل.

(٢) سعاد ماهر. الفن القبطى ص ٤٩ - ٥٨.

(٣)

P. Oxy. 2154.

القطن :

كان نادر الاستعمال ، واستورد من الهند في القرن الثالث ، وذكر « هيرودت » أن الملك أمازيس أهدي ملكة أسبرطة قميصين كانا مطرزين بخيوط القطن ، ووجدت أقمشة قطنية في بلاد النوبة تعود للعصر الروماني ، وليس هناك دليل على أنه جرى نسج ثوب كامل منه خلال العصر البيزنطي ، وإنما كان يُستخدم في التطريز ، واكتشفت خيوط قطنية في كرانيس ، كذلك ثياب مشغولة بالقطن في أرسنوى تعود للفترة التالية لحكم جستنيان .

الحرير :

استورد من الصين ، ولقد جرت الإشارة إليه في القرن الأول حين وصف لوكانس الروماني ثياب كليوباترا السابعة ، وذكر أنها مصنوعة من حرير من صنع دودة القز ، وازداد الإقبال عليه خلال القرنين الثاني والثالث ، وإن قصر استعماله على الطبقات العليا التي تستطيع اقتناؤه ، ودفع أثمانه المرتفعة ، وفي البداية لم يُصنع في شكل ثوب كامل بل دخل في توشية الثياب ، ومنذ عهد الجلبالوس أصبحت تصنع منه ثيابًا كاملة ، ومع ذلك ظلت أثمانه مرتفعة - فقام رجل في القرن الثالث بإهداء صديقه والى سيبتيا أوقية^(١) من الحرير ، وهذا يوضح مدى نفاسة الحرير آنذاك ، ولقد أصبح الحرير أهم سلعة بيزنطية لاستيرادها ، وتقدم أمامه منتجات مصر وسبائك ذهبية ، وفي البداية كان ينسج في مصر في مصانع الصوف والكتان ؛ ولكن خلال القرن الرابع أصبحت له مصانعه في الإسكندرية ، حيث عمل بها عدد كبير من النساء ، كذلك كانت بانابولس « من أخميم » من المراكز الهامة لصناعته ، وما زالت إلى الآن تتمتع بتلك الشهرة .

ولقد حدت القرارات الامبراطورية من استعماله وفقًا لقرار ٣٦٩م ، ٤٠٦م ، ٤٢٤م^(٢) وصدر قانون في ٤٣٨م يحرم نسج الحرير في مصنع جنسيم في الإسكندرية ،

P. Oxy. 931.

(١)

(٢) سعاد ماهر . الفن القبطي ص ٤٣ .

كما ورد في قوانين جستنيان أن الحرير القرمزى خاص بالباطرة، ولا يصنع إلا في المصانع الامبراطورية، وإن لم يطبق هذا في مصر، فلم يرد ذكر احتكار للصناعة في برديات تلك الفترة.

ووفقاً لمرسوم «دقلديانوس» فإن رطل الحرير الأبيض ١٢,٠٠٠^(١) دينار، والحرير الخام غير محلول الخيوط قدر بالأوقية ٦٤ دينار، والحرير الخام مصبوغ بالأرجوان الرطل ١٥٠,٠٠٠ دينار^(٢) وعند نشوب الحرب بين جستنيان والفرس تأثرت تجارة الحرير بالصراع نتيجة لسيطرة الفرس على التجارة القادمة من الصين، فقام الامبراطور بتحديد أسعاره وتحديد الربح، مما أدى بعدد^(٣) من المصانع لإغلاق أبوابها.

صناعة النسيج والاحتكار :

كانت الدولة البيزنطية تمتلك عددًا من مصانع النسيج والصباغة، فأحد نصوص قانون «ثيوديسيوس»^(٣) C. Th. XXXII IV أشار إلى مصانع تتبع الدولة أهمل المشرفون عليها مراقبة الإنتاج وإعداد الصبغات الخاصة بالنسيج حيث داخلها الغش مما نتج عنه عيوب واضحة في مواصفات النسيج.

«ومن خلال خطأ المشرفين على المال الخاص فلإن إنتاج صناعة الصباغة ومؤسسات النسيج قد تضاعف مما أدى إلى تضاعف دخل مالنا الخاص. أما فيما يتعلق بأعمال الصباغة و الصبغات، فجرى خلطها، وأنتجت أصباغ مليئة بالشوائب، وعلى ذلك فإن هؤلاء المشرفين سيُخرمون من الحماية التي حصلوا عليها عن طريق مراكزهم الإدارية، فإذا عارضوا الأوامر فسترفع أسوأهم من قائمة الرومان وتقطع رءوسهم».

ولكن هذا لا يعنى أن صناعة النسيج أصبحت احتكارًا حكوميًا فقط؛ بل كان هناك العديد من المصانع الخاصة، بعضها أقيم في المنازل، ولقد ورد في القرن الثالث

(١)-Diocletian's Edict on Maximum prices from Record of civilization 64.

(٢) ستيفن رنسان: الحضارة البيزنطية - ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ص ١٩٧.

C. Th. XXXII, Ad. 333.

(٣)

ذكر مصنع خاص لنسيج الصوف في هرموبولس في منزل قائد^(١) إقليم أبوللونوبولس ، ونفس الأمر استمر في العصر البيزنطي . فوجدت عدد من المصانع في القرى ، ولقد مارس البعض حرفة الغزل في منازلهم لاستهلاكهم الشخصي . ففي برديات متشجن يطلب شخص من زوجته إحضار عشرة جزات صوف^(٢) لنسجها ووجد عدد كبير من المصانع الخاصة في كل من أكسرنخوس « البهنسا » وهرموبولس « الأشمونى » وأنطونيوبولس « الشيخ عبادة » ، ووصلتنا العديد من عقود المشاركة في صناعة النسيج والصباغة . ولدنا عقود مشاركة تبين اثنين من الصباغين في أنطونيولولس « الشيخ عبادة » ، وهرموبولس « الأشمونى » وصيغة العقود توضح أنها ملكية خاصة وليست ملكية حكومية ، إلى جانب عقود شراء أنوال يدفع أثمانها أفراد عاديون ، ثم أجور العمال^(٣) التى يحصلون عليها من تعاملهم مع مصانع خاصة ، وذكر « بلاديوس » أن الرهبان قاموا بأعمال النسيج في أديرتهم والاحتكار الوحيد كان في مادة الشب التى استخدمت في الصباغة لتثبيت^(٤) الألوان ، إذ كانت احتكازًا حكوميًا ، فقام المشرف على قوارب الوالى في أكسرنخوس بتسليم الإقرارات الخاصة بحسابات خمسة أيام تتعلق بمادة الشب إلى الإدارات المسئولة وإن كانت الدولة قد قامت أحيانًا بتأجير حرفة الصباغة أو النسيج في الأقاليم لأحد الأفراد لمدة سنة ، مقابل سداده للالتزامات مالية^(٥).

التدريب على صناعة النسيج :

نظم عمال النسيج في نقابات وهى : ناسجو الكتان فناسجو الصوف ، المطرزون ، الصباغون - صناع الشباك - مبيضو القماش - فناسجو الحرير - عمال القنب - مشطو الصوف - صناع المعاطف ، الخياطون - صناع الأحذية - صناع الأدوات

(١) عبد اللطيف أحمد على : مصر الرومانية ص ١١٦ .

(٢) P8 Michgan collection john corrett J.G. winter, Univ. Michgan. 1936. No. 256.

P. Oxy. 1067.

P. Oxy. 2116.

P. Oxy. 1279.

(٣)

(٤)

(٥)

الجلدية.. إلخ ومن الواضح أنه ألحقت بنقابات السيج نقابة صانعي الجلود ومنتجاتها.

وأغلب عمال تلك الصناعات كانوا أحرارًا ، وإن كان هناك بعض الإماء والعبيد وخاصة في المصانع الخاصة أو التي أقيمت في المنازل^(١) ولقد عمل بالصناعة عدد من النساء ، فأغلب عمال مصانع الإسكندرية من النساء ، كذلك عملت النساء بالتبييض والنسيج في هيرموبولس « الأشمونين »^(٢) وأكسرنخوس « البهنسا » ، وعملت المرأة بحرفة تبييض القماش ، واستخدمت لديها عددًا من العمال ، وأعطت أجرًا لمن يعمل عندها مقداره ٥ , ٢ أردب من القمح في السنة ، وإن كان هذا ليس بالأمر الجديد في مصر ، فالعديد من الرسوم الفرعونية تصور نساء يعملن على أنوال .

وكان لا يمكن للشخص العمل بصناعة النسيج إلا بعد فترة تدريب ، وحصوله على شهادة ممن قام بتدريبه ، بأنه أنهى فترة التدريب ، ثم حصوله على رخصة من النقابة لممارسة العمل ، ولقد ورد ذكر النقابة في برديات القرن الرابع أربع مرات .

ومن واقع العقود الخاصة بالتدريب^(٣) يتضح أن العامل عادة كان يبدأ التدريب وهو في سن مبكرة ، وكان المسئول عن العامل أو وليه هو الذى يقوم بالتعاقد مع الأسطى ، ويتعهد باستمرار العامل لنهاية مدة التعاقد التى اختلفت من عقد لعقد ، ففى بعضها كان التدريب لمدة عام ، وفى آخر لثلاث أعوام ، وفى عقد ثالث لمدة أربعة أعوام ، وكان عليه أن يذهب من مشرق الشمس لمغربها ، ويعتد من ١٨ - ٢٠ يوم أجازة وهى أيام الأعياد ، فإذا انقطع عن العمل بسبب مرضه فإنه يقوم بتعويض تلك الفترة . أما إطعامه وكسوته فاختلف الأمر بالنسبة لها ، فهى أما مسئولية ولى العامل أو المدرب ، وكذلك اختلف الأمر بالنسبة للأجر ، ففى بعض عقود القرن الثالث

Johnson: Op. Cit. P. 123.

(١)

P. Lond. 43. AD525.

(٢)

(٣) تناولت الموضوعات برديات : B.C.U.1021, P. Tebtunis Papyri Ed. Bernard. Grenfell, London. 1902. No. 385, 1641.

مُح العامل ما بين ٥ ١٢ درخمة في العام الأول ، تزداد كلما تقدم في التدريب ، وحصل عامل في صناعة الكتان في أكسرينخوس في عام ٣٧٧م على أجر بلغ ٣٠٠,٠٠٠ دينار وقيص نظيف ، وفي بعض العقود اكتفى بإطعام العامل وكسائه .

وكانت هناك ضريبة على تدريب العامل تحصل لصالح الدولة ، وفي القرن الأول بلغت ٣٦ درخمة ، ومن المؤكد أن نسبتها زادت وفقاً لاختلاف قيمة العملة ، وكان يدفعها الأسطي ، وفي العصر الروماني فُرِضت ضريبة الرأس على العامل ، ودفعها الأسطي أحياناً ، وولى أمر العامل أحياناً أخرى .

وكان الغزل يجري على أنوال^(١) ، وقد عرف المصريون الأنوال الأفقية والرأسية ، واستخدم القراعنة السلال لإظهار الوبرة ، وظلت تلك الأنوال مستعملة في العصر البيزنطي وعرف نول السحب ، وكان يعمل بأربعة بدالات بالأرجل .

واستعمل نول السحب في الرسوم التطريزية أكثر من استعماله في نسيج الأثواب ، وخاصة أن النسيج في العصر البيزنطي امتاز بزخارفه من نباتات وطيور وحيوانات كمنسوجات أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » وبأويط وفي المصانع الحكومية كان يجري تصميم النسيج قبل غزله ، ولقد اكتشفت عدد من البرديات تضمنت تصميمات متنوعة عهد بها إلى النساجين^(٢) لتنفيذها ، ولقد بيع أحد الأنوال في نهاية القرن الثالث ٢٩٨م بما قيمته ١٣,٠٠٠ درخمة^(٣) .

الصباغة :

ترتبط حرفة الصباغة بصناعة النسيج ، وكانت صباغة الثوب تمر بعدة عمليات تبدأ بتبييض القماش ، وورد في البرديات ذكر أعداد من العمال يعملون بتبييض القماش^(٤) ، وكان الكتان عبادة يحتفظ ببلونه الطبيعي مع شيء من التبييض ، ولقد

P. Oxy. 1035, 1067.

(١)

Johnson: Op. Cit. P. 120.

(٢)

P. Oxy. 1705.

(٣)

P. Oxy. 1679.

(٤) التبييض : معناه إزالة مادة البكتين أى المادة الملونة

تعددت الألوان التي صُيغ بها القماش ؛ ولكن الألوان الرئيسية كانت الأبيض والكحلي والأرجواني ، وإن ورد في عدد من البرديات ذكر ملابس زعفرانية وبنية^(١) وخضراء . أما المواد المستعملة في الصباغة فبعضها متوافر محليًا كنبات النيلة البرية^(٢) ... Woad ... ويستخلص منها اللون الأزرق ، ولقد ورد ذكر مدفوعات عينية خاصة بها في قائمة تتضمن أسماء مجموعة مزارعين وضرائبهم ، وكانت الصبغة تستخلص بالتخمير من أوراق النبات ، ومن المواد الأخرى المتوفرة في مصر القرطم والكركم وقشر الرمان والحناء ، ولقد ذكر شخص أنه دفع ٢ صولد ذهبي ثمنًا لكمية من الصبغات لم يحدد نوعها^(٣) .

واستخدم عدد من الألوان الرئيسية في الصباغة كاللون الأحمر القاني أو فوة الصباغين وهي صبغة حمراء تستخلص من جذور نبات الفوة ، واللون الأرجواني ويصنع من مخلوط الفوة والنيلة البرية ، والقرمزي من إناث الحشرات القرمزية التي توجد على شجر البلوط الدائم الخضرة في شمال إفريقيا وجنوب شرق أوروبا .

وكان اللون الأرجواني يستخرج أيضًا من الطحالب المرجانية على صخور البحر الأبيض ، ثم صبغة حمراء أخرى تستخلص من جذور نبات الحناء ، أما أعلى الصبغات ويصنع بها الحرير فكانت تصنع من زعانف السمك وكانت هذه الصبغات تكلف كثيرًا في صناعتها ، وفي أرسنوى استخدمت بذور السنط والقرطم ، ولقد جرى استيراد بعض الصبغات من أخيا^(٤) .

واستعملت مادة الشب في تثبيت الألوان ، وكانت كما سبق أن ذكرنا احتكاكًا حكوميًا ، وكان القماش يغمس بعد تشبيعه بالمادة المثبتة في قدر يحتوي على الصبغة ، ويرفع بعد لحظة وقد تلوّن ، ويختلف اللون وفقًا لدرجة التثبيت ، واستعملت خللات الحديد وكبريتات النحاس أيضًا كمشببات وجرت صباغة الأثواب عدة مرات للحصول

P. Oxy. 1679.

(١)

P. Oxy. 929.

(٢)

P. Oxy. 1852.

(٣)

P. Oxy. 1051.

(٤)

عن اللون المطلوب فالأرجوان كان على درجات ، فشخص أرسل إلى أحبه يستفسر عن لون الأرجوان الذي يفضل^(٢) وقام الصباغون المصريون بتقليد مادج من سرديبيا وصقلية وصيدا وجالاطيا ، ويدكر عادة أن الثوب صبغ على طريقة صقلية أو صور وهكذا

ولقد عثر بترى على مصبغة في سوهاج تعود للعصر الروماني ، ووجد في قاع أوانيتها آثار اللونين الأزرق والأحمر ، وكذلك انتشرت المصايغ في أرسنوى - هيرموبولس « الأشمونين » وأطونيبولس ، « الشيخ عبادة » وبانا بولس « أخميم » ، وورد ذكر نقاباتهم في تلك المدن فذكرت نقابة صانعي الأرجوان في أكسرخوس^(٣) ، ويبدو أنه كان هناك مصايغ متخصصة في الأرجوان لزيادة الإقبال عليه ، ولقد حصل رجلان على حق احتكار تجارة الصباغة في أوهميريا Euhemeria وإن كانت غالبية العقود تتعلق بأفراد غير خاضعين لسيطرة الدولة الاحتكارية ، فعقد من هيرموبولس بين اثنين من صباغي الأرجوان ، ولقد اتفقا مع عامل قنب على أن يقوموا بالصباغة في مصبغته مقابل مقدم قدره ٥ صولد^(٤) إلا ٣٠ قيراط ، يخصم بعد ذلك من نصيبهم في الإنتاج على أن يحصلوا على أجر قدره صولد ٦٠ قيراط لكل منهما ، مقابل صباغة ٢٢٥ رابطة من المادة الخام . وكان الأجر يدفع أسبوعيًا ، ووضع شرط جزائي في حالة إخلالهم بشروط العقد ، أو عدم إنجازهم العمل في المدة المتفق عليها يتضمن دفع غرامة مالية .

ولقد تقاضى بعض عمال الصباغة أجورهم عينا ، فتقاضى عامل الصباغة في سنة ٦١٥ م أجرا قدره ٢٠ أردب قمح .

-
- (١) P. Oxy. 1978.
(٢) P. Oxy. 1678.
(٣) Johnson: Op. Cit. P. 120.
(٤) P. London: Greek papyri. British Museum, by.
F.G. Keynon and Hell. 5 Vols. London 1893 - 19
Secies LXXXVII, 602.

مراكز صناعة النسيج :

أقيمت غالبية مصانع الكتان في مصر السفلى والإسكندرية وتينيس وديبور وشطا ودميرة ودمياط ودلاص وأشمون ، ولقد استمرت شهرة أغلبها خلال العصر الإسلامي . أما الصوف فلقد انتشرت مصانعها في مصر العليا في أكسرنخوس « البهنسا » أهناسيا وأرسنوى والقيوم ، وأسيوط وبانابولس « أخميم » .

والحرير كانت أشهر مصانعها بالإسكندرية وبانابولس « أخميم » التي اشتهرت بصناعة الحرير الأرجواني .

الاستيراد - وأنواع الأقمشة :

برغم حجم هذا الإنتاج الوفير ودقته وجودة أنواعه فلقد ورد في البرديات ذكر أقمشة مستوردة من الخارج ، فذكر شخص أنه تسلم الثوبين والمعطفين الأجنيين^(١) ، وذكرت أيضًا معاطف دلماشية بلغ ثمن أحدها ٨٥٠ , ٣٣^(٢) دينار وتضمنت قائمة مهر إحدى النساء ثيابًا دلماشية بلغ ثمن ثوب منها ٢٢٠٠ دينار ، مع أن الثوب العادى تراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ ، مما يدل على ارتفاع ثمنه نتيجة استيراده كذلك تعدد إيراد أسماء أقمشة كالصيداوية والدمشقية والطرسوسية^(٣) ، فقد اشتهرت سوريا بصناعة المنسوجات ويبدو في الغالب أن تلك الأصناف المطرزة قلدها المصريون في النسيج أكثر مما يعتقد أنها ثياب مستوردة ، ولا يعقل أن تستورد مصر كل هذا القدر من الثياب، والنسيج من مصنوعاتا الرئيسية التي تصدرها بدورها إلى العالم الخارجى ، وقد اشتهرت كل مدينة في مصر بصناعة نوع من القماش ، فاشتهرت الإسكندرية بصناعة قماش^(٣) Paraguda باراجودا ، ولعله هو ما عرف فيما بعد في العصر الإسلامي باسم البوقلمون ، وتعددت أنواع الأقمشة التي تنتجها مصر ، ففي العصر البطلمي عرف نوع رقيق من الكتان تصنعه الأديرة باسم Pysos بيسوس أى الملكى ، كذلك عرف

P. Oxy. 1684.

P. Oxy. 1026.

P. Masp. 67007.

(١)

(٢)

(٣)

الـ Polymta الزردخان ، وهو نوع من النسيج المركب المزركش ، وظل ينتج إلى العصر البيزنطى ، وأنتج نوع من الصوف يعرف باسم المصرى استمرت شهرته فى العصر الإسلامى .

التصوير والزخارف :

تنوعت الطرق والطرز الخاصة بتوشية الثياب ، وجرت زخرفة بعضها يدويًا ، والغالبية على الأنوال ، إذ أن الزخرفة اليدوية كانت باهظة التكاليف ، ومنذ القرن الرابع أصبحت الزخارف توشى على الأنوال^(١) ، لم تذكر الزخرفة اليدوية إلا نادرًا ، حيث ذكر فى هيرموبولس أن الثوب المطرز باليد يتكلف ٦٣ تالنت ، وبالنول ٢٤ تالنت ، وبلغ ثمن ثوب مزخرف يدويًا ١٠ آلاف درخمة ، وكانت هناك نقابة لعمال التطريز ، وذكر التدريب على التطريز فى مقابل ٨ صولد ، وإن لم تذكر المدة التى استغرقتها ، وعرف فى العصر البطلمى زخارف الزردخان ، وهى من نسيج مركب ثم زخارف لفليس أيدوكيس Velis ludeicis وتنسج بطريقة اللحمة الزائدة ، وذكر هذا الطراز فى عصر كلوديان أو صورت عليه المعابد الهندية ولكن الطريقة المعروفة والمتبعة فى العصر البيزنطى هى القباطى^(٢) ، هى نسجة مكونة من لون أو أكثر .

وكانت قيمة الثوب ترتفع كلما زادت الزخارف ، ولقد جرت الزخرفة بخيوط الصوف والحرير والقطن ، وأحيانًا بخيوط ذهبية ومر فن الزخرفة والتوشية بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : وهى تمتد من القرن الأول إلى الثالث امتازت بكثرة استعمال الرسوم الآدمية والحيوانية ، بجانب العناصر النباتية والهندسية ، وتمتاز بتعدد الألوان والحركة^(٣) فصور راقصات وصراع مع حيوانات .

(١) عن التطريز انظر برديات : P. Oxy. 1724 - 174. 1026.

(٢) القباطى نسبة إلى القبط ووردت فى المراجع الإسلامية بهذا الاسم فى كل من المقرئى ج ١ ص ٢٩٢ والبلاذرى فتوح البلدان .

(٣) P. Oxy. 1676.

المرحلة الثانية : تمثل القرنين الرابع والخامس ، وهى وسط بين الإغريقى والرومانى والقبلى ، وبدأ التأثير المسيحى واضحاً برسم الصليبان والقديسين ، وإن كان قد امتزج بتأثيرات يونانية فأصبحت الزخارف تجمع بين الرموز المسيحية والأساطير اليونانية ، وامتدت إليها بعض تأثيرات آسيوية^(١) .

المرحلة الثالثة : من القرن السادس إلى القرن التاسع تضم عناصر آسيوية ، فتأثروا بالفن الساسانى فى أشكال الطواويس ومناظر الصيد ، وتأثروا كذلك بعناصر إغريقية وحملت الرسوم أيضاً طابعاً دينياً واضحاً ، يتجلى فى تصوير الصليبان والعشاء الربانى وبعض الحيوانات والطيور التى تحمل دلالات مسيحية ، كذلك استعملت الزهاريات والسلال وعناصر زخرفية ورسوم هندسية وأشكال آدمية ، والألوان المستخدمة كانت براقة ومتنوعة^(٢) .

ووجدت العديد من قطع النسيج من أردية ومعاطف وقمصان فى كل من بأوياسط^(٣) وكرانيس «كوم أوشيم» وأكرنخوس «البهنسا» وأنطونيوبولس «الشيخ عبادة» وأخميم وجزء كبير منها محفوظ فى المتحف القبطى والمتاحف الأوروبية .

ولقد أشار كوندريك^(٤) لما «اكتشف من منتجات دقيقة تخص النساء» ، كشباك الشعر المصنوعة فى أشكال دائرية ، ومزينة بورود مشغولة ، وشفائر مجدولة من اللونين الأبيض والأحمر ، تعود للقرن الخامس والسادس وعرائس للأطفال مصنوعة من الكتان ، ومحشوة بورق البردى ، ثم الستائر وأغطية الفراش المصنوعة من الكتان والصوف ، والموشاة برسوم دينية لراقصات وصيد ورسوم دينية لصليبان وراهبان ، وغلب عليها اللونان الأرجوانى والأبيض وبعض زخارف الستائر تشبه المزايكو الرومانى ، حتى الأكفان صنعوها من الكتان وزخرفوها بصليبان وفروع نباتية ، وكانت تباع القطعة منها فى القرن الرابع بـ ٢٠ درخمة .

(١) المتحف القبطى أرقام ٨٤٧٤ ، ٦٦٨٥ نسيج .

(٢) المتحف القبطى ٦٦٨٦ نسيج .

(٣) المتحف القبطى أرقام ٨٤٥٦ - ٨٤٥٧ - ٨٤٥٨ نسيج .

(٤) Kendrick (E): Catalogue of Textile, London 1921 P. 450.

ولقد اشتهرت مصر أيضا بصناعة السجاجيد الصوفية ، وكان رطل الشَّعر في القرن السادس بـ ٣٠ تالنت^(١) ، وبلغ ثمن السجادة سنة ٣٥٢ م ١٥٠٠ تالنت ، ولقد اشتهرت بسط الإسكندرية ، واشتد الطلب عليها رغم ارتفاع أثمانها ، فذكر سينيوس أنه أحد تلك البسط ، وأخذها للقسطنطينية ، ثم حملها بعد ذلك إلى قورنية حين تولى أمرها ، واتخذها غطاء لفراشه^(٢) ، كما أن أغطية الفراش الكتانية قد جرى طلبها أيضا لدقتها وجمال رتوشتها ، فذكرت امرأة أنها باعت سريرا له أغطية من التيل المشغولة ، وأربع مخدات مشغولة بمبلغ ٥٠٠ درخمة^(٣) .

حياكة الثياب وأثمان الأقمشة

جرت الإشارة في العصر البيزنطي إلى حياكة الثياب حيث استخدم العديد من الخياطين والخياطات^(٤) ، إذ اعتنى أفراد الشعب وخاصة الطبقات العليا وبالتحديد النساء بأمر ثيابهن ، فكان منها : الأسبرطى القصير - والثوب ذو الطيات ، والمعطف ، والقصصان ، والمناديل المطرزة ، ولقد حرمت الكنيسة لبس الحرير على الرجال ، ومع ذلك ارتداه رجال الطبقات العليا في عباءاتهم .

وحدد مرسوم « دقلديانوس » أجور الخياطين ، فحدد أجر قدره ٦٠ دينار للخياط المختص بصناعة المعطف ذات الفلنسة ، وهى فى الغالب نوع من العباءات ، ولخياط السراويل ٢٠ دينارًا ، وخياط الطولزلق « قماط الساق » ٤ دنانير ، وكما هو واضح فإن لكل خياط تخصص دقيق ولقد حوت البرديات العديد من طلب خياطات ، وذكر أنواع أقمشة^(٥) وحياكتها لنساء من طبقات مختلفة .

أما أثمان الثياب فقد اختلفت وفقا لنوعها وخاماتها وما بها من تشويه ، وكان ثمن الثوب فى القرن الرابع حوالى ٤٠٠٠ درخمة ، والمعطف ٥٠٠٠ درخمة ، والموشى ٧٧^(٦)

- | | |
|---------------------|-----|
| P. Lond. 427. | (١) |
| P. Oxy. 1431. | (٢) |
| P. Oxy. 1277. | (٣) |
| P. Oxy. 2144, 2157. | (٤) |
| P. Oxy. 1277. | (٥) |
| P. Lond. 247. | (٦) |

ميراد دينارى ، والمنديل ١٤ درخمة ، وفي القرن السادس القميص المشغول ٤٠٠٠^(١) تسالت ، ومن الغريب أن بعض الثياب بيع مقابل أثمان عينية ، فمعطف امرأة كلفها ١٠٠ أردب قمح ، أما ثمن المناقش فكان ١٤ قيراط لكل^(٢) واحدة .

وفيما يتعلق بالضرائب على صناعة النسيج فإن « أورليان » كان قد فرض ضريبة نوعية على الورق والزجاج^(٣) والمنسوجات والقنب لصالح روما ، وهى ضرائب نوعية Anabolicum المهدف منها سد حاجة الجيش الرومانى^(٤) .

وفي القرن الثالث فرضت ضريبة على الكتان بلغت ١٤ رطل على كل أردورة^(٥) ، وفي العصر البيزنطى فرضت ضريبة مقدرها بين ١٤ - ١٧ ربطة ، وكان حجم الربطة ٥ أرتال ، وهى فى الغالب تتعلق بإمداد الجيش بالملابس كذلك فرضت على القنب ضريبة مقدرها ٢ ٢/٣ ربطة على الأردورة . ولقد دفع النساجون فى القرى أثوابا ومعاطف للفرقة المربطة فى اليهودية^(٦) وجمعت ضرائب من الصوف فى ثيادلفيا وكرانيس وأنطونى ، وقبائل الرعاة فى أفروديتو كوم أشقوه « دفعت ضرائب فى شكل مقادير من الصوف » كذلك فرضت ضرائب على الأرض من الصوف ، وإن لم تكن دائمة أو تخص الأقاليم جميعها ، وغالبية تلك الضرائب فيما يبدو لصالح الأنونا الحربية ، والفرق العسكرية المربطة فى الأقاليم .

ومن النقابات التى ألحقت بنقابات صناع النسيج رابطة صانعى الجلود وكان يعتمد أساسا على جلود الماعز ، وكانت تستخدم فى الغالب فى صناعة الأحذية ، وإن كانت قد استعملت أيضا فى صناعة المعاطف على نطاق ضيق فأرسل رجل إلى زوجته يطلب معطفه الجلدى^(٧) ، وذكر معطف جلدى ثمنه ١٢,٥٠٠ قيراط^(٨) ، وتعود

- | | |
|--|-----|
| P. Oxy. 1026. | (١) |
| P. Oxy. 2057. | (٢) |
| Johnson. Op. Cit. P. 239. | (٣) |
| P. Oxy. 1135, 1136. فرضت وفقا للقانون « ثيودسيوس » ٣٧٧م نقدا ثم أصبحت عينا . | (٤) |
| Milne: Op. Cit. P. 160. | (٥) |
| P. Oxy. 1057. | (٦) |
| P. Michigan, No. 216. | (٧) |
| P. Lond. 249. | (٨) |

صناعته للقرن السادس ، ولقد اختلفت أثمان المصنوعات الجلدية وفقا لنوع الجلد ، وقد استوردت بعض الجلود من الخارج ، وفي القرن الرابع بيعت أربع^(١) قطع من جلد بابليون المدبوع بمبلغ ١٢ ميرا ، وفي برديه أخرى كان ثمن قطعة الجلد المدبوع ٧٥ ميرا^(٢) وفي القرن السادس كان الثمن ٦,٢٥ قيراط وفي السابع ٨ قيراط .

وكانت حرفة الأسكافية من الحرف المعروفة في العصر البيزنطي ، ولقد تنوعت الأحذية فهناك أحذية من الجلد من اللونين الأحمر والأسود ، وصنادل ذات أشرطة وجدت في مكتشفات كرانيس وقد ذكر القديس أن أحذية نساء الإسكندرية ذات سيور، وقد كتب عليها عبارة الحب ، ولقد حدد مرسوم « دقلديانوس » أثمان كل نوع من الأحذية ، فأسعار أحذية المكاريين وعمال الحقول من النوع الممتاز بلا مسمار ١٢٠ دينار ، وأحذية الجنود بلا مسمار ١٥٠ دينار ، وأحذية أعضاء السناتو ١٥٠ دينار ، وأحذية النساء ٦٠ دينار .

ولقد دفعت أكسرنخوس « البهنسا » ضرائب في شكل جلود ماعز لصالح فرق الجيش^(٣) .

ومن النقابات الأخرى الداخلة تحت نقابة صناع النسيج ، صناع القنب ويصنع منه السلال وكان سعر الخمسة أرتال ٨٠٠ درخمة ، وفي القرن الخامس بيعت ٥٥ ربطة بصولد ، وكان يباع أحيانا بالبرطل أو الربطة أو المينا ، وفرضت عليه ضرائب لصالح الجيش أيضا .

واستخدم لحاء الشجر في صناعة ملابس الرهبان^(٤) ، وصنعت سلال من البوص والقش ملونة بالأحمر والأصفر ، وكانت تستعمل في نقل الخضراوات والخبز ، وبلغ ثمن الكبيرة ٥٠ درخمة ، والصغيرة ٤٠ درخمة .

P. Oxy. 2032, 1057.

P. Oxy. 2149.

P. Masp. 67140.

Johnson: Op. Cit. 312.

(١)

(٢)

(٣)

(٤) بلغ ثمن المعطف نوميما

صناعة ورق البردى :

كان البردى من أهم صناعات مصر ، لم تنافسها في إنتاجه أى من بلاد العالم آنذاك ، وللبردى أهمية بالنسبة للمصريين ، فبنوا من سيقانه أول منازلهم ، وقلدوا صورة في نقوش أعمدة معابدهم ، واتخذوا منه أول فراشهم ، ثم طعاما يستخلصونه من جذوره ويطحنونه ، كما اتخذوا منه أكفانهم الأولى ، وبنوا منه مراكبهم الخفيفة يلتمسون فيه السلامة من عدوان التماسيح ، لأنهم يعتقدون أن إيزيس قد حملت زوجها أوزيريس على سفينة من ورق البردى .

ويذكر استرابون أن المزارعين المصريين لم يتركوا البردى ينبت في أماكن كثيرة مما يترتب عليه قلة المعروض وبالتالي يضعون له ثمنا عاليا لقلته وهذا يؤدي لزيادة دخلهم، مع أنه يضر بالصالح العام^(١) .

وأهم ما صنع من سيقان البردى كان ورق الكتابة التى سجل عليه كل ما أنجزه الفكر البشرى من أعمال ، ولولا تلك المجموعات البريدية الرائعة لما استطعنا معرفة تاريخ الفترة البيزنطية في مصر بتفاصيلها ودقائق الحياة اليومية ، وتعد البردى أهم صادرات مصر منذ العصر الفرعوني ، وظل مستعملا لأوائل القرن العاشر الميلادي - الرابع الهجري حيث استعمل بعد ذلك نوع من الورق يسمى الكاغد .

وكان البردى يزرع في الدلتا ، ويذكر استرابون أنه نوعان ، أحدهما جيد والآخر ردىء ، والنوع الجيد يطلق عليه هيراطيقى ، وقد سمي فيما بعد بالأغسطى تكريما للامبراطور أغسطس ، وإن كان بلىنى قد ذكر سبعة أنواع للبردى .

وفىما يتعلق بصناعة البردى ففى الغالب أن مصانعه كانت ملكا للحكومة وتقوم بتأجيرها للمؤسسات أو أفراد يحصلون على امتياز التأجير^(٢) أما تجارة التجزئة فكانت حرة كما هو واضح من نصوص البرديات ، ولقد حتم « جستنيان » على كتبه القسطنطينية استعمال أوراق تحمل شعارات الدولة في التعامل الرسمى مع الإدارات الحكومية .

(١) استرابون في مصر - ترجمة وهيب كامل ص ٧٦ .

Johnson: Op. Cit. P. 131. P. Oxy. 1249.

(٢)

يرجح الأستاذ « بل » أن البردي كان احتكارا حكوميا في العصر البيزنطي ، فالفرخ الأول من البردية والذي يطلق عليه بروتوكول كان يحمل عنوان واسم ولقب الموظف الذي يطلق عليه صاحب الهبات المقدسة ، والذي كان احتكار صناعة البردي يدخل دائرة اختصاصه^(١) ، وإن كان البعض يعارض هذا الرأي ويقدم حججا مقابلة ، وللأسف رغم هذا الكم الهائل من البرديات فإن الإشارة لصناعته كانت في برديات معدودة .

كيفية صناعة البردي :

كانت تؤخذ الساق المثلثة التي تحتوى على لباب ذى عصارة لزجة جدًا ، وكان يقطع اللباب إلى شرائح دقيقة وتوضع جنبًا إلى جنب ، ثم توضع طبقة ثانية فوق الطبقة الأولى بحيث تكون متقاطعة معها ، وبعدئذ تلتصق الطبقات بعضها ببعض ، لأن لزوجة العصارة كانت تكفى إضافة قليل من ماء النيل ، ثم تطرق الورقة بمطرقة خشبية لنسوية الألياف الخشنة ، وبذلك تصبح صالحة للكتابة ، وكانت أفرخ الورق تسمى^(٢) Kolloma ؛ ولكنها لا تباع منفردة بل تلتصق أطرافها بعضها ببعض بإداة خاصة فتكون لفافة طويلة وكان الوجه يسمى Recto ، والظهر Verso والفرخ الأول يسمى بروتوكول ، وإن كان في بعض الأحيان قد بيع أفرخ بردي مفرد^(٣) وكان الشخص يشتري اللفافة ثم يأخذ منها ما يحتاجه ، وتذكر بردية أن كتابة مذكرتين^(٤) ١٦ أو بل وأن البردي المستعمل منها قيمته ٤ أو بل ، وبرديه أخرى كان ثمن بردية الكتابة ٤ درخمة ، وبلغ ثمن مذكرة يومية ١٢٠ ميراد ، وكان ثمن اللفة « الرول » في القرن الرابع ٢٠٠٠ تالنت ، وبرديه أخرى تعود لنفس الفترة ذكرت أن اللفة « الرول » ٢٠ ألف درخمة .

(١). Comes Sacrarum largitlonum. أحد وزيري المالية في العصر البيزنطي وقد سمي كذلك ، نظرًا لأنه عندما أنشئ هذا المنصب كانت مهمته الرئيسية توزيع هبات الامبراطور بين الجنود .

بل : مصر من الإسكندرية - ترجمة عبد اللطيف أحمد على ص ١٢ .

(٢). P. Oxy. 1142, 893.

(٣). P. Oxy. 1654, 1727.

(٤). P. Oxy. ???????.

واستعملت الإدارات الحكومية والأفراد البردى في تعاملهم على المستوى الرسمي والشخص ، وذكرت في قائمة حسابات أبيون أثان بردى اشترى من أجل الإدارات التابعة للكونت ميناس لتسجيل حساباتها^(١).

ورغم أهمية البردى وكونه المادة الأساسية في الكتابة فإن «دقديانوس» لم يذكر أسعار البردى وإنما ذكر أجر الكتابة ، فالكاتب من الدرجة الأولى تقاضى عن ١٠٠ سطر ٢٥ دينار ، وكاتب من الدرجة الثانية ١٠٠ سطر ٢٠ دينار ، واختلفت تلك النسب فيما بعد وفقا للمتغيرات في نسبة العملة ، واختلاف الأجر بين كاتب الإقطاع وكاتب الالتباسات وهكذا .

وكان السوريون وفقا لأقوال القديس جيروم يقومون بتسويق البردى المصرى ، وبعض الولايات السورية التى تمتلكها الكنيسة كان يجارها يتضمن مدفوعات بردى .

واستعمل الرق في الكتابة أيضا لجانب البردى ولكن كان استعماله محدود النطاق وكان الرهبان في الأديرة على دراية بصناعته ، ويصنع الرق من جلد الغزال ، حيث يقطع إلى شرائح رقيقة جدًا ، تملح وتجفف حتى تصلح للكتابة عليها ، وكان صناعه يطلق عليهم Membranarius وكان بيع الرق بالمقطع ، فذكر شخص أنه اشترى ٢٥ مقطع مربع ١٤ تالنت^(٢) فضة ، وورد في الأعمال الإدارية ولكن في نطاق ضيق ، فذكر شخص أنه استلم من الولى رقى^(٣) للكتابة ، أما أدوات الكتابة فذكرت أحبار صنعت في الإسكندرية ، وأقلام بسط من طيبة^(٤) ، ولقد استوردت أقلام من أنطاكية ويحتفظ المتحف القبطى بمجموعة من أقلام الغاب تعود بتاريخها للعصر البيزنطى ، وكانت تلك الأقلام تحفظ في مقام خشبية وجلدية^(٥).

-
- | | |
|---|-----|
| P. Oxy. 1913. | (١) |
| P. Oxy. 2156. | (٢) |
| P. Oxy. 1294 - P. Oxy. 1913. | (٣) |
| P. Oxy. 2165. | (٤) |
| (٥) رهوف حبيب : دليل المتحف القبطى ، ص ٤٦ . | |

الزجاج:

اشتهرت مصر بصناعة الزجاج ، وامتاز رجاجها بنقاته وشفافيته وتعدد ألوانه^(١) ، وظلت محافظة على شهرتها تلك خلال العصر الرومانى وشطرًا كبيرًا من العصر البيزنطى ، وكان جزء كبير منه تستهلكه السوق المحلية خلال العصر البيزنطى ، وهذا لا يعنى توقف تصديره ؛ بل ظل يصدر إلى بلاد الغال ، وإلى هولندا ، وعدد من الدول الأوربية الأخرى ، وظلت النماذج المصرية تؤثر فى صناعة الزجاج فى العالم الخارجى ، ولقد حافظ الزجاج المصرى وازدادت شهرته خلال العصر الإسلامى مما يدل على أن صناعته ظلت رائجة فى العصر السابق ، وهو البيزنطى .

وكان المركز الرئيسى لصناعة الزجاج فى مدينة الإسكندرية ، وقد توافر فى مصر الرمل الصالح لصناعته ، كذلك وجدت عدد من المصانع فى الأقاليم فأقيم فى مصر لصناعة الزجاج فى أرمنت ، ووردت أساء عمال زجاج فى هيرموبولس ، وأشار « بتلر » بشهرة وادى النظرون وأديرته بهذه الصناعة حيث اكتشفت عدة معامل لصناعة الزجاج فى نتريا^(٢) أيضًا ، وقام المتحف القبطى بعمل محسّات فى الصحراء غرب نتادة حيث اكتشفوا مجموعة كؤوس رقيقة منقوشة بالمينا فى أحد الأديرة ، ويرجع تاريخ الدير للقرن السادس الميلادى ، ويعرف بدير القزاز وتؤيد التسمية شهرته .

ولقد وجد فى حفائر كرانيس « كوم أوشيم » عدد من الأوانى الزجاجية ، كذلك عثر فى منطقة أبى مينا على كؤوس وأوان زجاجية ، وفى دير القديس مينا قرب سقارة اكتشفت قطع زجاجية على شكل سيفساء تعود لعهد أركادىوس .

ولقد صدر قانون فى عام ٣٣٧م بإعفاء نافخى الزجاج وقاطعيه^(٣) didretarii من الأعباء .

(١) ذكر استرابون أن جثة الإسكندر كانت موضوعة فى تابوت زجاجى فى عصره ، استرابون فى مصر ص ٦١ .

(٢) رءوف حبيب : دليل المتحف القبطى ص ٤٦ .

(٣) Johnson, Op. P. 112.

وكان الزجاج الشفاف والملون والخرز هو أهم ما صُدر للخارج ، كذلك وضعت العطور في قوارير زجاجية . أما الزجاج الأقل جودة فاستعمل في الأواني العادية وأواني الشراب ، فأرسل شخص إلى شقيقه أربع قوارير زجاجية ذكر أنها جيدة الصنع ، وصنع من الزجاج^(١) أكواب ، وزجاجات لأدوات الزينة ودوايق وشمعدانات وقناديل ، وفي المتحف القبطي عدد من الأواني الزجاجية تعود للعصر البيزنطي ، ولكنها من الزجاج السميك .

صناعة المواد الطبية والعطور :

امتازت عقاقير مصر وعطورها بجودة الصناعة ، ووجدت لها سوقًا واسعة في ولايات الدولة البيزنطية ، وكان جزء كبير من المواد الأولية المستعملة في الصناعة متوفر في مصر ، وقدّر آخر استورد من الشرق الأقصى واليونان ، وذكر « هيرودت » أن مصر تشتهر بعقاقيرها ، وأحد أبطال الإلياذة وهو ميثلاوس وزوجته هيلين نزلا في ضيافة ثيون كاهن معبد هيراكليس ثيون حيث أبديا إعجابهما بالعقاقير المصرية ، « وأرض مصر خصبة تنتج من العقاقير ما لا حصر له »^(٢) ، وأشار « استرابون » إلى أن الناس تتردد على معبد سيرابيس في كانوب حتى يسجلوا الأدوية^(٣) .

ومن النباتات المصرية ذات الشهرة الطبية البلسم ، وكان يزرع في المنطقة من سيناء إلى البلوزيوم وذكر استرابون إلى أن المزارعين يزرعون منه كميات بسيطة ، حتى يقل المعروض في السوق ، ويرتفع ثمنه .

وكذلك كان الخروع من النباتات التي تستعمل في الأغراض الطبية ، ووفقًا لهيرودت فإن المصريين يقطرون منه سائلًا استعملوه خلال الدولة الحلايثة لتنظيف أمعائهم ، ولقد ذكر استرابون فائدة أخرى بالنسبة للمصريين ، حيث إن الفقراء من الرجال والنساء يستعملونه دهانًا ، وكان ينبت في مصر أيضًا القرطم والكركم والكمون

P. Oxy. 1294.

(١)

(٢) هيرودت يتحدث عن مصر - ترجمة صقر خفاجة ، ص ٢٤٥ .

(٣) استرابون في مصر - ترجمة وهيب كامل ، ص ٧٧ .

والرمان والزعفران وشجرة البان كذلك استعملت بذور اللوتس ، واستوردوا الصمغ العربي والمر من اليمن. الفشاء الهندي^(١) ونخيار شنبر والشاردين من أثيوبيا ، والشيخ من بلاد الغال ، أما المواد المعدنية فمنها الراتنج^(٢) والشب والنطرون ، وفي مجموعة كروم وجدت تذكيرة طبية تتضمن سلفات نحاس وشمع عسر وشم^(٣) وأوراق نباتية .

وذكرت بردية طبية أخرى حوت ١٢٩ عنصراً بعضها حيوانى ونباتى ومعدنى ودواء طبي آخر تكون من ٧١ مادة^(٤) ، ودفعت لكنيسة روما التي كانت لها ممتلكات في مدينة الإسكندرية قائمة تضمنت كلها مواد مستعملة في صناعة العقاقير ، كزهر النارند والبلسم^(٥) والكركم ، وكانت تلك المواد الطبية تصنع وتصدر في شكل عقاقير ، ولقد اشتهر أطباء مصر فذكر أميانوس « أما الطب فقد أصبحت الحاجة إليه دائمة في حياتنا الراهنة المترفة ، فدراسته مطردة في حماسة تزيد يوماً بعد يوم ، حتى إنه ليكفى لتزكية أى طبيب أن يكون قادراً أن يقول إنه تعلم في الإسكندرية^(٦) وكان فيميون كبير أطباء أنطوني « الشيخ عبادة » وأحد كبار إقطاعيها له مستشفى خاص تركه لابنه .

وكان يتبع كل إقليم أطباء عموميين ولقد أرسل إلى إقليم طيبة اثنين من الأطباء للكشف عن ضابط اعتقد أنه يدعى المرض ، ورأى القديس أوغسطين في قرطاجه طبيب إسكندري يقوم بالعمليات الجراحية ، وكان الطبيب العام في أنطوني يحصل على ٦٠ صولد في العام^(٧) وفي مدينة هابو أرسل شخص اسمه اثناسيوس يطلب كتاب طبي ، واستخدمت المعروضات في التمريض حيث ورد ذكرهن في البرديات وإحداهن تملك أراضى زراعية مما اكتسبته من مهنتها .

-
- | | |
|---------------------------------|-----|
| P. Oxy. 1052, 1924. | (١) |
| P. Masp. 67141. | (٢) |
| Coptic ostraca No. 487. | (٣) |
| P. Masp. 67141. | (٤) |
| P. Oxy. 1052. | (٥) |
| Ammini Marcellini XXII 16 - 18. | (٦) |
| P. Masp. 67141. | (٧) |

العطور :

اشتهرت مصر باستخراج العطور وحرص البطالة على الإكثار من زراعة الزهور ، وكان اليونان يرتدون أكاليل الورد في احتفالاتهم ومن تلك الزهور صنعت العطور . وذكر بليني Pliny شهرة مصر باستخراج العطور وأن المرأة التي كانت تضع تلك العطور إذا سارت أمام الناس انبعثت لها رائحة زكية ، وبلوتارخ أشار إلى أن المصريين كانت لهم دراية ماثلة بصناعة العطور وأن بينها نوعاً منه كان يتكون من أجزاء مختلفة من المواد بلغ ستة عشر^(١) جزء ، ووجدت حوانيت لبائعي الزهور والعطور في أنطوني وفي الفيوم وجدت العطور في أواني زجاجية وفخارية وفقاً لبرديات الكروم . أما أشهر زهور مصر آنذاك فهي السوسن والورد الذي استخرج منه ماء الورد^(٢) .

الصناعة الخشبية :

توافرت في مصر ثروة خشبية متمثلة في أشجار النخيل والسنت والجميز والأثل والبنق والدوم ومع ذلك فإن أخشاب تلك الأشجار لم تكن تكفي للصناعات المتعددة من بناء وصناعة أثاث وتشبيد السفن ، فاستوردت مصر الأخشاب منذ العصر الفرعوني من بلاد بنط وأثيوبيا وفينيقيا ، وخضع الخشب للاحتكار الحكومي في العصر البطلمي وزرع وكيل أبلونيوس زيتون بناء على أوامر سيده وثلاثمائة شجرة من أشجار الشربين في الحديقة وحول مزارع الكروم والزيتون لأن فيها فائدة للملك ، ولا نستطيع أن نحدد ما إذا كان الخشب احتكازاً حكومياً في العصر البيزنطي في حين أنه خضع لاحتكار الدولة في العصر الإسلامي وإن ورد في برديات متشجن جمع^(٣) الأخشاب بواسطة مسئول الجباية لصالح الفرق العسكرية .

وأكثر أنواع الخشب انتشاراً في مصر خشب النخيل وزرعت أشجار في طيبة

P. Masp. 67156.

(١)

(٢) إبراهيم نصحي : مصر في عصر البطالة ص ٩١ .

Crum. Coptic Ostraca P. 251.

(٣)

وفي أجزاء متناثرة في الدلتا والإسكندرية واستعمل في القرن الرابع والخامس في إصلاح^(١) السفن . أما أشجار الجميز فقد انتشرت في جهات مختلفة في مصر ، وهو من أحسن الأنواع مقاومة للتغيرات الجوية والمائية ، ويذكر « هيرودت » أن المصريين لم يكونوا يستعملونه كثيراً^(٢) ، وكان مكروهاً لديهم لا يستعملونه إلا في الضرورة ، واستخدمته حتشبسوت في صنع سفينة لنقل مسلتين من أسوان إلى الكرنك ، فاستخدم في العصر البيزنطي على نطاق واسع ، واستعملت ألواح منه في صناعة الأبواب والأبنية وإصلاح السفن .

شجرة اللبخ :

ويذكر « استرابون » أنه تجرى زراعته في مصر وأثيوبيا فقط^(٣) ، وكان من أفضل أنواع الخشب لصناعة السفن وأهم مناطق انتشاره أنصتا وقلامون والفيوم ، وكان كل لوحين يربطان معاً ويغمران في الماء لمدة ستة أيام ، وبعد تلك الفترة يندججان ويصيران قطعة واحدة .

شجرة السنط :

ويمتاز بالمتانة والصلابة ، ويستخدم أيضاً في صناعة السفن ، ويكثر في أكسرنخوس « البهنسا » وهيرموبولس « الأشمونين » وأسيوط بانابولس « أخميم » وقوص ، وكانوا يقطعون خشبه ألواحاً ، طول كل منها ذراعان تقريباً ، ويضعونها كما يصف اللبن ، ثم يصنعون منه السفن على الوجه الآتي :

الألواح طول كل منها ذراعان ، حول أوتاد طويلة متقاربة جداً ، وبعد أن يبنوا هيكل السفينة بهذه الكيفية يعدون عوارض على أعاليها .

P. Michgan: 257.

(١)

(٢) هيرودت يتحدث عن مصر ، ترجمة صقر خفاجة ص ٢٠٨ .

(٣) استرابون في مصر - ترجمة وهيب كامل ص ٣٢٨ .

شجر الأثل Tamarsik :

نوعان أحدهما سامق العود ويعرف بالعربية الأثل، وسماه المصريون القدماء أور ،
والثاني قصير العود ضامر الفرع ويسمى الطرفاء .

وخشب النبق ويسمى السد ، ويأتى غالبًا من برقة ، ويسمى بالشتى الكورنيائى
وإن كان يزرع فى مصر على نطاق محدود . ثم أشجار الدوم .

وجميعها تستعمل فى الصناعات التى تمتاز بالمتانة كصناعة السفن وأعمال البناء ،
وإن كانت مصر استوردت أخشابًا لسد حاجة أسطولها البحرى وسفنها النهرية .

كذلك استوردوا خشب الأبنوس من بلاد بنط وأثيوبيا وجنوب السودان^(١)
واستعمل فى الأثاث والمنابر والمذابح فى الكنائس والحشوات الرقيقة التى تزين
الأبواب، حيث كانت تحفر عليها مناظر أسطورية .

واستورد خشب الأرز من فينيقيا وسوريا وبيزنطة والبللوط من آسيا الصغرى
والقسططينية ، واستعمل فى السفن والأثاث^(٢) .

وحدد مرسوم دقلديانوس أسعار الخشب ، فاللوح الذى طوله ٤٠ ذراع وسمكه ٤
أذرع كان ثمنه ٥٠,٠٠٠ دينار ، واللوح الذى طوله ٥٠ ذراع وله نفس السمك
يساوى ٤٠ ألف دينار ، ونفس السعر لخشب الموسك^(٣) .

وفى القرن السادس قيس الخشب بالياردة (٣٥ ياردة تساوى ١,٥٠ صولد) .

واستعمل الخشب فى أغراض صناعية عديدة أهمها : ما يتعلق بالإنشاءات
والعمارة وصناعة السفن .

ولقد ورد العديد من العقود الخاصة باتفاقات تتعلق بصناعة أبواب المنازل ،
وعقود بنائين نصت على الاستعانة ببنجارين فى بناء المنازل ، وكانت تكاليف الباب

(١) أودلف جرومان : أوراق البردى العربية ، ترجمة عبد الحميد حسن ج ٦ بردية ٣٠٦ .

(٢) P. Oxy. 1289, P. Masp 67330.

(٣) Dio getian Edict of Maximum prices. 463.

الخشبى حوالى ٨ قيراط فى القرون من الخامس إلى السابع ، واستخدمه نجارون فى إصلاح حلقات السباق فى أكسرنخوس ، كذلك استعان أبون فى ضيعته^(١) بعدد من النجارين للقيام بالإصلاحات والترميمات اللازمة .

ولقد برع النجارون فى صناعة الأثاث ، وللأسف ما تبقى من تلك الأثاثات ليس بالكثير ، وإن اتسم بالدقة والجمال .

وقوائم عقود الزواج وبعض القوائم الأخرى الخاصة بالميراث تحوى ذكر^(٢) أسرة ، وأرائك ، ومقاعد ، ومناضد ، بعضها طعم بالصدف والعاج ، وحفر خشبه .

وكذلك صنعت غالبية الأدوات المستعملة فى الصناعة من الخشب ، كالأنوال الخاصة بالنسيج ، والأدوات المستعملة فى الزراعة ، وبالمتحف القبطى عدد منها . وليس أدل على براعة النجارين فى فنهم من أن أبواب الكنائس كان يمكن تجميع أجزائها بعضها إلى بعض دون استعمال المسامير أو الغراء ، وأن بين كل حشوة وأخرى قد تركت مسافة كافية لما قد يحدث عادة فى الأخشاب من تمدد أو انكماش .

ومع الاهتمام بالتجارة الداخلية والخارجية زادت الحاجة لصناعة السفن ، فاستخدم فى النيل القوارب والسفن ذات الشحنات الكبيرة فى البحرين الأبيض والأحمر ، وكانت توجد فى الإسكندرية دار صناعة لصناعة السفن ، وحدد مرسوم دقلديانوس « أجور نجارى السفن ، وكان نجار السفن البحرية يتقاضون ٦٠ دينار أما من يعمل فى السفن النهرية ٥٠ دينار وكان القارب العادى يتكلف فى القرن الرابع ١٩ ٢/٣ دينار والقارب المصنوع من الأغصان المجدولة بلغ ثمنه فى القرن السادس ٦ قراريط^(٣) .

ووفقاً للبرديات فهناك عدد كبير من ورش النجارين فى كل من هيرموبولس «الأشمونين» أكسرنخوس «البهنسا» وأنطونيوبولس «والشيخ عبادة» ، وعقود بين

- | | |
|-------------------|-----|
| P. Oxy. 1913. | (١) |
| P. Oxy. No. 2058. | (٢) |
| P. Lond. 1726. | (٣) |

أفراد المشاركة في فتح ورش ، فعقد من أنطونيوبولس نص على أن الربح والخسارة يتحمله الشريك بالتساوى^(١) .

أما عن أجور النجارين فتقاضى بعضهم أجورهم وفقًا للعمل اليومي كما في مرسوم « دقلديانوس » إذ حدد أجر النجار بـ ٥٠ دينار أو وفقًا لنوعية العمل وعدد أيامه ككل ، وكان بعضها نقدًا والآخر عينًا ، فحصل النجار في ضيعة أبيون في القرن السادس على أجر سنوى مقداره ٥٠, ٥٠ أردب و ٦ أقداح سنويًا ، وحصل نجار في القرن السابع في « وادى سرجه » على أجر سنوى مقداره ٢٥ أردب قمح و ٤ أردب شعير وأردب تين وجرتين نبيذ ومعطف ورداء وصندلين ، في حين حصل نجار في القرن الخامس على أجر نقدى مقداره ١٠٥٠ ميراد .

وفي القرن الرابع قام Logistes « مسئول السوق » بإعلان شخص في أكسرنخوس بأن السناتو اختاره لكي يعمل كملاحظ أخشاب وأن عمله الإمداد بالأخشاب الخاصة بالحمامات وبوابة المدينة ، ومراقبة سير العمل في الصناعة^(٢) .

الفخار :

برع المصريون منذ العصر الفرعوني في صناعة الفخار والدليل على ذلك آلاف الأواني والجرار الفخارية المكتشفة ويرجع هذا إلى أن تربة مصر غنية بالطفل والطمي النيل اللانز لصناعاته ، وقد تنوعت وتعددت ألوانه بين بنى وأحمر وأصفر وأرجوانى وعنبرى .

ولقد استخدم الفخار في العصر البيزنطى في أغراض متنوعة وصنعت منه^(٣) جرار النبيذ والزيت وكانت تغطى فوهتها بسداد من الطمي الممزوج بقليل من قش التين وتختتم حافتها بعلامة على شكل صليب في الغالب ، كذلك استخدم كجرار لحفظ الغلال وأوعية يبيع فيها الباعة منتجاتهم وبضائعهم في الأسواق ، ثم في الاستعمالات

P. Masp. : 67159.

(١)

P. Oxy. 892.

(٢)

P. Oxy. 1913.

(٣)

المنزلية كقدور للطهي وأكواب وأطباق ، ووجد نوع من الأطباق تحتوي على عدة فجوات تصل إلى تسعة أو عشرة يستعمل لوضع عدد من الأطعمة بدل استخدام عدة أطباق ووجد في إدفو وكوم أوشيم وسقارة عدد كبير من تلك الأواني وكان باطن الأواني الفخارية وخاصة ما يستعمل في حفظ السوائل يدهن بالقار ليخفف الترشيح ، كذلك استعملت في حفظ العطور ، فتاجر عطور يطلب من صانع الفخار إعداد كمية من الأواني قيمتها صولد^(١) .

واستخدم الفخار على نطاق واسع في صنع المسارج وهي قربة الشبه من المسارج الرومانية وصنعت على شكل حيوانات وطفادع وزخرفت بعناقيد الكروم ، وكانت أحياناً تحمل اسم مالكةا واسم الكنيسة أو الدبر الذي استعملت فيه المسارج وقد يوجد عليها اسم أو حرف قبلى يرمز إلى المصنع الذى صنعت فيه ووجد عدد كثير منها فى أهناسيا^(٢) .

وأشهر الأواني الفخارية ما عرف باسم أواني القديس مينا وكان ديره بمريوط وهى على شكل قناني مبططة الشكل مستديرة على الجانبين ، ولها أذنان وعلى أحد وجهيها رسم بارز يمثل القديس مينا باسطاً يديه إلى أعلى رمزاً للصلاة وهو واقف بين جملين جاثيين عند قدميه وعلى الوجه الآخر نشاهد نقشاً قبلياً يشير إلى بركة القديس المذكور .

أما بالنسبة للزخارف فبعض الأواني صنع على شكل رؤوس آدمية تتدلى حولها عناقيد الكروم أو زخرفت بنقوش بارزة ، أما الألوان والرسوم فبدائية واستعملوا الألوان المائية فرسموا على الأواني أسماكاً وحيوانات وطيور وبط وبعضها يحمل أشكالاً هندسية ذات زخارف ودوائر ورسومات مسيحية ولم يستعمل الخزف المطلق إلا فى العصر الإسلامى .

(١) Crum: Coptic Ostraca No. 251.

(٢) رؤوف حبيب : دليل المتحف القبطى ص ١٢٩ .

واشتهرت أقاليم مصنوعة من نوع معين من الفخار ، فدير القديس أبيافانيوس^(١) في قنا اشتهر بصناعة قدور وأواني الماء وأكسرنخوس بجرار النبيذ .

أما عن المصانع فقد انتشرت عبر وادي النيل وفي جميع الأقاليم لزيادة الطلب المحلي على الأواني ، ففي إحدى برديات أبيون ذكر مصنعين تابعين لأكسرنخوس^(٢) في توى بازيروس الكبيرة حيث اشترى من الأول ٦٧٦٤ جرة جديدة للنبيذ لتسليمها لعاصري العنب وقد اشترى من توى ١٦٠١ جرة أيضًا من جرار النبيذ ودفعًا ثمنًا مقداره ٩,٥٠ أردب و ٤ أقداح من القمح عن كل ١٠٠ جرة .

وكذلك وجدت مصانع من هرموبولس وهرمنثيون وطيبة وأرسنوى وأفرديتو « كوم أشقوه » وجرى تأجير مصنع من أفراد تعمل به فتاتين مقابل ٢٤٠٠ جرة سنويًا^(٣)، وفي هرموبولس الأشمونين أجر لمدة عشر سنوات مقابل جزء من الإنتاج أيضًا وفي أكسرنخوس أجر في القرن السادس مقابل ٤ صولد ، كذلك تضمنت البرديات العديد من عقود المشاركة ، وانتشر عدد من المصانع بجوار الأديرة فعثر على أفران بجوار أديرة في الفيوم^(٤) وسقارة ودير القزاز في الصحراء غرب نقادة ترجع للقرنين السادس والسابع إلى جانب دير مينا في مريوط الذي كان الحجاج المسيحيون من شتى الأنحاء يحصلون على أوانيهم المملوءة بالماء المقدس من أحد الأبيار المجاورة لاعتقادهم بأنه يشفى أمراض العيون^(٥) .

ولقد تبع وفرة الإنتاج انخفاض أثمان الأواني الفخارية وشيوع استعمالها ، ففي القرن السادس بيعت ٦٠ جرة ١٢٠٠ درخمة و ٤٠٠ جرة بصولد إلا أربع قراراتيط وبيعت ١٠٠ من نفس القدور بثمان عيني مقدارة ١,٥٠ أردب و ٧ أقداح وفي

P. Oxy. 1917.

(١) عن الفخار :

P. Masp. 67110., P. Lond. 994, P. Oxy. 1911, 13.

P. Masp. 67110 - P. Oxy. 154.

(٢)

P. Oxy. 2058.

(٣)

P. Lond. 387.

(٤)

P. Oxy. 1911.

(٥)

كيتوبولس « الشيخ فضل » بيعت ٢٤٠٠ جرة بثمان ٦ صولد وفي القرن السابع بيعت ٥٨٠ جرة بثمان صولد إلا ٢ قيراط .

وكان من الممكن تأجير الجرار من المصنع ثم إعادتها كما حدث في الفيوم أما أثنان الأكواب فقد اختلفت ، فبيعت في القرن الخامس ٢٤ كوب كبيرة بثمان ١,٢٠٠ ميراد وأكواب صغيرة ١,٠٥٤ ميراد .

ولقد فرض « جستنيان » ضريبة على تصدير الفخار لصالح بلدية الإسكندرية ولقد ورد ذكر آنية أجنبية في إحدى البرديات^(١) .

* * *

الصناعات الغذائية

صناعة الزيت:

تعددت أنواع النباتات التي تؤخذ منها الزيوت في مصر فتتنوع استعمالها ، فيذكر « هيرودت » أن المصريين يستخدمون من ثمار الخروع زيتًا يسمونه كيكي وهو كريبه الرائحة ، وعند جمع ثماره يكسرونها ويعصرونها ويجمعون ما يتقطر منها ، وهذا السائل اللزج لا يقل صلاحية عن زيت الزيتون في الإضاءة^(٢) وكانوا يستخدمونه أيضًا في أغراض صحية وفي دهان أجسامهم كما ذكر « استرابون » كذلك استخدموا من البشنيين « اللوتس » زيتا .

أما أشهر نباتات الزيت فهي الزيتون ، وعرف الزيتون في مصر منذ عصر الفراعنة وإن كان استعمال ثماره كغذاء أكثر من استخدام زيتيه ومع قدوم الإغريق لمصر انتشرت زراعته انتشارًا واسعًا في أرسنوى .

وإن كان استرابون يرى أن نوعه غير جيد ولقد استورد زيت الزيتون منذ العصر البطلمي من بلاد اليونان ، وفرضت الحكومة ضرائب باهظة على الاستيراد حماية

P. Oxy. 1289.

(١)

(٢) هيرودت يتحدث عن مصر - ترجمة صقر خفاجة ص ٢٠٤ .

استرابون في مصر - ترجمة وهيب كامل ص ١٣٠ . P. Oxy. 2135.

للصناعة المحلية التي كانت احتكارًا حكوميًا ولقد استورد أبللونوس^(١) من سمرنا زيتًا لبيعه في أسواق الإسكندرية كذلك عمل الكهان في المعابد باستخراج الزيوت وإن كان يبيعه للجمهور محرمًا في العصر البطلمي .

وازداد الطلب على زيت الزيتون خلال الفترة الرومانية البيزنطية واستخدم زيت الزيتون في الطعام ، أما بقية الزيوت فقد استخدمت في الإضاءة ولقد أرسل شخص من أكسرنخوس «البهنسا»^(٢) جرتين زيت ، أحدهما للطعام والأخرى للاستعمال كوقود للمصابيح .

وكان للجمنازيوم «معهد التربية» يحتاج لكميات كبيرة من الزيت وتحفل البرديات بطلب جرار الزيت الجيد ، وبيع الزيت إما بالجرة أو السيستر أو المتر كما في إحدى البرديات الخاصة بالجمنازيوم «معهد التربية» وكانت الأنونا الحربية^(٣) المتعلقة بالفرق تحصل على مقادير عينية من الزيت كضرائب ، كذلك تقاضى عمال في حرف مختلفة جزء من رواتبهم زيتًا^(٤) ففي هيرموبولس «الأشمونين» تقاضى ثلاث عمال عملوا لمدة ١٥ يوما ٣ سيستر وتقاضى رسام نظير عمله في الرسم ٢ سيستر أيضا وعمال بناء نظير نقلهم لطوب حصلوا على ٥, ٥٠ سيستر .

وامتلكت الكنائس في العصر البيزنطى معاصر للنبيذ وقام الرهبان بالعصر إما بأنفسهم أو بتأجير معاصرهم في مقابل جزء من المنتج ، فأجرت معصرة الزيت في دير في مقابل حصول الدير على ثلثي الإنتاج وربما كان الزيتون ملكًا للدير ، والذي قام بعملية العصر حصل على ثلث إذ لا يعقل أن يستولى الدير على ثلثي المحصول مقابل العصر فقط .

أما الإقطاعات الكبرى فكان لها معاصر زيوتها ، ففي إقطاع أبيون جرى شراء

(١) أحد كبار القطاعين في العصر البطلمي .

P. Oxy. 1665.

(٢)

P. Oxy. 1297.

(٣)

P. Oxy. 1043.

(٤)

حجر للمعصرة في قرية برديدوس الكبرى ودفع ثمنه^(١) ١٤,٧٥ صولدا إلا ٣,٢٥ قيراط، وفي كل إقليم وجدت أكثر من معصرة^(٢) للزيت وكان الإيجار يختلف تبعاً لحجمها، ففي أكسرنخوس أجرت معصرة النبيذ بصولدا في عام ٥٦٧ وأجرت أخرى ١٢ قيراط وأحياناً كان صاحب المعصرة يحصل على إنتاجه عيناً من الزيت، فحصل أحد أصحاب المعاصر على ٦٠ سيستر زيت و ٦٠ قطعة صابون، ومن المعروف أن صناعة الصابون ترتبط بالزيوت.

وكان ثمن الزيت يتوقف على نوعه وجودته وفي القرن السادس بيعت ٥ جرار من زيت الزيتون بثلاث صولدا، ولقد جرى استيراد زيت من أسبانيا^(٣) واليونان. أما عن الضرائب فجرت الإشارة إلى ضريبة دفعها صناع الزيت مقدارها ٣٠٠ ميراد شهري إلى جانب ٢٥ دينار سنوياً.

صناعة النبيذ:

زرع المصريون الكروم منذ عهد بعيد، وكان الكهنة في العصر الفرعوني يتناولون شراب النبيذ كما ذكر هيرودت وإن كان المشروب القومي آنذاك هو الجعة المستخرجة من الشعير، وفي العصر البطلمي أصبح المشروب الرئيسي هو النبيذ.

وزرعت أراضي عدة بالكروم وخاصة في منطقة أرسنوى وفلاذلفيا، ولقد فرض البطالة رسوم عالية على النبيذ المستورد لحماية النبيذ المصري ولقد استمر النبيذ هو المشروب الأول بالنسبة للعامة والخاصة في العصر الروماني ثم البيزنطي، وأغلب المراسلات المتبادلة بين الأصدقاء والأقارب تتناول طلب جرار النبيذ وأنواعه وأثمانه وعصره^(٤) وصناعته وشحنه، وكانت الأراضي التي تزرع كروم عادة يلحق بها معصرة

-
- | | |
|---------------------|-----|
| P. Oxy. 1913. | (١) |
| P. Oxy. 1043. | (٢) |
| P. Oxy. 1924, 1862. | (٣) |
| P. Oxy. 1131. | (٤) |

للنبذ كما حدث بالنسبة لأراضى أبيون^(١) وكما كان يحدث عادة بالنسبة لأراضى الكروم التى تخص الكنائس^(٢) والأديرة خاصة ، فدير فى هيرموبوليتا فى طيبة قام الرهبان بعصر وتعبئة النبذ فى جرار وإرسالها إلى الإسكندرية وفى المتحف القبطى معصرة خشبية للنبذ تعود للعصر القبطى ، وأحياناً العامل الذى يشتغل بزراعة العنب كان يشتغل أيضاً فى عصره ، ففى أحد العقود قام شخص بالعمل لدى شخص فى زراعة العنب ثم عصره مقابل ثلث المنتج ، كذلك حصل العمال فى مصانع النبذ على جزء من أجرهم فى شكل نبذ^(٣) وجزء كبير من العقود التى تتضمن أجوراً عينية للعمال تضمنت نبذ . فجزء من أجور العمال فى زراعة الكروم حصلوا عليها ٥ ، سيستر يومياً مقابل عملهم ، بل إن البحارة والملاحين والحراس حصلوا على جزء من أجورهم العينية نبذ ، وإيجارات بعض الأماكن كان جزء منها أيضاً يتضمن نبذاً ، كما حدث فى تأجير سفينة ومطحنة غلال .

وحصلت الكنائس على هبات من النبذ ومنح المساجين فى الأعياد مقادير منه وجزء جمع ضرائب عينية لصالح الأنونا^(٤) الحربية من النبذ فحصل جندى من أكسرنخوس على لتر نبذ يومياً .

صناعة الخبز :

اهتمت الإدارة البيزنطية اهتماماً كبيراً بوصول الخبز إلى المستهلكين من عامة الشعب فإن نقصه يؤدى إلى نشوب الاضطراب وكان لشعب الإسكندرية أنونا خاصة ، حيث وزع الخبز بالمجان وجرى إيقاف تلك الضريبة فى الفترة التى نشب فيها

(١) P. Oxy. 1298, 2135.

(٢) P. Masp. 67168.

(٣) P. Oxy. 1888, 1893.

(٤) P. Oxy. 2114. حصلوا على النبذ عينا وأحياناً حولوه لضريبة نقدية فخبروا بين دفع ٦٥ دينار على كل سستر أو دفع عتبا ، ورد فى بردية رقم ١٦٦٠ أيضاً .

اضطرابات كما حدث ٥٤٢^(١) حتى صادر هغنستوس مؤنة^(٢) الإسكندرية بسبب الشعب الذي حدث نتيجة لطرده الأسقف « برتيريوس » وكان العمل في صناعة الخبز في الإسكندرية عن طريق السخرة ، وكان أهم أعمال الاثنارخوس Eutheniarchs مراقبة المخازن وإمداد المطاحن بالغللات وعلف الماشية ولقد ذكرت إحدى البرديات أن بمدينة أكسرنخوس ٦ اثنارخوس Eutheniarchs كان عليهم إمداد المطاحن بما مقداره ٢٠ أردبًا من القمح يوميًا ، وإمداد الخبازين بالغللات المطحونة ولما شيتهم بالعلف^(٣) .

وكانت عملية صناعة الخبز تمر بمرحلتين الطحن ، وصناعة الخبز ، وتملكت الدولة عددًا من المطاحن كذلك تملك الكنائس عددًا آخر إلى جانب المطاحن الخاصة ، وأحد أديرة أكسرنخوس « البهنسا » كان له أهراء خاصة وطاحونة غلال ومخبز به ٤ أفران وقام الدير بتأجيرها لأحد الأفراد في مقابل ٣ صولد بالإضافة إلى ٣٠ بيضة و ٣ دجاجات في الأعياد ، كذلك منح العامل أو الحارس كمية من الخبز كهدية .

وكان من يمتلك طاحونة يلحق بها عادة مخبزًا ، ففي أكسرنخوس أجرت طاحونة ومخبز وملحقاتها بإيجار سنوى مقداره ١٣ صولد وفي عدد من العقود كانت الإيجارات يومية ، وأجرت طاحونة ومخبز من نفس الإقليم بمبلغ ٣٧ قطعة فضية ، وفي برديات أخرى أجرت المخازن وحدها فبلغ إيجار المخبز ١,٥ صولد إلى ١٢ قيراط شهريًا ومخبز آخر دفع إيجار سنويًا له مبلغ ٢٦ أردب و ١٣ قدح .

والحق بالضبياع الخاصة مخازن وإن كانت فيما يبدو وتوَجَّر لأفراد إذ بلغ إيجار المخبز في أراضى أبيون ٥٥ أردب قمح .

ولما كانت هناك رقابة إدارية على المطاحن والمخازن فتحت على أصحاب المخازن إبلاغ مسئول الأسواق Logistes بما لديهم من الغلال المطحونة ، وكان الخبز يباع

Johnson: Op. Cit. P. 216.

(١)

P. Oxy. 2145, 908.

(٢)

P. Oxy. 1912.

(٣)

بالرطل وحصل الجندي على ٤ أرتال خبز يوميًا ، كذلك حصل عمال المخابز على جزء من أجورهم في شكل خبز وعدد من العاملين كعمال المزارع والعاملين في الصناعات تضمنت مرتباتهم عدة أرتال من الخبز .

ولم يكن عمل المخابز قاصرًا على عمل الخبز بل تعداه لصناعة الفطائر والحلوى بل إن الخبز نفسه صنعوا منه أشكالاً عدة^(١) . أما في المنازل في القرى فإنه كان يجري طحن الغلال بمطاحن يدوية وإعداد الخبز في الأفران المنزلية كما يحدث الآن ، وفي المتحف القبطي طاحونة حجر بدائية وقادوس حيث عثر على عدد كبير منها بمنازل القرى وفي بعض الأديرة الصغرى .

* * *

البناء وصناعة التعدين

المحاجر :

شاهدت مصر منذ العصر الفرعوني حركة إنشائية ضخمة ولا تزال الأهرامات والمعابد والصروح الرائعة والتماثيل الجميلة الدقيقة الصنع تؤكد عظمة العامل المعماري المصرى وتعكس المدى الرفيع الذى وصل إليه فناني ذلك العصر .

ولقد اعتمد الفراعنة على ما حبت به الطبيعة مصر في محاجر فاستخرجوا حجر الجرانيت والبروفيرييه حجر السماق أو الرخام الأحمر والألبستر والحجر الجيري^(٢) واستخدموهم في البناء واستعملوا البروفيرييه « حجر السماق » والأماستس والمرمر في صناعة تماثيلهم ، ويذكر « هيروت » أن المحاجر انتشرت في سلسلة الجبال التي تواجه ممفيس كذلك في مناطق البحر الأحمر وأسوان .

وفي العصر البطلمي أصبحت المحاجر والمناجم احتكارًا للملك وقامت المعابد بعمل الطوب وقطع الأحجار^(٣) ، وفي العصرين الروماني والبيزنطي خضعت المحاجر

P. Oxy. 1655.

(١)

(٢) هيروت يتحدث عن مصر ، ترجمة صقر خفاجة ص ٢٩١ .

(٣) إبراهيم نصحي ، تاريخ مصر في عصر البطالة ص ٤٦ .

لإشراف الدولة وسيطرتها وسخر المجرمون للعمل فيها^(١) إلى جانب أعداد كبيرة من العمال الأحرار بعضهم عمل فيها بطريق السخرة وبعضهم بعقود حيث دفع لهم أجر مقابل عملهم ، وفي الجزء الأول من القرن الرابع ذكرت مدفوعات مالية أو ضرائب فرضت على القرى خاصة بالمحاجر والتعدين^(٢) وانتشرت المحاجر في العصر البيزنطي في المنطقة الممتدة من موانئ البحر الأحمر مثل ميوس هيرموس « أبو شعر قبل » وبرنيقية ولقد أقام البيزنطيون حامية هناك لحمايتها . كذلك وجد عدد من المحاجر في سقارة وأرمنت وكلايشة وأنطونيوبولس « الشيخ عبادة » وما زالت محاجر هذه المنطقة تستخدم إلى الآن وذكر أسترابون^(٣) أن بانابولس « أخميم » محلة قديمة للحجارين .

ورغم استمرار محاجر الألبستر والجرانيت في العمل فإن إنتاجها يبدو محدودًا أما الأبنية فاعتمدت أساسًا على الحجر الجيري والرملي والتماثيل كان إنتاجها محدود واستخدموا الجبس الجاف واللبن والحجر الجيري والأماطات ، ولم يستعمل الجرانيت وكان يؤتى به من سقارة إلا في حالات معدودة فوجدت بعض قطع نادرة من حجر البروفريه « الساق » ولقد حرص أباطرة بيزنطة على الحصول عليه وكان يوجد بكميات قليلة من منطقة جبل الدواسر ولقد اضطر^(٤) « جستنيان » لأخذ أعمدة من روما لوضعها في منشآته في القسطنطينية لندرتة آنذاك .

والألبستر استخرج في القرن الرابع من بنى سويف وأسيوط والفيوم ومناجم قرب الإسكندرية وصنع على نطاق محدود وورد ذكر منضدة مصنعة منه تعود للقرن السادس .

أما المرمر فنذر استعماله وأغلب ما وجد منه استورد من الخارج فتمثال « جوليان » المرمرى الذى أقيم في الإسكندرية كان مرسلاً من القسطنطينية وقدر المرمر المستورد بالقدم وسعر القدم بـ ٤٠ دينار ، أما المادة الأساسية فى المنشآت فكانت الحجر

(١) Johnson: Op. Cit. P. 311.

(٢) P. Oxy. 2058.

(٣) أسترابون في مصر - ترجمة وهيب كامل ص ١٠٦ .

(٤) Johnson: Op. Cit. P. 312.

الجيرى واستخرج من محاجر كلابشة وأكسرنخوس « البهنسا » وأنطونيوبولس « الشيخ عبادة » تمتد محاجره على الضفة الشرقية للنيل في مصر العليا ، ولقد استخدم الرخام والبازلت في تشييد الكنائس المعلقة بوادى سرجة ، القديسة « باربرة » في حصن بابلون ولكن في الغالب أحد من المعابد المصرية أو اليونانية الرومانية ومن الأبنية التي استعمل فيها الجرانيت كالدير الأبيض في سوهاج ، فقد أحضرت أغلب أعمدته الجرانيتية من الآثار الفرعونية .

ولقد وردت الإشارة في عدد من البرديات إلى استيراد حجارة من فرجينيا وباريوس في اليونان ، وكان العامل في المناجم إذا ما استبعدنا المساجين والعاملين عن طريق السخرة يتقاضى في حدود ٣٠٠ ميراد دينارى يومياً ، وكان ثمن حجر البناء من ٦٠٠ - ٧٥٠ ميراد دينار وبيع ١٥٠ حجر بصولد إلا ٥ ، ٤ قيراط ولقد تحملت القرى ضرائب العمل في المحاجر ، ففي القرن الرابع دفعت إحدى القرى ضرائب لصالح العمل في المحاجر مقدارها ٦٤٠٠ أردب^(١) بواقع ١٢,٢٥ للأديرة ، كذلك دفعت ضرائب للنقل بالدواب خاصة بهم .

ولقد استخدم الحجر الجيري والرملى الصلب في تشييد أغلب المدن وكان تخطيط المدن يجري في الغالب وفقاً للنسق اليونانى على شكل خطوط متقاطعة وزوايا قائمة ذات أعمدة يقطعها شارعان أساسيان أحدهما من الشمال إلى الجنوب والآخر من الشرق إلى الغرب يتوسطه السوق Agora وكل حى قسم إلى عدد من الوحدات السكنية ، وكانت المنشآت العامة من الحجر الجيري هى وسور المدينة وإن استخدم الطوب أحياناً ، كذلك رصفت الطرقات بالحجارة أما المنازل فكانت من الطوب المحروق والطوب اللبن وإن كان بعضها قد بنى من الحجارة وأغلب المدن يعود إنشاؤها للعصر البطلمى واحتفظت بعمارتها ذات الطابع اليونانى .

وفي العصر البيزنطى ظهر ما يعرف بالطراز القبطى وخاصة في العمارة الدينية

P. Oxy. 1905.

(١)

ولقد استخدمت ثلاث طرز في المنشآت الدينية في ذلك العصر وهي: (١) البازيليكي والبيزنطي والقبطي، أما منشآت القرى فقد احتفظت بطابعها المحلي وبنيت أغلب دورها من اللبن والأغصان الخشبية.

ولقد اهتمت الدولة بصيانة وتجديد المباني العامة سواء في العاصمة أو الأقاليم وأنشأ الجديد منها مثل الحمامات ومباني السناتو وحلقات السباق، واهتمت بزخرفتها وتزيينها وطلائها (٢) كذلك اهتم الأفراد وخاصة من الطبقات العليا بإنشاء المنازل والقصور وتوفير وسائل الراحة، وكل هذا تطلب عدد كبير من العمال المهرة من بنائين إلى عمال طوب (٣) ونقاشين ورسامين وصناع موزايكو « قيشاني » ونجارين وحدادين (٤) وكل هذه الفئات انتظمت أيضًا في شكل نقابات وتحددت مسؤوليتها تجاه الدولة وكان التعامل معهم في الغالب عن طريق نقاباتهم.

وتمدنا البرديات بمعلومات وافية عن بناء المنشآت العامة وتكاليف إنشائها وكان أمر الإشراف على المنشآت العامة وصيانتها يوكل إلى Logistes مسئول السوق فكان عليه استئجار العمال اللازمين للقيام بأعمال الإصلاح والترميم وعمال البلاط والرسامين لطلاء ورسم الحوائط وزخرفتها.

فعهد لأحد الرسامين ويبدو أنه كان مهندسًا معماريًا أيضًا بترميم ورسم حمام «تراجان» و « هادريان »، وقد ازداد الاهتمام بأمر الحمامات العامة بعد إختفاء دور الجمنازيوم « معهد التربية » وكان يتردد عليه عدد كبير من الأفراد، ويتضح من الوثيقة أن معماري ذلك العصر امتلكوا من المواهب ما لا يقل عن سابقهم، فالحمام مكون من عدة حجرات مزينة بالأعمدة ذات التيجان الكورنثية الجميلة وصنابير للمياه الباردة وأخرى للماء الساخن وغرفة للبخار وفي بعض الحمامات أضيف مكان للنساء، ولقد

(١) الطراز البازيليكي : يستمد أصوله في ساحة العدل الرومانية وكان البناء يتألف من ساحة مستطيلة الشكل يقيمها صفان من البواكي إلى ثلاثة أروقة كان الأوسط أكثرها اتساعًا.

(٢) P. Oxy. 2040.

(٣) P. Masp. 67110.

(٤) P. Oxy. 1967.

جرى تزيين الحوائط بنقوش بارزة ثم لونت بالألوان ولقد تقاضى الرسام المبلغ الذى يحتاجه لإعادة ترميم ورسم الحمام وقد بلغ ١٠ آلاف دينار^(١).

ونفس الأمر تكرر فى بردية أخرى إذ دفع مسئول السوق مبلغ قدره ٥٠ تالنت و٤٥ دينار بخصوص إصلاح حمام ومبالغ أخرى بخصوص ترميم مبنى للكاتبول والأسوار فى إحدى المدن^(٢)، ولقد جرى زخرفة أغلب المباني بنقوش جميلة باردة وخاصة فى الشرفات والأفاريز ومداخل الأبواب.

ولقد صورت الأساطير والقصص اليونانية فى الفترة البيزنطية الأولى ثم بدأ يغلب الطابع المسيحي فيما عرف^(٣) بالفن القبطى الذى بدأ فى القرن الخامس وأحسن مثال له مباني أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » وبازمنت ، ولقد بدا فن العمارة فى التدهور عند نهاية العصر البيزنطى ؛ لذلك اهتموا بإنشاء حلقات السباق فى مدن كل إقليم إذ انقسم أهل مصر كما فى القسطنطينية إلى فريقين ، فريق يؤيد الزرق وفريق^(٤) يؤيد الأخضر ، وفى إحدى البرديات ورد ذكر نفقات إنشاء حلبة السباق فذكر غراء للنجارين بمبلغ قدره ٢٥ ، مبنا ١٥٢ درخمة وتراب حديد ٢٠٠ درخمة ، أحياناً كان يجرى إنشاء

(١) P. Oxy. 890.

(٢) P. Oxy. 1104.

(٣) الفن القبطى : يطلق على فن تلك الفترة اسم الفن القبطى وهو فن مسيحي وضع تميزه فى فنون الفرسكو والتحف ، ولقد تأثر هذا الفن بالفن الإسكندري والسورى والفارسى فى موضوعاته وهو لا يرقى لفنون العصر السابق إذ أهمل النسب التشريحية واتجه إلى الرمز ورسومه ركيكة محدودة الألوان ، سعاد ماهر : الفن القبطى .

(٤) فرق السباق : كان أهل القسطنطينية مقسمين منذ عهد لا نعرفه إلى أقسام أو أحياء ديات أربعة تسمى الأزرق والأخضر والأبيض والأحمر ما لبث الأخير أن اندمجا فى الاثنى الأولين ، وهى هينات بلدية تحكم نفسها وكانت مقسمة إلى هيتين مدنية وعسكرية ووقع شرك القسطنطينية تحت سيطرتهم وتحولت برامجه لمناقشات بين أنصارهم . انظر ستيفن رنسان الحضارة البيزنطية ص ٧٥ و٧٦ .

وبناء تلك الحلقات على حساب الأهالي كما حدث مع أبيون إذ كان مسئولاً عن تصليح حلقة للسباق في أكسرنخوس^(١) ودفع الأهالي أعباء خاصة بالحمامات

أما المنازل فأغلبها أنشأ من الطوب الأحمر أو اللبن وبعضها من الطوب والحجارة ولقد اهتم الأفراد بمنازلهم ونشيدوها وفي الغالب كان يعهد لشخص بالقيام بعملية البناء كاملة كالمقاولين في العصر الحديث ، إذ تذكر إحدى البرديات القبطية حسابات بناء عهد إليه بناء منزل فنجد الرجل يقوم بحفر الأساسات ثم إحضار الطوب والبناء واستخدام نجار للأبواب والأجزاء التي تحتاج للأخشاب وفي النهاية يسلم المنزل بعد إنشائه ، « الجزء الذي قمت ببنائه » استغرق يوماً ، الأرض التي أزلتها استغرقت يومين مع نقل الأنقاض بالحميز للكهف ، الأبواب التي ابنيتها والتي صنعها النجار والمسامير من القس « أبو ثيودور » وحساب الطوب الذي استعملته .

ولقد ازداد الطلب على الطوب^(٢) وتبع ذلك الاهتمام بالصناعة فانتشرت مصانعه وأفرانه في جميع المدن والأقاليم بل إن المصانع كانت تقام في داخل المدينة ، ففي أكسرنخوس « البهنسا » سعى عدد من الأشخاص لاستئجار أرض من كنيسة لإقامة مصنع للطوب^(٣) وذكروا أن المكان قرب مزار الشهداء وتعهدوا بدفع الإيجار الذي تطلبه الكنيسة ، وكانت هناك نقابة لعمال الطوب والبنائين مسئولة عن تعاملهم المالي وأدائهم لعملهم وفي قرية ناميتي في أكسرنخوس « البهنسا »^(٤) والتابعة لأبيون ترك عمال الطوب عملهم قبل أن يتموه ، فأمر الكومارخ رئيس النقابة بإحضارهم لإنهاء عملهم وكان العامل في صناعة الطوب يحصل على أجره وفقاً للكمية المنتجة فعامل يحصل على ٦ آلاف درخمة مقابل إنتاج ٤٠,٠٠٠^(٥) طوبة ، وبيعت ١٦٠٠ طوبة بصولد^(٦) ، أما الطوب اللبن فبيعت ٣٠,٠٠٠ طوبة بصولد إلا ١,٧٥ قيراط .

P. Oxy. 2153 - P. Oxy. cy LVI.	(١)
P. Oxy. 940.	(٢)
P. Oxy. 1560.	(٣)
P. Oxy. 2058.	(٤)
Milne: Op. Cit P. 160.	(٥)
P. Oxy. 2143.	(٦)

وكان عمال البناء يحصلون على أجور عينية أو نقدية وفقًا لعملهم وأحيانًا كان العامل يتعهد بالإقامة عام كامل في مكان عمله ، ففي أكسرنخوس « البهنسا » سجل رجل للعمل لمدة سنة كبناء^(١) ، ويبدو أن على العامل الحصول على ترخيص من الإقليم الذى ينوى العمل به فحصل عمال بناء على أجر مقداره ٣ أردب قمح وصولد إلا ٥, ٤ قيراط مقابل عمل كل منهم في بناء منزل لمدة سنة ، ودفع لبناء آخر في القرن الرابع أجر قدره ٥٠٠ دينار يوميًا لبناء منزل وبعض الأجور كانت عينية ، فحصل اثنين من البنائين على أجر مقداره ١٢ أردب قمح لأحدهما والآخر ١٣ أردب .

وأحيانًا كان بناء الطوب يأخذ أجره وفق عدد الطوب فالعامل المستخدم لبناء ٢٠, ٠٠٠ طوبة يحصل على ٤٠ صولداً إلا ١٤ قيراط و١٢ كيله قمح ، وبعد انتهاء البناء كان يجرى دهان المنزل بالملاط وكانت المساحة تقاس بالذراع ، ويضرب الطول في العرض للحصول على ثمن المتر المربع من الدهان كما حدث في دهان حمام في أكسرنخوس « البهنسا » حيث قام النقاش بقياس الحوائط قبل البدء في الدهان لحساب التكاليف ، وفي الفيوم بلغ ثمن الملاط المستخدم في إحدى المنشآت ٥, ٥ صولداً وتقاضى أحد عمال الملاط أجرًا مقداره ١٥٠٠ ميراد دينار .

وجرى تزيين بعض المباني بالفسيفساء وكانت الفسيفساء البيزنطية مشهورة بجماها وإتقانها وإن لم يكن هذا الطراز منتشرًا على نطاق واسع في مصر ، وفي فقط تقاضى عمال الفسيفساء عن كل ذراع مبلغ ٦ درخمة و ٦ أوبل .

المناجم والتعدين :

اهتم البيزنطيون باستغلال المناجم سواء ما يتعلق منها بالأحجار الكريمة ونصف الكريمة أو مناجم المعادن الثمينة كالذهب والفضة أو المستخدمة في الصناعات أو الأثاث كالحديد والنحاس والبرونز ، وكانت المنطقة الممتدة بين ميوس هرموس رأس أبو شعر قبلى وبرنيقة إلى أبللو ثوبولس والقُصير تمتاز بمناجم الزبرجد والزمرد والذهب .

P. Oxy. 2145, 2007.

(١)

كذلك وجدت مناجم للزبرجد في قوص وكيوبتس « فقط » وذكر استرابون أن العرب كانوا يحفرون دروبًا عميقة لاستخراجه هو وأحجار أخرى ثمينة .

واستخرج الزمرد من مناجم قرب سيناء كذلك وجد في أسوان أحد المناجم الكبرى للزمرد وفي كل من فقط وجبل زبرا أيضًا . واستخرج الفيروز من سيناء أما الأحجار النصف كريمة كالعقيق فمن أرمنت هو وحجر الأمتاست « حجر المحبة » .

والبللور الصخري كان يؤتى به من بعض مناطق البحر الأحمر والقلزم وكان يمتاز بشفافيته وذكر اليمبيدورس في القرن الرابع أنه لم يكن يسمح بزيارة المناجم إلا بإذن امبراطوري ، أما المعادن فوجدت مناجم الذهب والنحاس في سيناء وفي العلاق على مقربة من أسوان ، وظلت مستخدمة للعصر الإسلامي أما الفضة فوجدت في كيوبتس فقط وهيرموبولس « الأشمونين » وعثر في أبو قير على قضيبين فضة عليهما اختام لاتينية ويونانية .

واستخرج الحديد^(١) من وادي حلفا وكريميا واستخدم في استخراج الحديد ٢٥٠ - ٦٥٠ م وفي ٣٤٩ م فرضت ضريبة في هيرموبولس « الأشمونين » على المناجم مقدارها ١٢ و ٢٥ درخمة على الأرورة وكان الهدف منها استخدام عمال في المناجم وليس معروف مدى تطبيق هذا الإجراء في بقية الأقاليم ، ولقد استخرجت الفضة والذهب والحديد والنحاس والبرونز ، واستورد كذلك العاج وسن الفيل من أثيوبيا ، واللؤلؤ والبللور من الهند ، والنحاس من جالاتيا^(٢) ومن قبرص ومن بلاد الغال ، والقصدير من أسبانيا وبريطانيا .

وبالنسبة لصناعة الأحجار الكريمة فقد اشتهرت الإسكندرية بقطع الأحجار وصياغتها فذكر بلاديوس قسيس في الإسكندرية كان ماهرًا في قطع الأحجار الكريمة وذكر في البرديات طرق صناعة البللور وتنقيته ، وصناعة اللؤلؤ بل وتقليده ، وكان المشتري يسأل عادة عن المصدر الذي جاءت منه الأحجار الكريمة للتأكد من عدم غشها .

P. Oxy. 1967, 84.

(١)

P. Lond. X. 9.

(٢)

وكانت الأحجار الكريمة توزن عادة بالقيراط ويقيم سعرها على هذا الأساس ، وقوائم المهر تضمنت ما تحويه من مصنوعات وأحجار كريمة ووزنها ، وفي عقد زواج من أكسرنخوس « البهنسا » تضمن قلادة بأحجار كريمة توزن ٣٠ قيراط ومشبك بخمسة أحجار كريمة ثبت على إطار ذهبي وزنه بدون أحجار ٤ قيراط وزوج من الأقراط مرصع بخمسة عشر لؤلؤة يزن بدون اللؤلؤ^(١) ٣ قيراط ويبيع مجموعة من الأحجار الكريمة تحتوى على لؤلؤة كبيرة بـ ١٣ صولد ، وبيع الزمرد بـ ٥٠٠ صولد ، وصدرت أحجار مصر إلى جميع أنحاء العالم .

واستخدم العاج في صناعة الأمشاط حيث نقشت بأشكال أسطورية وصنعت منه كذلك أواني الكحل وبعض الصناديق والأبواب وخاصة أبواب الكنائس التي طُعِمَتْ بالعاج وأرسل البطريق كيرلس إلى القصر الامبراطورى بعض الصناديق المطعمة بالعاج^(٢)

الذهب والفضة :

استخدم الذهب والفضة في أغراض عدة ، فضربوا في شكل عملة وصيغوا في شكل حلل صنعت من الفضة أطباق عمت شهرتها العالم ووجدت لها سوقاً رائجة في القسطنطينية ، ولقد حاولت مدن إيطاليا تقليدها وخاصة مدينة كمبانيا ولكن لم تستطع أن تحاكي دقة صناعة الإسكندرية ، وصنعت أيضاً أطقم موائد من الفضة وإن كان هذا مقصوراً على الأثرياء وباع أحد رجال الدين طبقاً فضياً بمبلغ ٢١٦٠^(٣) ميراد .

ولقد ورد في البرديات جمع ضرائب فضية وذهبية ، ففرضت ضريبة على القمح بلغت ١,٥ أوقية فضة على كل ١٠٠ رطل ، ومجموعة إيصالات من هيرموبولس ٣٨٥م عن مدفوعات ذهبية على الأرض بلغت ٢ جرام على الأرورة حيث جمعوا ما يقرب من عشرة أرطال ذهب^(٤) .

(١) P. Oxy. 1273.

(٢) الباز العرينى : مصر البيزنطية ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٣) P. Oxy. 311.

(٤) P. Oxy. 2002 P. Masp. 10146.

ولكن هذه الضريبة لم تكن من الضرائب الدائمة إذ يبدو أنها دفعت كلها دعت الحاجة .

وذكر في برديات القرن الرابع أن ١٢ صولد تعادل ٢ أوقية و ١٠ جرام أى أن الصولد في نفس القرن كان وزنه من $\frac{1}{4}$: ٥ : ٤ جرام ذهب وسنوضح ما يختص بالعملية في الباب الخاص بالتجارة ، وكان الذهب والفضة يوزنان بالرطل والأوقية والجرام ، وبعد تصنيعه بالقيراط ، ولقد حدد مرسوم « دقلديانوس » أسعار الفضة والذهب .

وكانت قيمة الفضة الخام ٣١ دينار والمصنعة ٦٢ وفقاً لمرسوم دقلديانوس^(١) وقد قامت نقابة صناع الفضة في « أنطونيوبولس » بالقسم على تنفيذ القرار « إننا نقسم لسادتنا «دقلديانوس» و « مكسيميان » القياصرة النبلاء أنه قد بلغنا وفقاً لأوامر حاكمنا أن ثمن الرطل من الفضة المصنعة ٦٢ دينار ، والسبيكة « الفضة الخام » ٣١ دينار ونقسم أننا لن نرتكب أى حالة غش وسنخضع لقسمنا »^(٢) .

ومن الواضح من النص أن الصانع يتقاضى عن الصياغة ما يعادل قيمة الفضة وكان أعضاء النقابة الذين أقسموا أعضاء في سناتو أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » في نفس الوقت ، كان صياغ الذهب والفضة كغيرهم من أصحاب الحرف قد انتظموا في نقابات خضعت لإشراف مسئول السوق Logistes وكان عليهم إعلانه بما لديهم من المعدن كما حدث من نقابة صياغ أكسرنخوس .

وكان هناك وزن من أوزان الذهب وهو الوزن الخاص يطلق عليه وزن صياغ الذهب وهو أقل قليلاً من الوزن المعتاد بما يقرب من ٥ , ٢ قيراط على الصولد ، إذ عادة تضاف إليه نفقات الجمع ونفقات البنك^(٣) .

ولقد اهتم الصياغ بصناعتهم فصنعوا من الذهب والفضة أشكالاً عدة ، فصنعوا قلائد وخواتم وأقراط ومشابك على شكل عناقيد الذهب حبات والزهور ، وصيغت

(١) صدر القسم في ٣٠١ م .

P. Oxy. 311.

(٢)

(٣) P. Oxy. 2002. بالنسبة لأوزان الذهب أرجع للفصل الخاص بذلك .

في أشكال مسيحية فصنعوا صلبان ذهبية وأيقونات على شكل العذراء والمسيح ، وكان قيمة المصوغات يتوقف على وزنها وصياغتها فبيعت قلادة ذهبية بثمن ١٥ صولداً إلا ربع وعُقد وزن ٤ قراريط بصولداً وخاتم ذهبي بثمن ٨ قراريط وحلقتين بثمن ٢ صولداً وتاج ذهبي بصولداً^(١).

وصنعت من الفضة أكواب وشمعدانات فضية ومباخر إلى جانب الحلى ، ولقد عثر على عدد من المصنوعات الفضية والذهبية محفوظة بالمتحف القبطى وعدد من المتاحف الأخرى ، أما النحاس والحديد والبرونز والقصدير فقد اشتهر المصريون منذ القدم بمقدرتهم على سبكهم واستخدامهم في أغراض مختلفة ، فبعضها دخل في الأغراض المعمارية كالحديد والقصدير والنحاس الذى صنعت منه المواسير والصنابير التى استخدمت في الحمامات إلى جانب أنابيب من الرصاص المطلوبة بالقصدير ولقد بلغ وزن الرصاص والقصدير الذى يبيع لإعداد أنابيب أحد الحمامات ١٢ رطل رصاص و ٣ قصدير^(٢) وأصدر عامل الرصاص إيصالاً بقيمته سُلم إلى Logistes مسئول الأسواق ، وفي بردية تتعلق بإنشاء حلبة سباق استخدم تراب حديد وزنه ٢٢ مينا و قيمته ٢٠٠ درخمة ، ولقد^(٣) اختصت كل طائفة تعمل بمعدن معين بنقابة فهناك نقابة الحدادين ونقابة صانعى النحاس^(٤) وكان يدخل في اختصاصها معدن البرونز أيضاً ، فقد دفعت نقابة صانعى النحاس في أكسرنخوس « البهنسا » إلى مسئول السوق بأن ما لديهم خلال شهر بلغ ١٠ أرتال برونز وعمال الرصاص^(٥) والقصدير انتظموا في نقابة كان لها أفرع مختلفة في أكسرنخوس « البهنسا » وأرسنوى « الفيوم » وهيراقلنيوس وكذلك كان لنقابة الحدادين أفرع في الفيوم وأفروديتو « كوم أشقوة » وأكسرنخوس « البهنسا »^(٦) ولقد دفعت نقابة الحدادين وعمال البرونز عن طريق نقابتهم ضريبة مقدارها ٦ صولداً ،

- | | |
|------------------------------|-----|
| P. masp. 10146. | (١) |
| P. Oxy. 915, 135. | (٢) |
| Milne. P. Oxy. 915, 918. | (٣) |
| Op. Cit. P. 259. | (٤) |
| P. Oxy. 1657. | (٥) |
| P. Masp. 67143-P. Oxy. 1289. | (٦) |

واستخدم البرونز والنحاس في صناعة الأواني المنزلية ، فقائمة جندي هي عبارة عن حقيبة برونزية جمع فيها الأدوات التي يستخدمها في طعامه وكلها من البرونز ومن الواضح أن الدولة هي التي قامت بتسليمها إليه لأنه ورد ذكر حقائب مشابهة لجنود آخرين وتضمنت وعاء طعام عميق ومعانقة وأطباق للأكل ، ووعائين للطعام ووعاء للملح وكانت الحقيبة بمحتوياتها تزن ٢٤^(١) رطل برونز .

وكانت أثمان الأدوات البرونزية ميسورة لعامة الشعب ففي القرن الرابع بلغت أثمان ٢٤ كوب ١٢ ميراد ، و ١٣ كوب كبيرة ٠٣٤ ، وسكينة ٣٠ ميراد و ١٥ مقص^(٢) ٢٥ ميراد ومقصين كبار ١٥ ميراد وصنعت المسامير والمفاتيح من الحديد .

واستخدم النحاس والبرونز في الشمعدانات والمسارج وجرى زخرفتها بنقوش مفرغة وبارزة لطيور وحيوانات بل وأشكال آدمية ، وصنع من البرونز أواني جميلة على شكل زهرة اللوتس وعلى شكل رمانة ووجدت في أطلال حصن بابلون تمثال لنسر من البرونز يسط جناحيه ويقف شامخاً فوق قرن البركة وهو يعود للقرن الرابع .

ولقد صنعت صنوج من النحاس استخدمت في الطقوس الدينية كذلك قوارير مينا ورغم أن غالبيتها صنع من الفخار فإنه قد جرى العثور على عدد منها من النحاس ، واستخدم النحاس أيضاً في صناعة القدور وكان لها أغطية على شكل طيور وحيوانات وبيعت الواحدة بثلاث قراريط ، كذلك صنعت المكاييل والموازين من النحاس ، أما الحديد فاستخدم في الأدوات الخاصة بالزراعة كالفأس والشرشرة . واشتهرت الإسكندرية والفيوم بصناعتها المعدنية وتهاقت دول أوروبا حتى شبه الجزيرة الإسكندنافية على الحصول على القدور النحاسية المصنعة بمصر .

كذلك اشتهرت مصر بسيوفها ورماحها وحرايبها المصنعة من الحديد والبرونز وفي إدفو اكتشفت سهام وسيوف برونزية وذكرت أنواع أسلحة في قائمة رهونات واشتغل

P. Oxy. 1658.

(١)

P. Lond. 1405, P. Oxy. 11264.

(٢)

عدد من المصريين بتجارة^(١) السلاح والدروع ، وذكر أحد المؤرخين أن الأسلحة المصرية صدرت لكل العالم ، وإن كانت صناعة السلاح قد بدأت في الانهيار خلال القرن السادس ولقد أرسل أسلحة لقورنيه لمواجهة المغيرين ولكن وصف بأنها غير جيدة الصنع ، ولقد بيعت أسلحة أجنبية في أسواق أكسرنخوس في القرن الخامس^(٢) .

□□□□

Milne: Op. Cit. P. 260.

(١)

Milne: Op. Cit. P. 260.

(٢)

الباب الثالث

التجارة

أولاً - التجارة الداخلية :

- ١ - طرق التجارة الداخلية .
- ٢ - مناطق المكوس الداخلية .
- ٣ - النقل الداخلى .
- ٤ - النقل البرى - النهري .
- ٥ - نقل شحنة القمح .
- ٦ - الأسواق الداخلية .

ثانياً - التجارة الخارجية :

- ١ - الاسكندرية .
- ٢ - التجارة مع ولايات الامبراطورية .
- ٣ - التجارة عبر البحر الأحمر .
- ٤ - الموانئ المصرية على البحر الأحمر .
- ٥ - تجارة البحر الأحمر ودور الأحباش والعرب .
- ٦ - الواردات عبر البحر الأحمر .
- ٧ - الرسوم الجمركية على التجارة .
- ٨ - المصارف والبنوك .
- ٩ - العملة .

التجارة

تمتعت مصر بمركز تجارى هام جعل لها مكانة فريدة في التجارة العالمية خلال العصرين الرومانى والبيزنطى .

ولم يكن النشاط التجارى خلال العصر البيزنطى مقصوراً على مجال التجارة الخارجية بل إن الحركة التجارية الداخلية كانت لا تقل أهمية وازدهاراً فيذكر استرابون أن صادرات مصر فاقت وارداتها^(١) .

وعدت مصر آنذاك من الدول القلائل التى تستطيع الاكتفاء الذاتى بما تنتجه وإن عانت نقصاً في الأخشاب والمعادن واتخذت تجارة البحر المتوسط مسارها من الإسكندرية إلى داخل البلاد عن طريق الميناء الخاص بها والواقع على بحيرة مريوط عبر محطة المكس في سيخيديا (كوم النشو شرق كفر الدوار) .

أما تجارة البحر الأحمر فكانت تنقل أولاً عبر ميناء ميسوس هرموس « رأس أبو شعز قبل » وميناء برنيقة (مدينة الحراس) إلى مدينة فقط^(٢) وهيرموبولس « الأشمونين » إلى أن أنشأ « هيدريان » مدينته أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » فتحول إليها طريق التجارة فأصبح الطريق من ميسوس هيرموس إلى أنطونيوبولس ، وإن كانت القلزم قد غدت خلال العصر البيزنطى أهم موانئ البحر الأحمر . واهتمت الإدارة البيزنطية بتعبيد الطرق وإقامة محطات المكوس الداخلية في طيبة وهيرمونيوث (أرمنت) وهيرموبولس « الأشمونين » والفيوم وسيناء وسيخيديا، كذلك قامت بتنظيم حركة النقل عبر النيل وإقامة محطات مكوس نهرية في ممفيس^(٣) (ميت رهينة) وحددت أسعار

(١) استرابون في مصر ، ترجمة وهيب كامل ص ٧٦ .

Milne: Op. Cit. P. 1962.

(٢)

P. Oxy. 1659, P. Flor. 335.

(٣)

الشحنات وأجور المعاملين في النقل البرى والنهرى وسطرت على نقاباتهم وخاصة فيما يتعلق بنقل الأنونا إلى الإسكندرية .

وكان لكل مدينة سوق تجارى تعرض فيه بضائع شتى مصرية الصنع وأجنبية ولقد انتظم التجار أيضًا في نقابات^(١) خضعت لإشراف مسئولى الأسواق .

أما عن حركة التجارة الداخلية فكانت الإسكندرية بحق لؤلؤة البحر المتوسط وأهم موانيه منذ نشأتها وخلال العصرين الرومانى ثم البيزنطى وطوال تلك الفترة التى امتدت قرون لم تفقد مكانتها بل ازدادت أهميتها يومًا بعد يوم وتضاءلت أمامها أهمية الموانئ الإيطالية مثل بيبولى وتحولت إليها الحركة التجارية فى الامبراطورية بسبب حاجة بيزنطة إلى قمح مصر وتجارة الشرق.

ولم تكن الإسكندرية الميناء المصرى الوحيد فهناك عدد من الموانئ الهامة على طريق تجارة البحر المتوسط - حمر مثل القلزم، وميوس هيرموس « رأس أبو شعر » وبرنيقية ولكن فاقتها الإسكندرية شهرة ومكانة ، فكانت بضائع الهند والصين والشرق الأقصى عامة تمر بها فيأتى لها الحرير الغفل من الصين، والتوابل والأعشاب وخشب الصندل من الأقاليم الهندية والمر والعطور من اليمن، وكان جزء من تلك المواد الخام يتم تصنيعه فى الإسكندرية^(٢) ويرسل إلى الغرب بعد ذلك كالأعشاب الطيبة والعقاقير والأحجار الكريمة وجزء آخر يرسل مباشرة لموانئ القسطنطينية ومدن الغرب بعد دفع رسومه الجمركية^(٣) بل أن بيزنطة دفعت جزءًا من أثمان تلك البضائع المستوردة من الشرق فى صورة منتجات صناعة مصر من المنسوجات والبردى وزجاج الإسكندرية الشهير^(٤) .

ولقد سارت الإدارة البيزنطية على نفس النهج الرومانى السابق فى دعم طريق مصر التجارى إلى الشرق وإخضاع المدن والدول التى تقع موانئها على طول الطريق

-
- (١) P. Oxy. 1331.
(٢) روستغنزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية - ترجمة زكى على ص ٢٢٠ - ٢٢١ .
(٣) ستفن رنسمان : الحضارة البيزنطية - ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ص ١٩٦ .
(٤) P. Oxy. 2058 - 183.

إلى الهند أو التحالف معها كاليمن والحبشة وهذه السياسة اتبعتها أباطرة بيزنطة من «قسطنطين» إلى «جستنيان» وخاصة مع ازدياد الطلب على الحرير .

ولم تكن تجارة مصر الخارجية مقصورة على تجارة الشرق الأقصى بل كان هناك جانب آخر لا يمكن إغفاله وهو تجارة مصر مع بيزنطة وولاياتها فقام تجار الإسكندرية برحلاتهم إلى مدن الامبراطورية المختلفة فظهر التجار المصريون في صقلية وبلاد الغال^(١) وبريطانيا وإيطاليا وأسبانيا^(٢) .

وتحدد قائمة «دقلديانوس» تعريفه النقل من الإسكندرية إلى نيكوميديا وأكوبليا وصقلية وأفسوس وسالونيكيا ، وكان أهم ما يصدر لتلك الدول هو منتجات الصناعة المصرية والقمح بعد استيفاء الأنونا .

أما الضريبة العينية المتمثلة في شحنة القمح (الأنونا) المصدرة إلى القسطنطينية فكانت من أهم الأمور التي تشغل الدولة البيزنطية وسخرت لها العديد من الأجهزة بل تحمل مسئولياتها إلى الإسكندرية والقسطنطينية وليس أدل على أهميتها أنها حين تأخر شحنها ٤٠٨ م قام شغب في القسطنطينية^(٣) .

ولقد فرض على وإلى الإسكندرية غرامة مقدارها صولدا على كل ٣ أردب في حالة تأخير الشحنة .

وازدهرت حركة التجارة الداخلية نتيجة لحركة التصنيع التي شهدتها الإسكندرية والمدن في الأقاليم واستهلك جزء من نتائج تلك الصناعات داخلية كالمنسوجات والبردي والفخار والزيت . كذلك وجد جزء من التجارة الخارجية طريقه إلى داخل مصر فذخرت أسواق المدن ببضائع مصرية وأجنبية ، فوجدت في أسواق أكسرنخوس بضائع وصفت في البرديات بأنها بضائع أجنبية كالأسلحة والثياب الدماشية والطرسوسية^(٤) .

P. Oxy. 1924, P. Lond. 1254.

(١)

P. Oxy. 1924 - 1962.

(٢)

Bury: Later Roman Empire P. 217.

(٣)

P. Oxy. 1026.

(٤)

أما بالنسبة للمواد الغذائية فإن مصر كادت تستطيع سد احتياجاتها الداخلية ، ولم يرد ذكر لاستيراد خارجي إلا في بعض الأنواع الجيدة من زيت الزيتون والنبذ^(١) .

ولقد انتظم جميع التجار في الأسواق وفقاً لنوعية تجارتهم في نقابات خاصة لكل طائفة تحمل رؤساؤها المسؤولية أمام الدولة متمثلة في مسئولى الأسواق .

ولقد اتخذت التجارة الداخلية مسارها عبر طرق برية مستخدمة الدواب حيث تكونت رابطة لسائقى دواب الحمل ، كما اتخذت مسارا آخر عبر النيل وهو الغالب وهؤلاء انتظموا في نقابة الملاحين^(٢) النهرين . ولقد اهتمت الدولة بالطرق الداخلية اهتماماً كبيراً وأقامت حاميات عسكرية عند الطرق الرئيسية وفى نفس الوقت أقامت مناطق مكوس على التجارة وفى البعض الآخر على التجارة ومرور الأفراد .

الطرق التجارية الداخلية ومناطق المكوس :

اهتم الرومان منذ عهد « أغسطس » بتعبيد الطرق وإقامة محطات السقاية والحراسة على طول الطرق البرية والنهرية ، وأهم تلك الطرق ما كان يمتد من ميوس هرموس « رأس أبو شعر قبل » وبرنيقية حيث كان يصل جزء كبير من تجارة البحر الأحمر مخترباً الصحراء إلى قفط ثم هيرموبولس « الأشمونين » حيث كانت توجد محطة مكوس تعد من أهم محطات المكس الداخلى إذ تقع بين خط التقسيم بين طيبة ومصر الوسطى .

وقد وقعت حامية عسكرية عند ميوس هرموس « رأس أبو شعر قبل » منذ العصر الرومانى لحماية طريق القوافل من المغيرين ووضعت سرية عسكرية Cohorra فى هيرموبولس لنفس الغرض^(٣) .

وبعد إنشاء « هادريان » لمدينة أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » قام بتحويل طريق

(١) P. Oxy. 1924 - 1862.

(٢) نظم عملهم قانون ثيودسيوس C. Th. XII. 5.1, 2.

(٣) Maspero: L'organisation Militaire de l'Egypte Byzantine. P. 42.

التجارة الهندية من برنيقية وميوس هرموس « أبو شعر قبل » إلى أنطونيوبولس وأقام محطات حراسة ومحطات للتزويد بالماء ، تم إعدادها قبل وفاته ، وبذلك فقدت « هيرموبولس » أهميتها كمحطة مكس رئيسية وإن لم تفقد أهميتها التجارية ، فلقد ذكرها أميانوس في القرن الرابع كواحدة من أغنى مدن العالم^(١) وأصبحت المكوس تجبى في أنطونيوبولس « الشيخ عبادة » وقد أعفى هادريان سكانها من ضريبة المكوس على البضائع القادمة لمدينتهم ، وكانت هناك محطة للمكوس عند مدينة قفط^(٢) خاصة بالبضائع ومرور الأفراد على حد سواء ، واستمرت الإشارة إليها في العصر البيزنطي ، ولقد أنشئ مركز للمراقبة التجارية في مدينة هيرمونثوث « أرمنت » تتبع إقليم طيبة .

وفي الفيوم أقيمت محطة مكوس خاصة بالتجارة القادمة من الواحات إلى الفيوم وأيضاً للتجارة الصادرة من الفيوم عبر النيل في طريقها لمصر الوسطى ، كذلك كانت سيناء تعد محطة مكس للمتاجر القادمة من جنوب الجزيرة العربية متجهة إلى النيل^(٣) .

أما تجارة الإسكندرية الداخلية في قلب مصر والبضائع المصرية الذاهبة إلى الإسكندرية فكانت تمر بمحطة المكس في سيديا^(٤) « كوم النشو شرق كفر الدوار » وذكر « استرابون » أنها تبعد عن الإسكندرية بمقدار أربعين سيخينوس^(٥) ، وبها مرسى المراكب ذات الغرف التي يعبر عليها الحكام مصعدين إلى منطقة مصر العليا ، وهناك أيضاً محطة مكس على البضائع الهابطة إليها من الإسكندرية وأيضاً القادمة من داخل البلاد إلى الإسكندرية ولذلك سميت بالقنطرة « سيديا » .

Ammiani Marcellini XXII 6-43-41.

(١)

Milne: Op. Cit. P. 162.

(٢)

P. Oxy. 650.

(٣)

(٤) استرابون في مصر : ترجمة وهيب كامل ص ٧٦ .

(٥) الإسخينوس : الأربعين أسخينوس ، ٢ ، ٤٧٥ كم .

هيرودت يتحدث عن مصر - ترجمة صقر خفاجة ص ٨٨ .

وكان ميناء ممفيس النهرى « ميت رهينة » يعد منطقة مكس نهريه ورد ذكرها في العديد من البرديات التى تتعلق بالنقل النهري .

المكوس :

أما عن الإدارة الخاصة بالمكوس فتولاها موظف يلقب « الأبارك Alabarch »^(١) وكان مسئولاً عن المكوس الداخلية والخارجية ويشرف على التجارة الداخلية مع الإسكندرية وسائر القطر ، وكان هناك أكثر من « الأبارك » وكان لكل دوقية « الأبارك » فإقليم طيبة كان له « الأبارك » ككل ، فى نفس الوقت كان لمدينة أنطونوبولس « الشيخ عبادة » الأبارك التابعة له لأهميتها التجارية^(٢) .

أما قيمة المكوس التى كانت تجبى فقد اختلفت وفقاً لنوع الشحنة وكميتها وكانت تبلغ فى المتوسط من ٢ : ٣٪ من قيمة الشحنة كما فى الفيوم وأضيفت إلى كل شحنة إلى جانب المكس عدد آخر من الضرائب ، فمن واقع البرديات كانت تضاف أجور المراقبين وموظفى البنوك فأحصى الشحنة الذين يقدرون قيمتها وضريبتها وأجور الوسطاء (وهم يشبهون مستخلص الجمارك حالياً) والحراس ونفقات تخزين الشحنة إذا مكث فترة قبل نقلها بالإضافة إلى أجر للكاتب الذى يكتب الإيصالات الخاصة بالسداد . كذلك قدر ثمن للإيصالات الصادرة ، وفى النقل البرى أضيفت مبالغ مقابل أعباء حراسة الطريق تسمى أعباء الصحراء .

وفى ممفيس^(٣) وهى محطة مكوس نهريه وصلت شحنتا قمح ونبيلذ على أحد المراكب وتذكر لنا أحد البرديات قائمة المحاسبة على النحو التالى :

« حسابات زورق نهري يحمل ٥٥ أردب قمح ٤٤ درخمة ، نفقات النقل ٤ درخمة لفحص البضائع ، ٤ درخمة للجمرك ، ٤ درخمة لمستول البنك ، درخمة للوسيط ،

(١) الباز العرينى : مصر البيزنطية ، ص ١٢٩ .

P. Oxy. 1650.

(٢)

(٣) ذكر النقل النهري فى العصر الرومانى والبيزنطى فى البرديات .

P. Oxy. 1650, 51, 53, P. Flor, 335.

درخمة للصراف ، ١٤ درخمة لعامل الدقة ، ٤ أوبل لحارس الأرض والزورق ، ٤ درخمة للكاتب لكتابة الإقرار الجمركي ، درخمة للإيصال ، ومجموع ما دفعته الشحنة ٩١ درخمة ، ويبدو أن المكوس دفعت على القارب والشحنة كما هو واضح في المثال السابق .

ووصلت شحنة أخرى كانت تحمل فول إلى نفس الميناء جرى تحصيل ضريبة مكس عنها مقدارها ٨ درخمة على كل ١٠٠ أردب ، وفي إقرار آخر ذكرت نفقات تخزين ويبدو أن السفينة قد تأخرت في المدينة فجرى تخزين شحنتها في أهراء الميناء واستتبع هذا جباية ضريبة أرضية ، ولقد ورد في أحد الإقرارات ذكر ضرائب لموظفين كان عملهم يتعلق بالإشراف والمراقبة ويبدو أنهم أعضاء بالمجلس البلدي فوردت أسماء مسئولى البنوك Penefectari والعشرة الأوائل Decurian ، ومن الواضح أن عملهم في المحطة تحول إلى ما يشبه أعمال الشرطة ، ولقد اختلفت المكوس وفقاً لنوعية الشحنة فتقاضت الدولة عن ٤٠٠ جرة نبيذ^(١) مبلغ ٣٠٠ درخمة و ١/٢٠٠ أوبل ، وعلى ٥٥٠ أردب قمح ٤٤ درخمة ، وعلى ١٠٠ أردب فول ٨ درخمة .

أما عن النقل البري عبر الصحراء فدفعت أعباء للصحراء وفي بردية في طيبة جرى نقل شحنة شعير بالجمال عبر الصحراء ثم نُقلت إلى الميناء النهري حيث نُقلت بعد ذلك إلى الإسكندرية بالسفن وكان تكاليفها كما يلي^(٢) :

« من أجل قارب كرينون ٢٩٩ درخمة^(٣) ، أعباء الصحراء ٢٧٠ درخمة ضريبة التاج واحد تالنت ، ٨٩٧ درخمة أجور الحمالين ٢١٦ درخمة ، أعباء الصحراء ١٢ درخمة ، شحن الشعير للإسكندرية ٥١٨ درخمة ، أعباء الصحراء . أما في قفط فقد جرى دفع مكوس على مرور الأفراد واختلفت الضريبة وفقاً لمهنة الشخص ففرض على المجدفين على سفن في البحر الأحمر ١٠ درخمة ، البحارة ٥ درخمة قادة السفن ٥ درخمة ،

(١) P. Oxy. 1651.

(٢) P. Oxy. 1652.

(٣) عن الدرخمة والتالنت راجع الفصل الخاص بالعملة .

الحرفيين ٨ درخمة، النساء الداخلات إلى إقليم طيبة ٢٠ درخمة، زوجات الجنود ٢٠ درخمة، وأعجب ما في الأمر أنه فرض على الداعرات ١٠٨ درخمة، والقوافل ١٠ درخمة^(١).

أما الدواب فكان يؤخذ عن الحمل أوبل واحد وعن الحمّار ٢ درخمة وعن العربية المغطاة ١٠ درخمة، ولقد استخدمت العربات ذات العجلات على نطاق ضيق في النقل.

أما السفن فقد أخذ عن السفينة ذات الدفة ٤ درخمة وعن ذات الشراع ٢ درخمة بل أخذوا مكوساً على الجنازات الذاهبة لأطراف الصحراء مقدارها ٤ درخمة، هذا فيما يتعلق بالجمارك أما أجور النقل العادي ووسائله فقد تعددت.

النقل الداخلي:

استخدمت الدواب في النقل عبر الطرق البرية ولقد استعملت في بعض الأحيان عربات مغطاه لنقل المسافرين، وكان النقل البري مقصوراً على المسافات القصيرة بين القرى، وفي المناطق التي يتعذر فيها النقل عبر النهر وفي الطريق الصحراوي من ميوس هرموس إلى فقط وأنطونيوبولس « الشيخ عبادة » وكان من المألوف في المسافات الطويلة أن ينتقل المسافرون في شكل قافلة.

واستغلت الخيل والحمير والبغال في النقل وإن كان استخدام الخيل على نطاق ضيق إذ استعملت في حلبات السباق أكثر من استخدامها^(٢) في النقل، ولقد انتظم أصحاب دواب الحمل والمكارية في نقابة، وهذه النقابة كل أفرادها من الطبقات الشعبية وكان الهدف منها أصلاً إجبارهم على تسخير دوابهم في البريد الدائم Curus public وبداية تنظيمهم يعود لعهد هادريان ثم وضعت في عهد كل من أنطونيوس بيوس والإسكندر سيفيريوس الأسس التي ساروا عليها حيث أخضعوهم لإشراف موظفي البلدية وأصبح العمل فيها عن طريق الإلزام^(٣) والوراثة.

Milne: Op. Cit. P. 162.

(١)

P. Oxy. 922.

(٢)

The record of civilization sources and studies. P. 482.

(٣)

ولقد حدد مرسوم « دقلديانوس » أسعار دواب الحمل والمكاريين وفقاً للميل ووزن الحمولة ، فالنقل بالنسبة للأفراد عن الميل ٢ دينار وأجر نقل البضائع في عربية حمولتها ١٢٠٠ رطل ٢٠٠ دينار ، والجمل الذي يحمل حمولة ٦٠٠ رطل ٨ دينار ، وأجر حمل الحمار عن الميل ٤ دينار^(١) ؛ ولكن لم يستمر الالتزام بهذا القانون إذا جرى التأجير وفقاً لرغبة صاحب الدابة والمكاري واختلفت من فترة لفترة ، ولقد ورد في بردية استخدام حمارين في نقل دريس من شونة من قرية إلى قرية أخرى فاستأجر الحمار بدرخة يومياً^(٢) أما المكاري فحصل على درخة و ٥ أوبل ، أما العمال المستخدمون في حزم الربط وإعدادها للنقل فحصل كل منهم على ٣ درخة و ٣ أوبل ، ولقد تقاضى المكاريون أحياناً أجورهم عينا مقابل العمل الدائم فحصل أحدهم في القرن الرابع في هيرموبولس « الأشمونين » على ٢٢ أردب قمح لعمله لمدة ستة أشهر ، وجرى استخدام بعضهم لمدة عام كامل وخاصة في الضياع الكبرى كضياع أبيون فثلاث من سائقى الجمال أخذوا ٥ ، ٤ صولد و ٢٥ ، ١١ قيراط و ٤٨ أردب قمح مقابل عملهم في النقل في الإقطاع ، وفي القرن السابع حصل مكاري حمير على أجر سنوى ٥ ، ٠ صولد^(٣) .

النقل البرى النهري :

كان وضع العاملين في النقل النهري أفضل من أولئك العاملين في النقل البرى وكانت تضمهم نقابة الملاحين النهريين Nautae وكان في إقليم رابطة أو نقابة تتولى أمورهم وكان عملهم في نقل الأنونا عن طريق السخرة ، أما بالنسبة لنقل البضاعة العادية والأفراد فكان وفق عقود وأجور يحددها مالك القارب ، ولقد أصبحت مهنتهم من المهن الوراثية في العصر البيزنطى ، ولقد امتلك عدد من الأفراد قوارب استخدموها في النقل الداخلى وبعضها خصص للنزهة في النيل تسمى Lusariae^(٤) .

(١) Diocletian's Edict on Maximum price from record civilization P. (١) 464 - 474.

(٢) الدرخة = ٧ أوبل . P. Oxy. 1051.

P. Oxy. 1911.

(٣)

C. Th. XIII V -1, V - 2.

(٤)

كذلك امتلكت الكنائس قوارب لنقل منتجات أراضيها عبر النيل إلى الأسواق أو المشترين فقام قس من بنتابولس بشراء كمية نبيذ من رهبان دير في هيرموبوليتا في طيبة بشرط تسليمها منهم في الإسكندرية ، وامتلكت كنيسة الإسكندرية ١٣ سفينة استخدمتها في النقل الداخلى غير السفن الخاصة بالملاحة البحرية .

وكان لا يسمح لشخص بممارسة تجارة النقل النهري إلا بعد الحصول على ترخيص من الإقاليم التابع له فعليه أن يقدم طلبا رسميا إلى كاتب المدينة ثم يجرى التصديق عليه ويُعد ذلك^(١) يسمح له بممارسة العمل .

وبلغت تكاليف الشحن عادة حوالى ١٠٪ من ثمن الشحنة وإن وصلت في إحدى البرديات إلى ٣٣٪ من قيمتها وكانت تلك النسبة تعد من النسب الباهظة .

وقد أخذ على ٥٥٠ أردب قمح ٤٤ درخمة ، وعلى ٣٠٠ جرة نبيذ ٣٦ درخمة وأجر قارب لنقل أفراد من أكسرنخوس « البهنسا » إلى الإسكندرية بـ ٢ صولدا إلا ١٢ قيراط^(٢) .

وبعض الإيجارات جمع بين الأجر النقدي والعيني ، فتم تأجير قارب في مقابل ١٠ صولدا إلا ٥ قراريط بالإضافة إلى ٤٠ كيلو قمح^(٣) .

وكان عدد من ملاك السفن لا يقوم بقيادتها بنفسه بل يعهد بها إلى بحارة يعملون لحسابه وحصل خمسة ملاحين على أجر شهرى مقداره ٥ صولدا إلا ٥ , ٤ قيراط ، ووصف شخص بأنه مرشد القارب الهليني الذى يخص ورثة بيرو .

وبعض ملاك القوارب عمد إلى تأجيرها لفترة طويلة وكان يذكر عادة في العقود حجم وسعة السفينة ، والقوارب النهرية عامة كانت أقل في حمولتها من البحرية فقام رجل من مدينة أكسرنخوس « البهنسا » بتأجير قارب لمدة خمسين عامًا^(٤) لرجلين مقابل

- | | |
|---------------|-----|
| P. Oxy. 1048. | (١) |
| P. Oxy. 1053. | (٢) |
| P. Oxy. 149. | (٣) |
| P. Oxy. 2136. | (٤) |

٣٠٠٠ تالنت و ٣٠٠٠ دريخه ، والوثيقة تتضمن شروط التعاقد^(١) فنصت على تأجير القارب بكل معداته وأشرعته وذكرت سعة القارب وتعهد المالك في حالة إخلاله بشروط العقد بدفع غرامة للمستأجرين ولخزانة الدولة ، وأجر قارب آخر نفس المدينة في القرن السادس لمدة ستين بـ ٤٨ صولد^(٢) .

ولقد دفع في بيع أحد القوارب الصغيرة في القرن السادس ١٩ صولد^(٣) وكان صاحب الشحنة يسلمها لقائد السفينة بعد وزنها والتأكد من نوعها ويعطيه الأخير إيصالاً بذلك ويتعهد بضمان سلامتها خلال النقل وأحياناً كان التاجر يصاحب شحنته فان لم يفعل فعلى قائد السفينة الحصول على إيصال من المستلم يؤكد الاستلام .

نقل شحنة القمح :

ويتصل بالنقل الداخلي أمر شحنة القمح المرسلة إلى القسطنطينية والشحنة الأخرى المرسلة إلى الإسكندرية ولقد سخرت لصالحها جميع النقابات الخاصة بالنقل .

وفي عام ٣٣٢ م قرر « قسطنطين » ارسال قمح الأنونا إلى عاصمته الجديدة ولقد اشترك وتحمل مسئولية نقل هذه الشحنة الضخمة التي بلغت في زمن « جستنيان » ٨ مليون أزدب عدد من الموظفين بدءاً بوالى الإسكندرية وحكام الأقاليم وانتهى عند مسئولى الأهراء والجباة وموظفى البنوك والملاحظين وأعضاء السناتو ونقابات النقل المختلفة مثل أصحاب السفن والملاحين ورابطة أصحاب دواب الحمل .

وكان هناك مراحل عدة يمر بها منذ أن يتم تجميعه في الأهراء إلى أن يصل إلى أهالى القسطنطينية ، وكان يوزع يومياً في القسطنطينية ٨٠ ألف رغيف^(٤) وكان أى تأخير في وصول تلك الشحنة يؤدي لنشوب الثورة في المدينة كما حدث عام ٤٠٨ م حين عجز والى مصر عن إيجاد السفن الكافية للشحن فحدثت مجاعات وقام غوغاء المدينة

-
- | | |
|--------------------------|-----|
| P. Oxy. 1053. | (١) |
| P. Oxy. 149. | (٢) |
| P. Oxy. 1796. | (٣) |
| Johnson Op. Cit. P. 239. | (٤) |

بإحراق منزل أنتميسوس إلى القسطنطينية^(١)، واضطر الوالى بمعاونة السناتو إلى تدبير قدر من الغلال من الولايات الأخرى لإرضاء الجماهير الجائعة . ولقد امتدت مسئولية الإشراف على قمح الأنونا منذ القرن الرابع ووفقا لقانون ثيودسيوس C.Th. XIII. 5,23 إلى والى القسطنطينية .

أما المسئولية المباشرة فقد أنيطت بوالى مصر منذ العصر الرومانى فكان والى مصر مسئولا عن نقل الأنونا عبر النيل ، أما نقلها لروما عبر البحر الأبيض فقد تولاه موظف يُطلق عليه لقب والى الأنونا . ولقد أدت تنظيمات « دقلديانوس » إلى فصل الأقاليم ، ولكن والى الإسكندرية مارس نوعا من السيطرة على الضرائب العينية فى الأقاليم الأخرى ، وفى ٣٤٩ م ظهر فى الوثائق موظف لقب بوالى أنونه الإسكندرية ولا تقدم المصادر ما يفيد فى تحديد عمله ، هل يتعلق بالأنونا المقررة لمدينة الإسكندرية أو نقل الأنونا عامة القسطنطينية .

ولما أصبحت مصر دوقية منفصلة^(٢) أوكل لوالى مصر الذى حمل لقب أجسطال بمعنى عظيم أمر الإشراف على نقل ضريبة القمح وفقا لقانون « ثيودسيوس » الصادر فى ٣٨٦ م وظلت هذه التنظيمات سارية إلى عهد « جستنيان » الذى قام بإعادة تنظيم الإدارة الخاصة بها وإن ظلت فى يد الدوق الأجسطال ولقد فرضت ضريبة على الدوق مقدرها صولدا على كل ٣ أراذب فى حالة التأخير .

أما المراحل التى مر بها نقل القمح ، فالمرحلة الأولى : تبدأ بنقله من الأهرام إلى سفن الشحن على النيل باستخدام الدواب ثم نقله إلى الأهرام العامة ، الخاصة بعاصمة الأقاليم .

المرحلة الثانية : نقله عبر النهر من الأهرام العامة الخاصة بالأقاليم إلى الأهرام العامة الخاصة بالإسكندرية فى نيوبولس Neopolis^(٣) تمهيدا لشحنه للقسطنطينية .

(١) Bury: History of the later Roman Empire. N.Y. 1958, P. 212.

(٢) P. Oxy. 1257.

(٣) P. Oxy. 2119.

المرحلة الأولى :

بعد جباية جامعى الضرائب العينية لضريبة القمح ، يُنقل إلى الأهراء الخاصة بالولاية والتي تنتشر عبر الأقاليم ، وإشراف على أمرجباية ونقل القمح إلى القرن الثالث كل من Dekaprotai^(١) مسئول الاراضى و Sitologi وكان عملهما يشمل الاشراف على تحصيل وتخزين القمح ، وفى العصر البيزنطى حل محلها موظفان آخران هما Epaetatae و Hypodectae أو Apodectae وإن ورد فى عدد من برديات القرن الرابع ذكر Sitologi^(٢) ، ولقد أصبح Upodectae مسئول عن جمع ضريبة النولون «نقل القمح» فقط وفقا للمرسوم رقم ١٣ الذى أصدره «جستنيان» وأصبحت تلك الوظائف عبئا إجباريا مع بداية القرن الرابع وإن كانوا قد تقاضوا أجرا ماليا يتفق مع مقدار ما يجمعون من الضريبة^(٣) ، وكان القمح بعد ذلك ينقل من الأهراء الداخلية فى القرى والمدن الى ضفة النهر أو شواطئ القنوات لنقله عن طريق النيل إلى الأهراء العامة فى عاصمة الأقاليم ، وفى بعض المناطق التى يتعذر استعمال النهر ، ينقل إلى الأهراء عاصمة الأقاليم بالدواب .

وكانت بعض تلك الدواب تمتلكها الدولة وبعضها خاصة بالأهالى وسخر فى النقل ، والبعض الآخر كان يتبع رابطة أصحاب دواب الحمل ، وسخر هؤلاء دوابهم للعمل فى نقل الأنونا «ضريبة القمح» بأجر بسيط^(٤) .

كذلك سخر الأهالى إن اقتضت الحاجة للعمل كسائقى دواب ، وكان هذا العبء من الأعباء التى سعوا للتخلص منه بشتى الوسائل ، إذ اعتبرت من المهن الوضيعة ، فشخص أوكل إليه العمل كسائق دواب وعين له السناتو اثنين لمساعدته ، تركاه وفرا ، فأرسل يلتمس من السناتو تدبير آخرين أو رفع العبء^(٥) .

Johnson: Op. Cit. P. 219. 241.

(١)

Milne: Op. Cit. P. 137.

(٢)

Milne: Op. Cit. P. 137.

(٣)

P. Oxy. 1049.

(٤)

P. Oxy. 2131.

(٥)

ولقد فرضت على المدن ضرائب لصالح النقل بالدواب ، ففرضت في «أكسرنخوس» ضريبة للنقل بالجمارك ، وفي بردية أخرى تعود لأواخر القرن الرابع أو أوائل الخامس^(١) فرضت ضرائب على الأرض تختص بالنقل بالحمير والبغال ، لصالح كل من الأنونا الأهلية «ضريبة القمح» والأنونا الحربية .

المرحلة الثانية :

تتضمن نقل القمح من الأهرام في الأقاليم إلى الأهرام الرئيسية عبر النيل ثم إلى أهرام الإسكندرية ، ولقد تطلبت تلك المرحلة تنظيمًا خاصًا ، وتوزعت المسؤولية بين الإدارة المسئولة عن تسليم القمح ووزنه وبين رؤساء السفن الذين كان عليهم تسليم القمح وإيصاله إلى ميناء الوصول سالمًا ، وتولت هذه المسؤولية نقابات الملاحين .

ولقد كان هناك نقابتين وثيقتا الصلة بشحن الأنونا ونقلها هما نقابة الملاحين النهريين Naute ونقابة البحارة Navicullarii والأخيرة كان أرفع قدرًا من الأولى وتولاها أفراد الأسر الثرية ، ويتعلق عملها بالنقل البحري وعمل كلا النقابتين^(٢) بالورثة والإجبار ، ولقد نظمت قوانين «ثيودسيوس» وضعهم وكان لتلك النقابات أفرع^(٣) في كل مكان .

والنقل عبر النيل كان يتم بالسفن الحكومية والقوارب الخاصة بالأفراد ؛ بل إذا دعت الحاجة يستعان بالقارب الخاصة بالنزهة Lusariae^(٣) وسفن كنيسة الإسكندرية وكانت الكنيسة تمتلك ١٣ سفينة خاصة بالنقل النهري إذ أن الأنونا «ضريبة القمح» والتي قدرت بـ ٨ مليون أردب قمح يجب أن تنقل خلال وقت الفيضان .

ومنذ القرن الرابع كانت تعلق قوائم بأسماء أصحاب السفن وقادة القوارب الخاصة بالنزهة التي دعا أصحابها للاشتراك في نقل القمح عن طريق السخرة ، ولقد أيد قانون «ثيودسيوس» هذا الإجراء^(٤) .

P. Oxy. 900.

(١)

(٢) روستفتزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية ، ترجمة زكى على ص ٢٢١ .

P. Oxy. 1048.

(٣)

Cod. Theod. VII. 17. de Leisoriis.

(٤)

وكان عدد من السفن يتبع ميناء نيابولس Neapolis^(١) وهي منطقة مستودعات الغلال بجوار الإسكندرية وذكر قبطان السفينة أن تحت أمرته ثلاث قوارب تتبع ميناء نيابولس بلغت سعتها ١٥, ٠٠٠ أردب ، وذكر آخر^(٢) أنه قبطان الثمانية سفن التي تحمل ٤٠ ألف أردب ورغم أن القوارب الخاصة حمولتها محدودة فقد استعين بها ، وذكر شخص أنه يدير قارب لصالح مجموعة من الورثة بلغت سعته ٣٥ أردب واستخدم في نقل القمح من المركز الجنوبي لأكسرنخوس « البهنسا » حيث سلم للأهراء الرئيسية في الإقليم^(٣).

وكانت السفن القادمة من جميع أنحاء الإقليم تجتمع في الميناء النهري الخاص بعاصمة الإقليم ومنه يتم نقلها إلى الأهراء في نيابولس وكان أمر وزن الشحنة وتسليمها إلى القائد السفينة قد أوكل إلى مشرف الجباية Sitologi ، الذي كان يلاحظ الإجراءات ويرفع بعد ذلك تقرير بما تم للكاتب الملكي وكان قائد السفينة حيث يسلم مراقب الأسواق إيصالاً مثبت فيه أن الوزن وفقاً للمقياس المتبع في الوزن وأن القمح نقي غير مخلوط بالتراب أو الشعير ومغربل ولم تتطرق له يد ، وعليه ذكر سعة السفينة وميناء الشحن وميناء الوصول وفي النهاية ذكر أنه تسلم الشحنة بناء على أمر الوالي والكاتب الملكي ، وكان الإيصال يكتب من ثلاث نسخ واحدة لمسئول السوق ونسختان لمكتب الوالي .

وإلى جانب مسئولية قائد السفينة على سلامة الشحنة فإنه عادة كان يرسل معه ملاحظين من القرى لنقلها إلى الإسكندرية والمحافظة على سلامتها عبر النيل ، وكان هؤلاء يختارون من القرى عن طريق الإجبار أيضاً فأصدر والي كينوبولس « الشيخ فضل » أمراً إلى القرى لتعيين أشخاص لنقل القمح إلى الإسكندرية وسلم الأمر إلى أكومارخ « شيخ قرية » لإحضار من وجدت أسماهم في الكشف وإيجاد ضامين لهم كذلك ألزم بعض أعضاء السناتو بمصاحبة^(٤) الشحن ، ولقد سعوا جميعاً للتهرب من

- | | |
|-------------------------|-----|
| P. Oxy. 2125. | (١) |
| P. Oxy. 254, 197, 1259. | (٢) |
| P. Oxy. 1260. | (٣) |
| P. Oxy. 2125. | (٤) |

هذا العبء حتى ولو فقدوا الضمانات التى دفعوها ، وقد تعرض أحدهم فى إحدى المرات للضرب والطرود من السفينة ، أما نفقات الشحن فقد تحملها المزارعون ودفعوا الضرائب ، فمن واقع بردية^(١) تعود لعام ٣١٦ عن شحن قمح لبيزنطة وهراقليا تحمل المزارعون أعباء الشحن رغم أن الوثيقة سابقة لإنشاء القسطنطينية .

كذلك جبيت فى ضياع أميانوس ضريبة تحملها ٥٠ مزارع من مزارعيه وكان قائد السفن التى تنقل القمح يسلمها فى الأهراء فى نيابولس بإيصال .

المرحلة الثالثة :

بعد وصول القمح بالأهراء فى نيابولس Neapolis يجرى إعداده تحت إشراف السوالى للنقل إلى القسطنطينية وكان يعتمد فى النقل على نقابات البحارة وأصحاب السفن وكان عبء سلامة الشحنة يقع فى البداية على مسئولية نقابة البحارة ؛ ولكن رفع عنها تخفيفاً عنهم وإن أصبح مسئولية قائد الأسطول مع والى الإسكندرية كذلك رفع عن بحارة الإسكندرية السخرة التى تلزمهم بنظافة القنوات المائية .

وكان apodecte « مسئول جباية النولون » عند تسلمه لمقدار النولون يقوم بتسليمه لقائد السفينة حتى لا يتعرض أسطول القمح لأى تأخير ، وعادة تبدأ الشحنة رحلتها فى أغسطس أو سبتمبر .

ومن الممكن القيام بأكثر من رحلة وكان أخطر جزء فى الرحلة فى المنطقة الواقعة بين البسفور والدردنيل لعدم اتساع البوغاز ولأن اتجاه الرياح معاكس لها ما لم تهب رياح جنوبية لدفعها ، ولهذا السبب أنشأ جستنيان إهراء فى تيندوس تسع قمح الأسطول كله فإذا تأخر هبوب الرياح العكسية أمكنه إفراغ شحنته فى حين يقوم أسطول آخر بنقله من تيندوس للقسطنطينية^(٢) ووفقاً لأقوال ملاحى البحر الأسود فإن الرياح الشمالية الشرقية نادرة الهبوب من مارس لسبتمبر .

P. Oxy. 2114.

(١)

Johnson: Op. Cit. P. 157.

(٢)

الأسواق الداخلية :

كان السوق أكثر أجزاء المدينة أهمية وحيوية ونشاطاً وكان في كل مدينة سوق Agora يتوسط المدينة عادة^(١) وعلى جانبيه تقام الحوانيت التي تزخر بالبضائع المتنوعة بعضها مما اشتهرت به مصر من منتجات وصناعة ومواد تموينية ضرورية وبعضها الآخر من منتجات التجارة الخارجية .

وكان من المتبع أن كل فئة من التجار تعمل بتجارة معينة تجتمع في مكان خاص بها في السوق فتجار الأقمشة لهم مكانهم في السوق الذي يعرضون فيه منتجاتهم من الأقمشة والثياب الصوفية والكتانية ، وتجار الفخار لهم منطقتهم التي يعرضون فيها أوانيهم وجرارهم وهكذا .

وكان من الممكن لفرد أو مجموعة الحصول على امتياز تأجير منطقة التجارة لصالحهم مقابل مبلغ من المال يؤدي للدولة وكان يتم الحصول على هذا الامتياز عن طريق مزايمة عامة^(٢) فحصل بائع عطور على ٢٥ , المكان المخصص لتجارة العطور في أكسرنخوس وكان يحق له التأجير من الباطن لمن يرغب من التجار في مقابل مبلغ مالى ، ونفس الأمر بالنسبة للحوانيت التي تملكها الدولة في السوق فيتم تأجيرها عن طريق مزايمة عامة وعطاءات كما حدث في تأجير أحد حوانيت أكسرنخوس « البهنسا » فيتقدم الأفراد بعطاءاتهم وأعلها نسبة هو الذى يلقي القبول على أن يتعهد بتسليم المكان بلا أى تلفيات بعد انتهاء المدة وإن كانت هناك حوانيت تملكها الأفراد ملكية خاصة ، فقام شخص بتأجير حانوت في السوق لمدة ستة أشهر في القرن الخامس بمبلغ قدره ٢٢٥٠ مبرار .

وكان العمل بالتجارة يتطلب موافقة الدولة ، فعلى الشخص الذى يرغب فى مزاوله التجارة أن يتقدم بطلب رسمى إلى كاتب المدينة exegetes^(٣) يطلب فيه السماح

(١) أنشئت أغلب المدن فى العصر البطلمى على النسخ اليونانى حيث تتوسط Agora السوق المدنية ولقد ظلت المدن محتفظة بطرازها المعمارى خلال العصرين الرومانى والبيزنطى .

(٢) P. Oxy. 50-1139-1108.

(٣) كانت له اختصاصات إدارية متنوعة ولا سيما ما يتعلق بالشئون القانونية : بل / مصر من الإسكندرية ، ترجمة عبد اللطيف أحمد ، ص ١٤٠ .

له بمزاولة تجارته ويحدد نوعيتها والهدف من هذا الإجراء حصر عدد التجار وفرض الضرائب عليهم .

وأول الأسواق التى أقيمت فى مصر على النسق اليونانى كانت فى نقرطيس كوم جعيف^(١) حيث أنشأ الإغريق سوقاً عامة بل كانت هناك أكثر من سوق وأشجار « هيرودت » لوجود قناصل تجاريين وهم أقرب إلى مراقبى الأسواق وإن بدا سوقها يفقد أهميته بعد إنشاء الإسكندرية ، ومن المؤكد أن سوق مدينة الإسكندرية كان أشهر الأسواق الداخلية فى مصر قاطبة ولقد ذكر بروكسيوس أن والى هيفستوس جعل جميع حوانيت الإسكندرية احتكازاً حكومياً وأدى هذا لزيادة دخل الامبراطور « جستنيان » وفى كانوب أقيمت سوق أخرى ذكرها استرابون^(٢) .

ووجدت سوق فى كل مدينة تقريباً فورد ذكر أسواق تانيس وأكسيرانخوس «البهنسا» وهيرموبولس « الأشمونين » وأنطونيوبولس « الشيخ عبادة » وما زالت بقايا بعض تلك الأسواق قائمة إلى الآن .

وكان أهم ما يشغل الدولة توفير المواد الغذائية فى الأسواق والحد من جشع التجار وضمان ضرائبها فى نفس الوقت انتظم التجار كغيرهم من الطوائف فى نقابات فنقابة لتجار الخبز وأخرى لبائعى الجملة وثالثة لتجار الزيت والنيذ إلخ .

وأجبرت الدولة التجار على عرض جزء من سلعهم بالسوق وإعلان قائمة شهرية بالأسعار كانت ترفع اعتباراً من القرن الرابع إلى السوالى وأحياناً إلى مراقب الأسواق Logistes^(٣) وهو المسئول عن إمداد المدينة بالطعام .

(١) أسسها تمار ميلتوس حوالى مطلع القرن السابع ق . م على فرع النيل الكونوبى قرب قرية كوم جعيف الحالية بمركز إيتاى البارود ، وأصبحت فى عهد أمانيس المقر الوحيد للتجار الإغريق ، هيرودت ص ٣١٠ .

(٢) استرابون فى مصر ترجمة وهيب كامل ، السوق الكانونية تستعمل كسوق للبضائع ص ٧٨ .
(٣) Logistes مراقب الأسواق كان من الوظائف التى تتعلق بالخدمة الملكية زمن البطالمة ثم أصبح عمله فى العصر الرومانى يتعلق بمراقبة الأسواق وأعمال المصارف المالية وضمان الجباية .

وكان لكل نقابة رئيس يتولى عمله لمدة شهر واحد وعليه العمل لصالح طائفته وهو مسئول أمام الدولة عن أفرادها حتى إن الأوامر الخاصة بإمداد السوق بالمواد الغذائية ترسل إليه رأساً كالأمر الذى صدر من Logistes مراقب الأسواق فى أكسرنخوس إلى رئيس رابطة بائعى الخضر بتسليم السوق كمية من الخضر « من مسئول السوق إلى الرئيس الشهري لبائعى الخضر » ، اعط « أركاديوس مقداراً من الخضر »^(١) ونفس الأمر تكرر بالنسبة لباعة البيض والزيت والخبازير وتجار العسل^(٢).

ورغم إشراف الدولة المستمر على الأسواق فإن الأسعار أخذت فى الارتفاع وفى نفس الوقت أخذت قيمة العملة فى الهبوط ولذلك فإن «دقلديانوس» أمام الغلاء الفاحش الذى ساد الولايات أصدر مرسومه الشهير بتحديد الأسعار سواء بالنسبة للتجارة أو الحرف ، ولم يترك المرسوم كبيرة أو صغيرة وإلا تعرض لها وذكر الامبراطور فى ديباجة القانون أن السبب الرئيسى الذى حدى به إلى إصداره « أن هناك ففة تملكها الجشع بحيث لم تعد تأبه لما يحيق بالجنس البشرى من الشر وكلما زادت المعاناة ازداد جعشهم وأمواهم ، فكان لا بد من قمعهم بالقانون »^(٣) ولقد وضع الامبراطور عقوبات رادعة للمخالفين وصلت إلى الموت ولقد طبق هذا المرسوم أيضاً على التجار الأجانب الذين يتولون فى الموانئ التابعة للامبراطورية ؛ ورغم ذلك فبعد سنوات قليلة من تطبيقه جرى تجاهله وعادت الأسعار إلى ارتفاعها بل إن تسعيرة المواد التموينية الضرورية للفرد اختلفت فى مصر خلال العصر البيزنطى من إقليم لإقليم بل فى نفس الإقليم ، ومن سوق لسوق ، ومن تاجر إلى تاجر ، وإذا استعرضنا قائمة أسعار المواد الحيوية والضرورية للفرد ، وهى المواد التموينية خلال العصر البيزنطى لوجدنا تفاوتاً عجبياً مع ملاحظة أن قيمة العملة وقوتها الشرائية تختلف هى الأخرى من فترة لفترة^(٤) كذلك نلاحظ الارتفاع الواضح فى نسبة الأسعار .

P. Oxy. 1139.

(١)

P. Oxy. 1145.

(٢)

Diocletian's Edict on Maximum Prices.

(٣)

(٤) أفردت مقالة عن العملة خلال العصر البيزنطى .

أولاً - الحبوب والبقول :

كانت البقول والحبوب أهم المواد التي تقبل عليها الأسواق المحلية فمنها يصنع الخبز المادة الرئيسية في طعام الشعب ، وأسعارها الواردة وفقاً لمرسوم « دقلديانوس » هي كما يلي^(١) :

القمح	المد الحربي	١٠٠ دينار
الشعير	المد الحربي	٦٠ دينار
ذرة عويجة	المد الحربي	١٠٠ دينار
فول مجروش	المد الحربي	١٠٠ دينار
العدس	المد الحربي	٦٠ دينار
قطاني غير مدشوشة	المد الحربي	٦٠ دينار
أرز	المد الحربي	٢٠٠ دينار
شعير نقى مطحون	المد الحربي	١٠٠ دينار
السسم	المد الحربي	٢٠٠ دينار

وقد جرى التفاضل عن هذه القيمة بعد عهده ولو أخذنا أسعار القمح مثلاً في الفترة بين ٣١٢ - ٣٣٨ م وقارناها في عدد من المدن لوجدنا اختلافاً بيناً في نسبتها .

ففي ٣١٢ م بيع المد بـ ١٠٠ درخمة في كرانيس « كوم أوشيم » في حين بيع في فلادلفيا « كوم الخرابية » في نفس الفترة بـ ٣٠٠٠ درخمة^(٢) ، وفي هيرموبولس « الأشمونين » بـ ١٠ آلاف درخمة ، وفي الإسكندرية بيع الأردب بـ ١٣ تالنت فضة ، وفي أكسرنخوس بيع الأردب بـ ٢٤ تالنت ، وفي القرن السادس بيع ٢٠ أردب بصولد في حين بيع في الإسكندرية ١٠ أردب بصولد ، وفي هيرموبولس « الأشمونين » ١٢-١٥^(٣) أردب بصولد وفي أفروديتو « كوم أشقوة » ٨ أردب بصولد .

(١) كان الوزن بالمد الحربي وكانت العشرين ٢٠ تعادل ٦ أردب .

(٢) P. Lond. 194, P. Oxy 85.

(٣) P. Lond., 1907.

أما التسعيرة فقد بيع الأردب في ٣١٤ - ٣١٥ م في كل من هيرموبولس وكرانيس وفيلا دلفيا بـ ١٠ آلاف درخمة ، وفي القرن السادس تم بيعه في أفرديتو الأردب^(١) بقيراط ، وبيع في فترة مقارنة في نفس المدينة ١٢ أردب بصولد إلا ٢ قيراط أى أقل من قيراط أى أن السعر في نفس المدينة اختلف ، وفي القرن السابع ١٥ أردب ثمنهم صولد إلا ٦ قيراط ، أما الفول فكان ثمن بيعه في القرن الرابع ٨٠ درخمة عن الأردب في القرن الخامس كل أردب ثمنه قيراطان .

اللحوم :

تنوعت اللحوم بين لحم أبقار وماعز وأغنام وطيور ، والحيوان الوحيد الذى لم يكن المصريون يقبلون على أكله هو الخنزير فكان الفراعنة يعتبرونه حيواناً نجساً وكانوا لا يأكلونه إلا عند إكمال القمر على حد قول « هيرودت » وإن كان قد بدأ يشيع ذبحه وأكل لحمه في العصر البيزنطى حيث ورد في البرديات قيام أشخاص ببيع السجق المصنوع من لحمه في أنطونوبولس « الشيخ عبادة » ، واهتم المصريون بالمراعى وتربية الماشية اهتماماً كبيراً ، وورد ذكر بيطريين في قائمة « دقلديانوس » ، وكان يجري في كل إقليم بناء على تكليف من الوالى للكاتب الملكى وعدد من الموظفين التابعين له عمل إحصاء للحيوانات ورفع تقرير بعدها ، ولدينا عدد من تلك الإحصاءات في مجموعة أكسرنخوس^(٢) ولقد حددت قائمة دقلديانوس أسعار كل نوع بل وحددت مقاطع الحيوانات وسعر كل قطعة منها ، وكان الميزان المستخدم الرطل والأوقية .

خنزير صغير	الرطل الإيطالى	١٢ دينار
لحم بقسرى	الرطل الإيطالى	١٢ دينار
فخذ خنزير	الرطل الإيطالى	٢٠ دينار
لحم خنزير مفروم	الأوقية	٢ دينار

P. Masp. 67062.

(١)

P. Oxy. 2117, 2118.

(٢)

لحم بقرى مفروم	الرطل الإيطالى	١٠ دينار
لحم الغزال	الرطل الإيطالى	١٠٢ دينار
دجاج	الزوج	٦٠ دينار
العصافير	١٠ أزواج	٤٠ دينار

وفى نفس المعدل المتغير للأسعار فى المدينة الواحدة ، ففى أكسرنخوس بيع رطل اللحم خلال القرن الرابع فى منطقة بـ ٨٠٠٠ درخمة وفى منطقة أخرى بـ ٣٢٠٠^(١) درخمة ، وفى منطقة ثالثة بيع ٣ أرطال بـ ٧٥ ميراد وفى القرن السادس بيع ١٢٠ رطلا بصولد .

وبيع الخنزير فى القرن الرابع بـ ٢٤٠٠ درخمة ، وفى القرن السابع بـ ٣ قراريط وكان لحمه من اللحوم المفضلة بالنسبة لفرق الجيش المربطة فى مصر ، وكان الجندى يحصل على رطل من لحم الخنزير^(٢) شهرياً .

أما زوج الدجاج ، فبلغ ثمنه فى القرن الثالث ٢,٥٠ درخمة ، وفى القرن الرابع^(٣) من ٨٠٠ - ١٢٠٠ درخمة ، وفى القرن السابع ثلث قيراط .

السمك :

كان السمك من الأكلات المفضلة لدى المصريين وكما ذكر « استراميون » فإن مصر مشهورة بكثرة سمكها وتنوعه كالشبوط والقشر واللبيس والفرخ وحمار البحر والأبرمين والقرموط^(٤) إلى جانب القواقع ، ولقد ذخرت البرديات بطلب الأسماك وخاصة الأسماك المملحة « فسينخ » ، وكان يستورد نوع منه من غزة ، وعادة كانت أسعار الأسماك البحرية أعلى من النيلية .

(١) P. Lond. 984.

(٢) P. Oxy. 1920, 1656.

(٣) P. Oxy. 2013.

نلاحظ الانهيار الشديد فى قيمة الدرخمة فى القرن الرابع .

P. Lond. 1554, P. Masp. 67212.

(٤) استرابون فى مصر - ترجمة وهيب كامل ص ٧ .

ولقد انتظم صائدو الأسماك في نقابات دفع عنهم رئيسها في إحدى البرديات ضرائب قدرها ١٢, ٥٠ صولد^(١)، وكان الإقليم يمنح حق الصيد في النسيج والمستنقعات مقابل مسموح معين يتوقف على نوعية المنطقة، وفي الأراضي التي تتمتع بالجباية الذاتية كان صاحب الإقطاع هو الذي يمنح هذا الحق لنقابة الصيادين كما في أفروديتو الذي ذكر أنها تتبع المنزل النبيل ويقصد بالمنزل النبيل ديسقورس شاعر أفروديتو.

وكانت النقابة تتولى أيضًا بيع قوارب الصيد، وتنازعت قرنتان في الفيوم على حق صيد السمك وليس معروفًا إن كان المقصود الصيد في ترعة داخلية أو في بحيرة موريس^(٢) وإن كان من الواضح أن الصيد في النيل لم يكن احتكاريًا وإنما الاحتكار اقتصر على الترع الداخلية.

وكانت أسعار السمك وفقًا لقائمة « دقلديانوس » كما يلي^(٣) :

سمك بحري بزعانف ثقيلة	الرطل الإيطالي	٢٤ دينار
سمك من الدرجة الثانية في الجودة	الرطل الإيطالي	١٦ دينار
سمك نهري من الأنواع الممتازة	الرطل الإيطالي	١٢ دينار
سمك نهري من الدرجة الثانية في الجودة	الرطل الإيطالي	١٨ دينار
سمك مملح	الرطل الإيطالي	٦ دينار
المحار	١٠٠ رطل	١٠٠ دينار

ورغم تلك التسعيرة الصارمة فإن الباعة لم يتقيدوا بها ولا نستطيع تحديد الثمن بدقة لأن البرديات تذكر بيع أسماك دون أن تحدد نوعها.

P. Oxy. 1937.

Johnson : Op. Cit. P. 200.

Diocletian's Edict on Maximum prices.

(١)

(٢)

(٣)

الزيوت :

كما سبق أن ذكرنا عند الحديث عن الصناعة فإن مصر كانت تستخرج عددًا من الزيوت للطعام وللإضاءة كزيت الزيتون والخروع إلى جانب استيرادها لكميات من الزيوت من بلاد اليونان وأسبانيا^(١) وفيما يختص بالتجارة ، رخصت الدولة لبعض التجار باحتكار تجارة التجزئة ، ولقد انتظم باعة الزيت في نقابة كانت ترفع تقريرًا شهريًا بما لدى تجارها من الزيت إلى مسئول السوق ومرسوم « دقلديانوس » لم يشر إلا إلى نوع واحد من الزيوت وهو زيت الزيتون .

زيت الزيتون الممتاز سيستر ٤٠ دينار
زيت الزيتون من الدرجة الثانية في الجودة سيستر ٢٤ دينار

ولقد اختلف الأساس الذى بيع على أساسه الزيت فبيع بالجرسة السيستر والمتر والآنية .

فبيعت الخمس جرار زيتون بثلاث قيراط في القرن السادس ، و ٣٣ سيستر من الزيت الأسباني بصولد ، وفي القرن السابع بيع في هيرموبولس « الأشمونين » ١٢ سيستر زيت زيتون بـ ٦ قيراطة^(٢) .

النيبذ :

كان المشروب الرئيسى في العصر البيزنطى سواء بالنسبة للطبقة الحاكمة أو عامة الشعب من المصريين ، ولم يرد ذكر الجعسة - المشروب المصرى الوطنى في عصر الفراعنة - إلا نادرًا وإن وردت في قائمة « دقلديانوس » وكان النيبذ من التجارات الرباحية وشارك الرهبان في تلك التجارة بيع نبيذهم كما حدث في عدد من أديرة^(٣) أنطونيوبولس .

P. Oxy. 1924-1862.

(١)

P. Oxy. 1499, 1753, 58, 2058.

(٢)

P. Masp. 67155.

P. Masp. 67168.

(٣)

نيبذ خمر معتقة جيدة النوع	سيستر	٣٠ دينار
نيبذ خمر من الدرجة الثانية	سيستر	٢٤ دينار
نيبذ ييثنيا	سيستر	٣٠ دينار
نيبذ اسبينا	سيستر	٣٠ دينار
جعة باتونيا	سيستر	٤ دينار
جعة مصرية	سيستر	٢ دينار

ومن الواضح أن « دقلديانوس » لم يحدد ثمن النيبذ المصرى إذ يبدو أنه اعتبره من الأنواع غير الجيدة ، ولقد فرض « جستين » وفقاً لأقوال حنا أفسوس على كل مركب تحمل شحنة نيبذ قدراً عينياً من شحنتها ، ولقد اختلف ثمن النيبذ وفقاً لنوعه^(١) وكميته ، وكان يقدر أحياناً بالسيستر وأحياناً بالجرة وأحياناً بـ Cindon وهى أوانى فخارية .

وبيع فى القرن الرابع السستر من الخمر المعتقة^(٢) بـ ٦٥ دينار فى هيرموبولس الأشمونين ، وفى الفيوم^(٣) ١٧ سيستريوس بـ ٤٨ تالنت ، وفى القرن السادس ١٠٠٠ سيستر بصولد إلا قيراط^(٤) وفى السابع ٧ سيستر بصولد إلا نصف قيراط .

وهناك مواد غذائية أخرى اشتد الإقبال عليها كالبيض حيث بلغت أسعاره فى أفروديتو فى القرن الرابع بـ ١٢٢٠ بيضة ١٧ قيراط^(٥) ، فى بردية أخرى من نفس الفترة ٧٥ بيضة بقيراط .

أما الجبن فبيع بالقطعة فى أنطونوبولس « الشيخ عبادة » فبلغ ثمن ١١ قطعة ٥٠ ، ٢ قيراط ، ولقد تضمنت بعض الأجور العينية للعمال^(٦) جبنًا ، وبيع العسل وفقاً

(١) P. Oxy. 2058, 1288, P. Masp : 67287, 67058.

(٢) P. Oxy. 2114.

(٣) P. Masp. 45.

(٤) P. Masp. 67330.

(٥) P. Masp. 67058.

(٦) P. Oxy. 1753.

لقائمة « قلديانوس » النوع الجيد بـ ٤٠ دينار للسيستر والأقل جودة ٢٤ دينارًا في حين بيع في القرن الرابع ٢٥ سيستر بصولد .

ومن المواد التي أقبل عليها الناس التوابل كالفلفل والبهار لما يعطيه من نكهة للطعام رغم ارتفاع أسعارها ، وكان الفلفل يستورد من الهند وحدد مرسوم «دقلديانوس» بيع الفلفل المخلوط بالملح ٨ دينار للسيستر ، وذكر جيبون أن الرطل كان يساع^(١) في العصر البيزنطي بـ ١٥ دينار ، أما الملح فكان احتكارًا حكوميًا في عهد كل من « أركاديوس هنريوس » و « جستنيان » ، ولقد توافر الملح في مصر وبيع المد بـ ١٠٠ دينار وفي القرن السادس بيع ٣ أردب بغيراط^(٢) .

وكما هو واضح فإن السوق المصرية كانت تستطيع أن تفي باحتياجاتها الضرورية أما المواد المستوردة التي وجدت في الأسواق فكانت غالبيتها مواد كيميائية وهذه وجدت في أسواق المدن الكبرى أما أسواق القرى فاكثفت بإنتاجها المحلي .

الضرائب :

أما الضرائب على البضائع التي تباع في الأسواق فقد اختلفت هي الأخرى من إقليم لإقليم وكانت الضرائب تسدد شهريًا وبلغت ما يقرب من $\frac{1}{17}$ من ثمن البضاعة فيما عدا النبيذ ، وفي أرسنوى دفعت الضرائب على النحو التالي :

بائع النبيذ ٨ درخمة شهريًا وبائع العطور ٦٠ درخمة - الخباز ٨ درخمة ، بائع التوابل ٣٦ درخمة ، بائع الجعة ١٦ درخمة ، بائع القصدير ٦ درخمة ، البائع المتجول ١٢ درخمة ، وفي استراكاورد^(٣) ذكر ضرائب مقدارها ٢٪ من الثمن أخذت على مقابل بيع

(١) جيبون : سقوط الامبراطورية الرومانية واصلحلاها ، ترجمة : محمد سليم سالم ، القاهرة ١٩٦٩ ، ج ٢ ص ٢٠١ .

P. Masp. 67141.

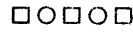
(٢)

P. Oxy. 2139.

(٣)

ثور وخشب وكذلك كانت تجبى ضرائب نظير احترام التجارة وإيادى العقود
والمعاملات التجارية والانتفاع بالأوراق^(١).

وفرضت على التجار وأصحاب الحوانيت ضريبة عرفت باسم الذهب والفضة
Chrysurgroin ووردت فى قوانين « جستنيان 2-21, Digest 2. 111 » وكانت
النقابة هى المسئولة عن جمعها من أعضائها وتسليمها لخزانة الدولة ، ولقد فرض
قسطنطين ضريبة تقدر كل خمس سنوات على بعض أنواع التجارة والحرف كتجارة
الزيت تجبى سنوياً مقدارها ٢٠٠ دينار ، وكانت النقابة تتولى أيضاً جمع الضريبة ودفعها
وألغاهـا انستاسيوس ؛ ولكن ورد فى القرن السادس عودة نقابات التجار لدفع الضرائب
ولقد دفع التجار عدداً من الضرائب العينية فقام جزار بدفع أربعة أردب ، وجببت
أيضاً ضرائب استثنائية فى حالة انتقال الفرق العسكرية^(٢) أو زيارة الوالى ، فحين قام
أحد الولاة بزيارة هيرموبولس « الأشمونين » دفع ١٢٥ شخصاً ضرائب عينية كالخبز
والسمك والبقول والنبيد وعلف المواشى والوقود لصالح تلك الزيارة وقام تاجر دجاج
بتقديم ٤ دجاجات لزيارة مشابهة^(٣).



Milne : Op. Cit. p. 161.

P. Oxy. 1331.

P. Oxy. 2139.

(١)

(٢)

(٣)

التجارة الخارجية

تمتعت مصر منذ العصر البطلمي بمركز تجارى ممتاز ، فقد تكسدت بها رهوس الأموال وتنوعت أساليب التجارة والصناعة ، وكانت سوقًا داخلية فسيحة للمدن الهلينستية عامة التى أنشأها خلفاء الإسكندر ، كما كان لها تجارة خارجية اضطرر نموها بسبب التنافس الذى قام بين تلك المدن وإيجادها لقواعد عامة للتجارة البحرية عرفت بالقانون الرودى وكانت أشهر تلك الممالك فى مصر حيث حكم البطالمة وأصبحت^(١) عاصمتهم الإسكندرية ، أهم مدن الشرق قاطبة وأكبر مدن مصر التجارية والصناعية ولقد استمرت شهرة مصر التجارية وشهرة مينائها خلال العصرين الرومانى ثم البيزنطى ولقد سعى الرومان ثم البيزنطيون لتدعيم مركزها وتأمين تجارتها وتحويل تجارة البحر الأحمر لموانئها .

ولقد اتخذ النشاط التجارى الخارجى اتجاهاين ، اتجه يتعلق بتجارة مصر مع القسطنطينية ومدن ولايات الامبراطورية البيزنطية ، واتجه آخر يتمثل فى تجارة مصر مع البحر الأحمر ومدن الشرق الأقصى ، وكانت الإسكندرية فى كلتا الحالتين مركزًا رئيسيًا تتجمع فيه التجارة الصادرة والواردة وتمر بها بضائع الشرق الأقصى إلى الغرب حيث تصنع جزء منها فى مصر ويصدر إلى الغرب ثانية إلى جانب ما تصدره من منتجاتها اعتمادًا على خاماتها الطبيعية من منتجات متنوعة كالنسيج والفخار والزجاج وكانت تجارتها فى ولايات الامبراطورية لا تقل أهمية عن تجارة الهند .

الإسكندرية :

لا يمكن الحديث عن تجارة مصر الخارجية دون عرض لموقع الإسكندرية وأهميتها فهى قلب هذه التجارة النابض ومركز نشاطها الاقتصادى ؛ بل هى دارة الشرق قاطبة

(١) إبراهيم نصحي : مصر فى عصر البطالمة ص ١٩ - ٢٢ .

ولقد ساعدها موقعها الجغرافى على أن تحافظ على مكانتها التجارية تلك القرون
العديدة .

والمدينة أنشأها الإسكندر وفقاً لأحدث قواعد تخطيط المدن آنذاك فاختار لها
شريطاً من الأرض الرملية يقع بين بحيرة مريوط والبحر المتوسط لجفافها وارتفاعها على
مستوى الدلتا وبعدها عن رواسب فرع النيل الكانوى وسهولة وصول مياه الشرب^(١)
إليها ، حيث كانت تمدها بالمياه قناة كبيرة تتفرع عند سخيديا Schedia قرية « النشو
قرب كفر الدوار » ولقد وصفها استرابون فى القرن الأول الميلادى بأنها المدينة الوحيدة فى
مصر كلها ذات الموقع الصالح لأغراض التجارة البحرية والتجارة الداخلية ، بسبب أن
النهر يحمل وينقل بسهولة كل البضائع إلى هذا الموقع وكذلك فهم أكبر سوق فى
المعمورة^(٢) .

وأمام هذا الشريط من الأرض الذى تقع عليه المدينة كانت جزيرة فاروس التى
وصلت الأرض بالشاطئ عن طريق جسر أطلق عليه اسم Heptastdium
هبتاستاديون لأن طوله كان ٧ استاد (حوالى ١٣٠٠ متر) نشأ عن ذلك ميناءان
أحدهما إلى الشرق ويدعى الميناء الكبير ، والآخر إلى الغرب ويدعى يونوستوس^(٣)
وخلفه يوجد ما يسمونه بالصندوق Kibotos حيث توجد أحواض للسفن تنتهى عند
القناة التى تربطه ببحيرة مريوط وهذه القناة هى الطريق الرئيسى لنقل التجارة من
داخل البلاد إلى الإسكندرية ، ويذكر استرابون أن الميناء الواقع على البحيرة كان أكبر
من الميناء البحرى وأن صادرات الإسكندرية كانت أكبر من وارداتها ويستطيع أن
يلاحظ ذلك لو كان فى الإسكندرية أو فى ديكابا رخيا « ميناء بوزولى الإيطالى » .

وفى الناحية الغربية وجدت الأرصفة وبجوارها المركز التجارى Emporion
ومخازن البضائع Apostaeas وكذلك أحواض السفن heora التى تمتد حتى جسر

(١) سيد الناصرى : معالم تاريخ وحضارة مصر منذ أقدم العصور ص ٢٧٢ .

(٢) استرابون فى مصر - ترجمة وهيب كامل ص ٥٥ .

(٣) معناها العودة سالماً أو ربها كان اسم يونوستوس ملك صولى فى قبرص وهو صهر « بطليموس »
استرابون فى مصر ص ٥٦ .

المهستاديون وعند وصول البضائع من الخارج كانت تودع في المخازن ثم تنقل إلى الأموريون حيث تفحص وتفرض عليها المكوس الجمركية ، وكان الأموريون في الوقت نفسه مركزاً تجارياً عاماً مثل ما كانت عليه الحال في أثينا^(١).

وعلى قرية راقوتيس « راقودة » قامت دار الصناعة ، ومنذ إنشاء المدينة تكون أهلها من خليط من البشر أولاً من الإغريق والمقدونين وهؤلاء بدورهم انقسموا إلى قبائل عدة من أبونين ودورين والأبوليين ومن الإغريق القادمين من بلاد الإغريق الأصلية ، ثم المصريين فقد نشأت المدينة في رقعة كان يشغل جانباً منها عدد من القرى المصرية أو على الأقل قرية راقوتيس « راقودة » ثم اليهود وكانوا يشغلون حين من أحيائها^(٢) وقام البطريق كيرلس بطردهم من المدينة في ٤١٥ م ، ثم أخلاط من البشر كانوا من المترددين على الإسكندرية بقصد التجارة ولشهرة جامعتها واستمر هذا خلال العصر البيزنطي ، فذكر حنا كريستوموس Chrysostomas في حديثه عن الإسكندرية في القرن الخامس أنه رأى أفواجاً من الإغريق والإيطاليين والسوريين والليبيين والفينيقيين والأنثيوبيين والعرب والسكيتين ثم الهنود والفرس ، وكذلك كثر ترددهم عليها في عهد « جستنيان » وأثناء فترات الصلح مع الفرس ، ولقد بلغ عدد سكانها في القرن السادس ٦٠٠,٠٠٠ نسمة ، وفي عدد من الوثائق الرومانية والبيزنطية وصفت بالإسكندرية المتاخمة لمصر ، ولقد اشتهرت بأهميتها الصناعية والتجارية وخاصة الكتان والزجاج المتعدد الألوان .

وقد فرضت للإسكندرية أنونا خاصة بها منذ عهد « دقلديانوس » وزادت نسبتها ١١٠ مد يومياً في عام ٤٣٦ م^(٣) ، واستمرت تلك النسبة لعصر « جستنيان » حيث أكدها في قانونه C. J. X. 28.2 ولم تتوقف إلا أثناء الاضطرابات التي حدثت في عام ٥٤٢ م لطرده أحد الأساقفة ، ولقد فرضت ضريبة على الفخار لصالح بلدية الإسكندرية للإنفاق على شحنة القمح الخاصة بها والحمامات العامة^(٤).

(١) استرابون في مصر : ترجمة وهيب كامل ص ٥٧ .

(٢) Johnson : Op. Cit. P. 104, 105.

(٣) فرضت عام ٣٠٢ م .

(٤) Johnson : Op. Cit. P. 104, 104.

وبالنسبة للنشاط التجارى الموجود فى المدينة فإن البطالة ركزوا النشاط الاقتصادى والتجارى فى أيديهم وأيدى أسرهم والحاشية المحيطة بهم ، وكون التجار والمصدرون فى الإسكندرية وأصحاب السفن^(١) وأربابها وأمناء الشحن أغنى طبقات المجتمع فى المدينة فى تلك الفترة .

ولقد فرضت الدولة ضرائب باهظة على الاستيراد ؛ ولكن الرومان كفوا شيئاً فشيئاً عن سياسة التأمين واحتكار التجارة عن طريق منح الامتيازات ؛ وتضاءلت الالتزامات بالنسبة للدولة و أصبحت مجرد الوفاء ببعض الضرائب وكانت سياسة البيزنطيين بها قائمة على مبدأ حرية التجارة فاحتفظ الأباطرة بالمكوس المعتدلة عند تخوم جميع الولايات فى ميناء الإسكندرية ، وفى نفس الوقت شجعوا أصحاب السفن والبحارة الذين كانت الدولة فى حاجة إلى خدماتهم كقنابة تجار الإسكندرية ومنحهم الامتيازات وأعفواهم هم وحرفى الإسكندرية من السخرة فى نظافة القنوات وبحارى المياه^(٢) .

وقام فى الإسكندرية عدد من البيوت التجارية وهى مؤسسات اشترك فى تكوينها أكثر من فرد كذلك انتشرت بها المصارف الكبرى وكان لبنوك القسطنطينية فروع ومندوبون فى مدينة الإسكندرية^(٣) .

وصدرت المدينة منتجاتها إلى الغرب وإلى الشرق والشرق الأقصى ومرت بها تجارة الصومال وشرق أفريقية وبلاد المغرب والهند من ذهب وأحجار كريمة ولؤلؤ وعاج وتوابل وصباغات وأنواع الخشب النادر وجزء منها صنع فى مصانع الإسكندرية ثم

(١) إبراهيم نصحي : نفس المرجع ص ١٩ - ٢٢ .

(٢) نقابات البحارة : تكونت جمعيات لأصحاب السفن والبحارة تعرف باسم *Navicularii* للملاحة فى البحار *nautae* وفى مياه الأنهار وكان معترفاً بها من الدولة ، ومنذ عهد « كلوديوس » تم تنظيم البحار وأصحاب السفن وأقيم بناء لهم ، وفى أسوتيا حيث كان لهم أفرع فى مختلف الولايات « وأعفيت نقابة ملاحى الإسكندرية وفقاً لقانون C. Th. XV. 27-2 من العمل فى نظافة القنوات .

Johnson : Op. Cit. P. 104,

(٣)

أعيد تصديره بعد تصنيعه وجزء دفعت رسومه الجمركية وهو في طريقه إلى موانئ القسطنطينية وولاياتها^(١).

ولقد ظلت الإسكندرية محتفظة بأهميتها التجارية طوال العصر البيزنطي، فوصفها المؤرخ أميانوس ماركلينوس في القرن الرابع بأنها أعظم مدن مصر التي شرفتها ظروف كثيرة، وواحدة^(٢) من أكثر مدن العالم آنذاك ثراءً وشهرة.

التجارة مع ولايات الامبراطورية :

كان التبادل التجارى بين مصر وولايات الامبراطورية البيزنطية مصدر دخل وإيراد بلغ في أهميته مثل ما بلغت التجارة مع بلاد الشرق الأقصى؛ بل فاقتها أحياناً فالتجارة في الغلال والكتان وورق البردى والزجاج الذى كان نتاج الصناعة المصرية إلى جانب ما تم تصنيعه بالإسكندرية من عاج وأبنوس وعطور وحلّ كان أهم بكثير من التجارة العابرة في السلع المستوردة من الهند والصين.

أما جميع طلبات الشعب الضرورية فأغلبها إن لم يكن جميعها توافر في مصر وأنتجته أيدي مصرية وكما قيل فإن صادراتها أكثر من وارداتها.

ونلاحظ أن تلك التجارة تختلف في نوعيتها عن التجارة مع مدن الشرق فأغلبها في المواد والسلع التي لها ضرورة حيوية فأغلب البدييات التي تتعلق بالتجارة الخارجية مع دول الغرب تتناول مواداً أساسية، كالقمح والزيت والنبذ والغلال^(٣)، والملابس والفخار وإن لم تهمل مواد الترف، ولقد بدأت العلاقة التجارية بين مصر ودول الغرب من القرن الأول الميلادي^(٤) واتسع نطاقها خلال القرن الثاني وازداد مداها فيما بعد نتيجة للاطمئنان في الأسفار براً وبحراً وعدم وجود مكوس عالية، وفوق كل ذلك توافر نظام بديع بين الطرق الرومانية كل هذا نجم عنه ازدهار التجارة بين ولايات

(١) Rouillard: I: 'Administration Civil l'Egypt P. 170.

(٢) Ammiani Maecellini: Op. Cit. XX 1136-12.

(٣) روستغنزف: تاريخ الامبراطورية الرومانية، ترجمة زكى على ص ٢٢٠.

(٤) استرابون في مصر، ترجمة وهيب كامل ص ٥٨.

الامبراطورية الرومانية وموانئ مصر وخاصة الإسكندرية ، ولقد ازدادت مكانة الإسكندرية بحيث أثر ذلك على موانئ إيطاليا نفسها كميناء بيتولي أو بوزولي الذي فقد أهميته الاقتصادية ولم يستطع تجار إيطاليا منافسة الإسكندرية في تلك التجارة لصالحهم ، فاستغل تجار الإسكندرية هذا الوضع ووصلوا ببضائعهم إلى بيتولي وديلوس وأقاموا لأنفسهم محلات ومستودعات .

ولقد استمر ظهور تجار الإسكندرية في ولايات ومدن الغرب^(١) خلال العصر البيزنطي ولم ينافسهم إلا تجار القسطنطينية نفسها^(٢) .

ولقد ذكرت قائمة « دقلديانوس » أسعار الشحن من مصر إلى عدد من الولايات التي يصلها إنتاج مصر - وكانت الضريبة على أساس المد Modius^(٣) .

من الإسكندرية	إلى نيوقوميديا	واحد مد حربي	١٢ دينار
من الإسكندرية	إلى بيزنطة	واحد مد حربي	١٢ دينار
من الإسكندرية	إلى اكويليا	واحد مد حربي	٢٤ دينار
من الإسكندرية	إلى صقلية	واحد مد حربي	١٠ دينار
من الإسكندرية	إلى أفسوس	واحد مد حربي	٨ دينار
من الإسكندرية	إلى سالونيك	واحد مد حربي	١٢ دينار
من الإسكندرية	إلى بامقيليا	واحد مد حربي	٦ دينار
من الإسكندرية	إلى روما	واحد مد حربي	١٦ دينار
من الإسكندرية	إلى دلماشيا	واحد مد حربي	١٨ دينار

(١) روستفرتز : تاريخ الامبراطورية الرومانية ص ٢٢١ - ٢٢٣ .

(٢) Johnson: Op. Cit. P. 154.

(٣) Diocletian's Edict on Maximum prices.

ولقد قام عدد من البنوك التجارية في الإسكندرية اشتركت فيها مجموعات من الأفراد تولت أمر التسويق التجارى في دول الامبراطورية إلى جانب المجهودات الفردية فامتلكت كنيسة الإسكندرية أسطولاً مكوناً من ٣٠ سفينة استخدمته في التجارة مع الغرب ، كذلك تملك عدد من الأفراد سفناً للنقل ، وكانت حمولة السفن الحربية تبلغ في المتوسط ١٥٠ طن^(١) بينما بلغ حمولة سفن الكنيسة ٢٠ ألف كيلة ، وذكر أميانوس ماركليanos أن مسلة وزنها ٤٠٠ طن حملت من هيلوبولس لروما على سفينة يعمل عليها ٣٠٠٠ مجدف وهذا يدلنا على مدى حجم السفينة^(٢) ، ولقد عمل البحارة على السفن التجارية بعقود ، فورد في أحد برديات كروم عقد لاستخدام بحار على إحدى السفن التجارية ، وبلغت أجور الشحن صولد على كل ١٠٠ مقياس ولكنها لم تكن نسبة ثابتة وإن تراوحت عادة بين ١٠٪ إلى ٥٪ أما أسعار السفر بالنسبة للأفراد فليس لدينا تقدير دقيق بخصوصها ، وكانت الرحلة من الإسكندرية للقسطنطينية تستغرق حوالى ثلاثة أيام ونفس المدة لأنطاكية و ٥ أيام لقورينه و ٦ إلى بيثنيا و ٢١ يوم لمرسيليا وكان هناك خط بحرى بين البلوزيوم وكل من عسقلان وغزة ، والبلوزيوم تقع على فرع النيل البلوزى على مسافة أربع كيلومترات من البحر واعتبرت مفتاح مصر من ناحية الشرق^(٣) وكانت جماركها عامرة في العصر البطلمي لما يتدفق عليها من واردات سوريا وجرت الإشارة إليها كثيراً في العصر البيزنطى لوجود خط ملاحى بينهما وبين عسقلان ، كذلك وصل التجار المصريون إلى أسبانيا حاملين بضائعهم فأشار « بلادبوس » إلى تاجرين آخرين يعملان بالتجارة مع أسبانيا وإن لم يحدد نوعية ما صدراه ، ووصلت السفن المصرية إلى الأدرىاتيك وانتظمت العلاقات التجارية بين مصر^(٤) وغاله فصدرت لها المنسوجات وما تبقى من القمح بعد إرسال الأنونا إلى القسطنطينية .

وفي القرن السابع كان لمصر علاقات تجارية مع بريطانيا فصدرت لها الفخار

(١) Johnson: Op. Cit. P. 154.

(٢) Ammani Marcellini: XXII-66-1-12.

(٣) تتعلق عدد من البرديات بالواردات كبرديات : P. Oxy. 1924, 1862, 1851.

(٤) Catalogue of the Coptic Manuscript in collection of John Ryland (٤) 144.

واستوردت القصدير ، كذلك وصل تجار مصريون إلى صقلية حاملين الحرير والصوف^(١) والأطباق الفخارية والغلل .

أما عن علاقة مصر بالمدن الإيطالية فترجع لبداية الامبراطورية ولقد ظلت مصر خلال العصر البيزنطي تصدر لها المنسوجات التي حاولت المدن الإيطالية محاكاة نسجها إلى جانب القمح والبردى ، ووفقاً لرواية القديس « جيروم » تولى تجار سورية في بعض الأحيان تسويق البردى مع دول الغرب ، ولقد ذكر بعض المؤرخين رؤيتهم لتجار مصريين في نهر توسكانيا في طريقهم إلى روما ، والرحالة الإسكندري كوزماس كان في الأصل تاجرًا ورغم أن كل رحلاته كانت إلى الهند فقد زار البحر الأبيض أيضًا ، وكان يعمل على ظهر السفينة - التي حملت الوالى سمينيوس من الإسكندرية إلى قورينة - عدد كبير من البحارة المصريين .

كذلك حل التجار الإسكندريون الحرير والتوابل وتولوا الهند إلى القسطنطينية وفي المقابل فإنهم حملوا عند عودتهم منتجات القسطنطينية ومدن الغرب فضلًا عن قدوم تجار تلك المدن إلى موانئ الإسكندرية فظهر الصقليون والإيطاليون والمقدونيون حاملين معهم تجارتهم ، فاستوردوا من أسبانيا زيت الزيتون والقصدير ومن بريطانيا خلال القرنين الخامس والسادس القصدير مقابل قمح مصر وغللها ، ومن بلاد الغال النحاس والعبيد والصابون^(٢) ومن بلاد اليونان أعشاب وعقاقير وأدهنة ، ومن^(٣) أخيا عقاقير وملابس منسوجة كذلك حمل تجار أثينا بضاعتهم من الثياب والأحذية ، ومن مقدونيا الياقوت الأصفر ومن آسيا الصغرى الرق والعقاقير^(٤) والنبذ كذلك جلب منها المرمر .

أما القسطنطينية فاستوردوا منها خيل السباق وبعض المنسوجات الحريرية ، ومن عسقلان وغزة جاء النبيذ والسماك المملح ومن أنطاكية الأقمشة وكان صناع وتجار الثياب من السوربون هم أخطر منافس للصناعة المصرية ؛ بل إن المصريين حاكوا بعض طرزهم فوصفت أنواع أقمشة بالأقمشة الصيداوية والطرسوسية .

P. Oxy. 1429.

(١)

P. Oxy. 1978, 1851.

(٢)

P. Lond. X19.

(٣)

التجارة عبر البحر الأحمر :

أهتم البيزنطيون بتجارة بلاد العرب والهند والشرق الأقصى عامة اهتمامًا كبيرًا فكانت السفن منذ بداية العصر الروماني تحمل إلى مصر وروما منتجات الشرق من المواد الكيماوية ، فاستوردوا من اليمن المر والعطور ومن الهند الأعشاب وخشب الصندل والتوابل واللؤلؤ ، وفي القرن الثالث استوردوا القطن وفي العصر البيزنطي اشتد الطلب على حرير الصين الذي دفعوا مقابله منتجات الإسكندرية وسبائك فضية وذهبية .

أما موانئ مصر التي على البحر الأحمر والتي مرت من خلالها تلك التجارة الزاهرة فقد اختلفت أهميتها خلال العصر البيزنطي فميوس هرموس « أبو شعر قبلي » وبرنيقية ظلتا منذ بداية العصر الروماني إلى القرن الرابع أهم موانئ مصر ، ثم حلت محلها القلزم كميناء رئيسي لتلك التجارة واقتصرت أهميتهم في القرن السادس على التجارة الداخلية.

الموانئ المصرية على البحر الأحمر :

أرسنوى « كليوباتريس » السويس^(١) وكان استخدامها كميناء حربي أكثر من استخدامها في الأغراض التجارية وخرجت منها حملة ايللوس جاللوس في عام ٢٥ ق.م . . وذكر « استرابون » أن بالقرب منها قناة تصب في البحر الأحمر والخليج العربي وهي تنساب في البحيرات المرة التي تغيرت بتأثير النهر ، ولقد ، أشار « هيرودت » إلى تاريخ إنشائها^(٢) في عهد « نخاو بن أبسماتيك » ويذكر الدكتور أحمد بدوي أن الملاحة في البحر الأحمر كانت من أشق الأمور على المصريين القدماء وهذا أدى إلى التفكير في شق قناة تصل بين البحرين الأبيض والأحمر عن طريق وادي المطليمات وإن كان لا يوجد في تراث مصر ما يشير إلى حفرها أيام الدولة القديمة أو الوسطى وإنما ورد ذكرها في الدولة الحديثة^(٣) ، فرحلة الأسطول المصري إلى بلاد بنط تشير إلى وجود قناة تصل بين النيل والبحر الأحمر .

(١) استرابون في مصر ، ترجمة وهيب كامل ص ٨٦ الأسماء اعتيادًا على استرابون وتحقيقها في كتاب محمد رمزي القاموس الجغرافي .

(٢) هيرودت يتحدث عن مصر - ترجمة صقر خفاجة ص ٢٩٠ . حاشية ص ٢٩٠ .

(٣) نفس المرجع ص ٣ .

وفي عهد الأسرة السادسة والعشرين قام « نخاو بن أوسما تيك » بحفرها ثم أكملها « دارا » الفارسي ، وأشار « هيرودت » إلى أن سفينتين من ذوات ثلاث صفوف من المجاديف تمخر عباها جنبًا لجنب ؛ ولكن « استرابون » يرى أن « دارا » ترك أمر حفرها لأنه اعتقد أن منسوب البحر الأحمر أعلى من سطح مصر وحفر البرزخ لآخره يؤدي لإغراق مصر وأن البطالة هم الذين احتفروها واستمرت مستخدمة في ذلك الوقت إلى عهده ، وكانت تبدأ من قرية فاقوسة حيث بلغ عرضها مائة ذراع وعمقها كان كاف لتعويم مركب ذات حمولة كبيرة ، وهذه القناة ظلت تستخدم إلى القرن السادس الميلادي ثم بطل أمرها .

برنيقية « مدينة الحراس » وميوس هرموس « أبو شعر قبلى » :

كانت برنيقية أهم موانئ البحر الأحمر التجارية في بداية العصر الروماني ، وذكر استرابون أنها مدينة ليست بذات مرفأ ولكنها كانت مرسى صالحاً لحسن موقع الطريق وكانت بضائع البحر الأحمر تنقل عبر هذه المدينة إلى داخل مصر عن طريق القوافل « وبطليموس فلادلفوس » هو أول من فتح بجيشه هذا الطريق الذي لا ماء فيه ، فأنشأ محطات للقوافل والسقاية واتخذته القوافل منذ ذلك الحين طريقاً لأن البحر الأحمر صعب الملاحة فيه خصوصاً لمن يبحرون من طرفه الأقصى ، وأصبحت تنقل عبره السلع الهندية والغربية والأنثيوبية إلى كيبوتس « قفط » التي أصبحت بدورها مركزاً تجارياً ومحطة مكس وكانت هناك حامية في برنيقية يشرف قائدها على حماية الطريق الصحراوي .

وإلى جوار برنيقية كان ميناء ميوس هرموس « أبو شعر قبلى » وهي محطة بحرية للملاحين وكان كلا المينائين مستخدماً لنقل تجارة البحر الأحمر إلى داخل مصر ولقد حاول أغسطس تحويل التجارة إليهما من ميناء ليوكي^(١) كومي « القرية البيضاء » وكان هذا من الأغراض الرئيسية لحملة « أيللوس جالوس » سنة ٢٥ ق. م واهتم الامبراطور بتعبيد الطريق وإقامة محطات المياه وكانت القوافل تحمل البضائع منها عبر الصحراء

(١) استرابون في مصر ، ترجمة وهيب كامل ، ص ٢٠٨٦ .

إلى قنط ثم إلى هيرموبوليس « الأشمونين » ثم إلى الدلتا والإسكندرية ، وقام « هادريان » بعد إنشاء أنطونيوبولس بمد الطرق الصحراوية في المينائين إلى مدينة أنطونيوبولس حيث أقيمت محطة المكوس واستمر استخدام إلى القرن السادس إلى أن بدت أهميتها في الانهيار .

القلزم :

أما الطريق الرئيسى المستخدم في التجارة عبر البحر الأحمر فكان يبدأ من « القلزم » قرب السويس « كليزما » أكبر موانئ مصر والتي يقع الطرف الشمالى الغربى من البحر الأحمر ، بالقرب من السويس الحالية وكان يقيم بها موظف امبراطورى هو مراقب الحسابات^(١) ، الذى كان يزور الهند كل عام ، واتخذت السفن المارة بالميناء طريقين الطريق الذى يمتد على الساحل الشرقى للبحر وينتهى عند Ocelis عدن بجنوب بلاد العرب ، وسلكه التجار الذاهبون لمملكة حمير العربية .

والطريق الممتد على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وينتهى عند عدال Adaulis « مصوع » ميناء دولة الأسوم « الحبشة » الأساسى ومن هناك جرى الاتصال بشرق آسيا وبجزيرة سيلان التى أصبحت مركزاً من أهم مراكز التجارة الشرقية في العصر البيزنطى ، ولم تكن سفن الامبراطورية البيزنطية تزور سيلان كثيراً ، وإنما كان التجار يذهبون على متن السفن الأثيوبية وأقامت في تلك الجزيرة جاليات تطورية^(٢) مسيحية ، كما أقامت أيضاً بكاليانا ومليار وسوقطرة ، وكانت سفن الإسكندرية عند عودتها محملة بالمناجر تمر على محطة المكوس في جوتابى Jotabe تيران عند طرف شبه جزيرة سيناء .

(١) ستيفن رنسان : الحضارة البيزنطية - ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ص ١٩٦ .

(٢) Ammiani Marcellini: XXII-6-43-47.

التجارة عبر البحر الأحمر ودور العرب والأحباش :

سعى الرومان منذ البداية لتحويل تجارة البحر الأحمر إلى الموانئ المصرية الواقعة عليه ، مثل : برنيقية ، وميوس وهيرموس^(١) وخاصة أن الطريق القديم المار بالخليج الفارسي وبالميرا « تدمر » أصبح غير مأمون بسبب سوء العلاقات بين الرومان وبارثيا « الفرس »^(٢) وأشار « استرابون » أن في عهده سفنًا كبيرة ترسل إلى الهند وإلى حدود أثيوبيا^(٣) وتستورد منها إلى مصر أعلى البضائع ، ومنها تصدر بالتالى إلى بقاع أخرى .

وكان هناك قبائل وممالك قُدِّر لها أن تلعب دورًا رئيسيًا في التجارة الشرقية خلال العصرين الروماني والبيزنطي حيث قامت الوساطة التجارية وهي اليمن والتي كونت مملكة الحميرين ثم القبائل التي العربية التي تقطن Irogladytis^(٤) الصومال ثم مملكة أكسوم الحبشية بعد ذلك ، وكان لا بد لروما ثم بيزنطة لضمان سير وسلامة تجارتها أن تتحالف معها أو تخضعها لسلطانها ، ولقد كانت موانئهم في نفس الوقت تعد محطات للساقية وملاذ للتجار لحمايتهم من القراصنة وكان كشف هيباركوس الإسكندري للرياح الموسمية من العصر البطلمي المتأخر أو أوائل الروماني قد أدى إلى اهتمام الرومان بشق طريق بحري مباشر بين مصر والهند ، ومن هنا كانت حملة « أيللوس جالوس »^(٥) على اليمن ببلاد العرب السعيدة كما أسماها مؤرخو ذلك العصر^(٦) ، وكانت اليمن تقع على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، ومما جعلها مركزًا للنشاط التجارى الذى يمتد بين الهند وحوض البحر المتوسط ، ولقد خرجت الحملة في عام ٢٥ ق . م من ميناء كليوباتريس « أرسنوى » السويس ، واتجهت إلى ليوكى كوى ، ولقد

(١) ستيفن رنسان : نفس المرجع ص ١٩٥-١٩٦ .

(٢) روستفتزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية .

P. Lond. 239.

(٣)

(٤) عبد اللطيف أحمد على : مصر والامبراطورية الرومانية ص ٦٤ .

Milne : Op. Cit. p. 7.

(٥)

لطفى عبد الوهاب : مصر في العصر الروماني ص ٣٣ .

سيد الناصرى وسيد توفيق : معالم تاريخ وحضارة مصر ص ٢١-٢١١ .

Ammiani Marcellini : XXII 6-43-47.

(٦)

تكبدت الحملة كثيرًا من الخسائر في المعدات والأفراد نتيجة لسوء تخطيطها ، فقد كان من المفروض أن يبدأ من ميوس هيرموس أو برنيقية ، وينقل الجيش عبر الساحل الغربى في حراسة أسطول صغير ، ولم تستول الحملة إلا على عدد من القلاع ، ووصلت لقرية قرب سبأ تدعى Mariaba مأرب وهى غير مأرب عاصمة السبأيين .

ولقد تم عزل أيللوس جاللوس نتيجة لفشل تلك الحملة ، وإن كانت الحملة حققت جانبًا من الهدف الاقتصادي الذى أرسلت من أجله ، فقد بدأ سكان المنطقة يشعرون بقوة الرومان ، كذلك استخدم تجار الامبراطورية موانئ جيدة في طريقهم لمصر ولقد ذكر « استرابون » أن سكان بلاد بنط كانوا في عداد الشعوب الخاضعة للرومان .

ولقد استمر الرومان في الاهتمام بهذا الطريق في عهد كل من « كلوديوس » و « نيرون » واستقرت الأوضاع فيه في الفترة التى صدر فيها كتاب المؤلف إسكندرى هو الرحالة البحرية للطواف حول شواطئ البحر الأحمر Periplus Maris Erythrei ، وهو عصر دوميتيان ، كذلك اكتشفت عملة رومانية في الهند تعود لتلك الفترة ، وقام العرب بدور الوساطة التجارية بين الرومان وتجار الهند ، ثم لم تلبث عدن أن سقطت تحت سيطرة الرومان ، وإن كان تاريخ ذلك غير مؤكد فذكر بليني Pliny أن سفينة جنحت عند شاطئ جزيرة « سيلان » مما يدل على عدم وجود خط ملاحي دائم بين عدن والمحيط الهندي .

ولقد ظهر منافس خطير هدد تجارة روما وهو مملكة أكسوم « الحبشة » والتي كانت قد احتكرت تجارة العاج والذهب ، ولقد قامت بالتوسع على حساب مملكة مروى^(١) في النوبة وترك أحد ملوكهم نقشًا يذكر فيه أنه بسط نفوذ الحبشة من حدود مصر الجنوبية حتى ساحل الصومال جنوبًا ، وعبر البحر الأحمر من الساحل الجنوبي الغربى لشبه الجزيرة العربية من حدود بلاد سبأ ، حتى القرية البيضاء « ليوكي كومي » .

(١) مروى : مدينة قديمة معروفة على مقربة من الشلال الرابع

ولقد أغضب الرومان اعتداءهم على القبائل العربية التي تربطها صلة وثيقة بملوك حمير ، ووصف ملوك سبأ وحمير بأنهم أصدقاء الأباطرة ، ولقد ذكر مؤلف الرحلة البحرية أن الرومان عقدوا معاهدات صداقة مع ملوك حمير وسبأ لحمايتهم من مملكة أكسوم ، وبناء على ذلك احتل الرومان عدن وجزيرة سومطرة التي كان شيخ حضرموت يؤجرها لجماعة التجار الرومان الذين يعملون في مصر^(١) وأرسل « نيرون » بعثة عسكرية إلى مملكة النوبة الجنوبية بلغت مستنقعات النيل الأبيض ، لأن فتح بلاد النوبة الجنوبية من شأنه أن يحد من توسع مملكة أكسوم^(٢) ولقد وصلت سفن التجار الإسكندرانيين والرومان في عصر الامبراطور « أنطونيوس بيوس » إلى الصين شرقاً ، وبلغ حجم التجارة مليون سيستر .

ومع بداية العصر البيزنطي اتخذت العلاقة مع الحبشة طابعاً آخر قائم على أساس التحالف والتعاون بين الدولتين ، وخاصة أن المسيحية قد انتشرت بين الأحباش ، كذلك لم يهمل البيزنطيون أمر التحالف مع ملوك حمير العربية ، لأهمية دور الحبشة واليمن في التجارة الشرقية ولتحكيمها في المرفق الأثيوبي والهندي ، فأرسل قسطنطين مبعوثاً هو فرثمينوس لعقد معاهدات مع أكسوم ، ثم أرسل مبعوثاً آخر بعد سنوات لليمن يدعى ثيوفينوس لعقد معاهدات مع الحميريين .

ولقد ذكر « أميانوس ماركليينوس »^(٣) في سنة ٣٦٣م أن بلاد اليمن كانت تعد من أغنى البلاد بالقطعان والبلح ، وأنواع العطور ، والجزء الأكبر من أراضيهم على تخوم اليمن للبحر الأحمر وعلى اليسار تخوم الفرس ، وأشار لوصول التجار المصريين إلى جزيرة Targana « هرمز » حيث وجد معبد كبير للإله سرابيس .

وكان للأحباش تجارة مع داخل أفريقيا وكثيراً ما صاحبهم في رحلاتهم تجار إسكندريون ، وكانوا يرحلون بسفنهم موغلين جنوباً عاماً بعد عام ، ثم يسرون داخل

(١) عبد اللطيف أحمد على : مصر والامبراطورية الرومانية ص ٦٤ ، ٦٥ .

Milne : Op. Cit. p. 20.

Ammiani Marcellini : XXII 6-11-12.

(٢)

(٣)

القارة ويعودون محملين بسبائك الذهب والعبيد من أقصى الجنوب ، والتوابل والبخور من الصومال ، وزمرد البليمن^(١) وعاج أثيوبيا في مقابل الملح والحديد ، ولقد شهد قوزمة الإسكندري المشهور برحالة الهند^(٢) في رحلة له إلى الجنوب الطائر البحرى المسمى السحاب أو الفطرس .

وكانت عدال « مصوع » عاصمة الأحباش نعد مركزاً هاماً من مراكز الوساطة التجارية ، فجبرى الاتصال من عدال بشرق آسيا وبفارس عن طريق الخليج الفارسي والعربي ، ثم بجزيرة Topobran سيلان التى تقع أقصى جنوب الهند ، وكانت تعد في العصر البيزنطى من أكبر المراكز التجارية ، وقدم إليها تجار إسكندرية ببضائعهم ، وحصلوا في مقابلها على منتجات الشرق الأقصى ، فقد استقبلت تجارة الهند والفرس وبلاذ حمير وأكسوم وحمل الصينيون إليهم الحرير وود الند والقرنفل وخشب الصندل ، ومن الهند الفلفل والمسك والسسمم والعطور والنحاس إلى جانب منتجات سيلان نفسها من الأحجار الكريمة واللؤلؤ والامانست ، وتجاوزها بعض تجار الإسكندرية إلى سيام ، وإن كانوا يذهبون في الغالب على متن سفن أثيوبية ، وفي عام ٣٥٩م ورد في قائمة ضرائب ذكر استتجار بحارة لسفن الهند^(٣) وكان مقدار الضريبة ٥٦ ميراد دينارى على الفرد (ومن الملاحظ أن عدد تجار الإسكندرية المترددين على البحر الأحمر كان يفوق تجار القسطنطينية) .

وظلت التجارة مع مدن الشرق في ازدهار مطرد منذ عهد « أنستاسيوس » إلى أوائل حكم « جستنيان » ، ولقد اشتد الاقبال في تلك الفترة على شراء الحرير رغم المبالغ الضخمة التى دفعها بيزنطة ثمناً له ؛ مما أدى إلى استنزاف وكساد مالى^(٤) ، فلم ينقطع الطلب على الحرير وأصبح أهم ما يشغل السلطات أن تجد أرخص طريق تستطيع تلك التجارة أن تسلكه فقد كان هناك عدة طرق سلكتها تلك التجارة ، طريق

(١) قبائل البجة الحالية .

(٢) قوزمة الإسكندري : له مؤلف في وصف البلدان كتبه حوالى ٥٤٥-٥٥٠ م .

(٣) Johnson : Op. Cit. p. 261.

(٤) ستيفن رنسمان : الحضارة البيزنطية ، ترجمة عبد العزيز جوايد ص ١٩٥ .

عبر باكستان إلى بحر قزوين والبحر الأسود، أو طريق الهند وأفغانستان ووسط فارس إلى الهند بيمين ثم سورية، أو بحرًا إلى الخليج الفارسي ثم سورية.

ولكن أفضلها جميعًا كان الطريق البحري من فارس إلى سوريا، ثم عبر البحر الأحمر^(١) إلى مصر، وكان تأمينه يحتاج إلى أسطول تجارى فى شرق السويس.

وكان الفرس يمثلون عائقًا هامًا أمام تلك التجارة أولًا: بسبب^(٢) حروبهم الدائمة مع بيزنطة، ثانيًا: لفرضهم رسومًا عالية على المتاجر.

وظلت الدبلوماسية البيزنطية طوال القرنين الخامس والسادس والآخر بصفة تبذل قصارى جهدها لضمان استمرار الحرير، أما بالتفاوض مع الممالك التركية أو مع الأحباش فيما يتعلق بالطريق التجارى عبر مصر، ولقد قامت الحبشة بمحاولة الأفراد بتجارة ذلك الطريق بغزوها اليمن ٥٢٤م - ٥٢٥م وإخضاع مملكة الحميريين، واستولى ملك الأحباش على السفن التجارية الموجودة فى جزيرة فازان Farsan ولاستخدامها فى غزو اليمن، وكان عددها كما يلى: ١٥ من أيلة «العقبة» ٢٠ من القلزم، و ٧ من برنيقية و ٢ من تيران، و ٧ من خراسان نفسها، و ٩ من الهند، ولقد سعى جستنيان لتعزيز العلاقات الودية مع الشعوب التى تقوم بالوساطة التجارية، وهما اليمن وأكسوم، وخاصة أن العلاقات مع الفرس قد ساءت فى نفس الوقت الذى سعى فيه لتحويل ما يرد من تجارة من الهند عبر طريق مصر التجارى فأرسل مبعوثًا إلى ملك الحبشة ٥٣١م يدعى نونوس Nonnosus كان والده وجده من قبل وقد أرسله فى سفارات مشابهة واستطاع عقد اتفاقية مع الأحباش ومملكة اليمن التى أصبحت حامية تابعة لهم وكانت حامية الحبشة قد عزلت قائدها أباط وأحلت محله أبرهة.

ووافق الأحباش على أن يقوموا بالوساطة التجارية وأن يحملوا محل الفرس فى تجارة الحرير؛ لكن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح؛ لأن الفرس كانوا أقوى نفوذًا فى موانئ

(١) ستيفن رنسيان: نفس المرجع ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٢)

Milne : Op. Cit. p. 110.

Johnson : Op. Cit. p. 137-139.

الهند وسيلان فظلت سيطرتهم على تجارة الحرير قائمة ، أما فيما يتعلق ببقية أنواع المتاجر فكانت المنافسة قوية بين الفرس والأحباش وكانت التجارة التي ترد عن طريق الأحباش تمر عبر مصر حيث يتقاضى عنها رسوماً جمركية عالية ، ولقد ضربت العملة الأثيوبية في القرن الخامس والسادس على أساس النقد البيزنطي^(١) ، وعندما تم الصلح بين بيزنطة والفرس في ٥٣٢م انتظمت التجارة .

وانتعشت مصانع الإسكندرية والقسطنطينية بها وصلها من الحرير الخام وظهر التجار الهنود في الإسكندرية إلى جانب العرب والأحباش^(٢) .

ولكن في عام ٥٤م عادت العلاقات بين الامبراطوريتين إلى الاضطراب ، فاضطر « جستنيان » لإصدار مرسوم لتثبيت أسعار الحرير بفرض الثمن وتحديد الربح ، وكان انخفاض الأسعار يؤدي إلى نتيجة واحدة هي القضاء على صناعة الأحرار وجعل الحرير أقرب إلى الاحتكار الحكومي ولقد قام الامبراطور بشراء أغلب مصانع الحرير^(٣) الخاص ، ومن المؤكد أن مصانع الإسكندرية تأثرت هي الأخرى بهذا الكساد .

ولكن استطاع راهبان نسطوريان في تلك الفترة الوصول إلى القسطنطينية ، وهما يحملان سر دودة القز وبيضها في تجويف عكازين^(٤) ، وانقضى بعض الوقت قبل أن تصبح تربية دودة القز واسعة الانتشار في الامبراطورية وإن كان الاستيراد من الشرق أخذ يقل منذ ذلك الحين وإن لم تتخل بيزنطة نهائياً عن اعتمادها على الفرس .

وفي عهد « جستين^(٥) » الثاني ٥٦٥ - ٥٧٨ أعاد البيزنطيون الكرة بإقناع العرب الحميريين بقيادة الحارث بمهاجمة أراضي الفرس المجاورة لهم في مقابل بعض مميزات

(١) Milne : Op. Cit. p. 110.

(٢) Johnson : Op. Cit. p. 138.

(٣) ستيفن رنسان : نفس المرجع ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٤) Milne : Op. Cit. p. 260.

(٥) Camb : Med. Hist. Vol. I. Part p. 279.

تجارية ، وهذا دليل على أن التجارة الشرقية عبر مصر ما زالت تمثل أهمية لبيزنطة ، وإن كان أمرها بدأ يضمحل خلال الفترة التالية .

الواردات عبر البحر الأحمر :

١ - تنوعت المتاجر التي جاءت لمصر عن طريق البحر الأحمر ، فمن اليمن جاء التجار بالبخور ، وعود الند ، والمر ، والعطور .

٢ - ومن الحبشة خيار شنب وبخور وسن الفيل^(١) الحيوانات المتوحشة والعبيد ، ولقد بيعت فتاة حبشية عمرها ١٢ عامًا بـ ٤ صولد ، وكان يؤتى بالعبيد^(٢) أيضًا من موريتانيا ، وكانت الفتيات يستخدمن للخدمة في المنازل ، والرجال للعمل في الحقول وإن لم يستخدموا في مصر على نطاق واسع لتوافر الأيدي العاملة ، وذكر يوحنا النقيوس أن مجموعة من الأحباش أخذوا أموال الإقليم في بانابولس « أخميم » وعاثوا فسادًا ، وتم القضاء عليهم في عهد الامبراطور مورييس ، وكذلك استوردت الحراب والرماح من موريتانيا والزمرد من البليمين « البجة » والبخور والتوابل والرقيق من الصومال .

٣ - ومن الهند استوردت مصر التوابل واللؤلؤ والسمن والعطور والأعشاب الطبية ، والفلفل والعاج وخشب الصندل ، وذكر الرحالة^(٣) كوزموس أن الزمرد كان يأتي أيضًا من هناك ، كذلك استورد القطن ، وبعض قطع النسيج المشغولة بخيوط القطن التي عُثر عليها في كراتيس أحضرت أصلًا من الهند .

٤ - ومن سيلان فكان أهم ما حمله تجار الإسكندرية منها الأحجار الكريمة كاللؤلؤ وحجر الأمتاست .

٥ - ومن الصين : من الطبيعي أن يكون الحرير أهم صادراتها ، وقامت عدد من المصانع في الإسكندرية ومصر عامة بصناعته ، كذلك أحضر القرنفل وخشب الصندل والعود وكان يصدر في مقابل هذا القمح والفخار والثياب المنسوجة^(٤) والزجاج .

(١) P. Masp. 67006.
(٢) P. Lond. 239.
(٣) Johnson : Op. Cit. p. 138, 139.
(٤) ونسبان : نفس المرجع ص ١٩٦ .
Milne : Op. Cit. p. 104.

ولقد استفادت مصر كثيرًا من تلك التجارة ، سواء ما صنع فيها وأعيد تصديره أو عن طريق جباية المكوس من السفن المارة بموانئها .

الرسوم الجمركية على التجارة :

فرضت مصر رسومًا جمركية على ما يمر بها من بضائع وما يدخل إليها من تجارة ، وكانت تلك الرسوم تعد من مصادر الدخل الهامة ، وأشار « استرابون » إلى ذلك بقوله : « إن سفنًا كبيرة ترسل إلى الهند وإلى الحدود الأثيوبية ، ويستورد منها إلى مصر أغلى البضائع ومنها تصدر بالتالي إلى البقاع الأخرى ، وبذلك تجبى عليها مكوس مضاعفة^(١) » وإدارة ومصادرة ، كان الموظف المكلف بإدارة الجمارك الداخلية والخارجية يدعى الأبارك Albarque ، وكان لكل دوقية الأبارك ، وفي عهد « جستنيان » كان يستدعى للاجتماع بالدوق الأجسطال ومتولى الخزانة العامة لمراجعة ما يدفعه الممولون من ضرائب المكوس ، والتأكد من أنها أديت بالنقد الصحيح .

أما عن أهم مناطق مصر الجمركية فكانت بلا أدنى شك في ميناء الإسكندرية ، وكان الجمرك في الناحية الغربية من الميناء حيث توجد مخازن البضائع Apostastes^(٢) وعند وصول البضائع من الخارج تودع في المخازن ، ثم تنقل إلى Emporian المركز التجارى حيث يجرى فحصها وتقدير الضريبة ، وكذلك كان في القلزم جمرک ، وكان يقيم هناك مراقب الحسابات Logethete لمراقبة الموظفين المناط إليهم بجباية المكوس ، وجمرک آخر في جزيرة تيران^(٣) Jotabe للسفن القادمة بتجارة البحر الأحمر ، كذلك في ميوس هيرموس برنيقية جمرک ونقل إلى فيلة زمن « جستنيان » خاص بالتجارة القادمة من الجنوب .

أما عن قيمة المكوس فواضح من عدم ذكر قيمة المكوس في كثير من البرديات أنهم تركوا مكوس البطالة ، وكانت تجبى في العصر البيزنطى عند الموانئ فور وصول

(١) استرابون في مصر ، ترجمة وهيب كامل ص ٥٧ .

(٢) استرابون في مصر ، ترجمة وهيب كامل ص ٥٧ .

(٣) رنسان : نفس المرجع ص ١٩٥ .

الشحنة بنسبة ١٢, ٥٠٪^(١) من قيمة الشحنة وفي عهد « أنستاسيوس » تقررت ضريبة على تصدير الفخار ألغاها « جستنيان » .

ويبدو أن الضريبة قد ارتفعت قيمتها إلى حد ما في بعض الفترات فعاد وأكد جستنيان في مرسوم رقم (١٣) على تحصيل النسبة المعتادة وهي ١٢, ٥٠٪ .

وفي إحدى القوائم فرضت مكوس على بعض المنتجات القادمة عبر البحر الأحمر كما يلي :

المر المكارى ٢٢ درخة ، و ٢, ٥٠ أو بل على كل تالنت ، مر الصومال ٧٦ درخة وأو بل على التالنت ، والقشاء الهندي ٢٢ درخة و ٢, ٥٠ أو بل على كل تالنت ، والصبر ٢٤ درخة للحمل^(٢) .

المصارف والبنوك :

عرفت مصر النظام المصرفي منذ عهد البطالمة ، وكانت المصارف احتكاريًا حكوميًا ، فوجدت المصارف الملكية trapezai^(٣) وكانت تتولى الأعمال المالية الخاصة بالحكومة والأفراد على حد سواء ، ووجدت إلى جوارها المصارف الأهلية التي تؤجرها الحكومة للأفراد ، وكانت تتولى عملية الإقراض والرهون حتى العيني منها ، وفي العصر الروماني استمر عمل البنوك الحكومية وإن لم تعد البنوك الأهلية احتكاريًا للدولة ، ومن الدليل على ذلك أن أصحاب البنوك الخاصة في سنة ٢٦٠ م^(٤) رفضوا قبول العملة الامبراطورية الجديدة قبل أن تستقر الأوضاع وينتهي الصراع الناشب حول العرش آنذاك ، فاضطر والى مصر إلى إصدار أوامره إليهم بقبول العملة المقدسة للأباطرة وجميع أنواع العملة فيما عدا المزيف منها فقط .

(١) Johnson : Op. Cit. P. 159.

(٢) بل : مصر من الإسكندر الأكبر ، ترجمة عبد اللطيف أحمد على ص ٩٣ .

(٣) P. Oxy. 1639 في بردية تعود لعهد كليوباترا السابعة ذكر بنك خاص يملكه رجل يدعى هيرا كليوس قام بعقد قرض بين شخصين سلم أحدهما للآخر ٣٠ كيلة على أن يقوم بسدادها وفق شروط محددة .

(٤) P. Oxy. 1411, Select papyri No. 230.

وفي العصر البيزنطي ومع وجود عدد من كبار الملاك امتلكوا قدرًا من الأموال السائلة سعوا لاستغلالها في المشروعات المختلفة إلى جانب نمو التجارة والصناعة أصبحت الحاجة ماسة إلى قيام البنوك فأنشئت عدد من البنوك المالية والمصارف الكبرى في الإسكندرية بل في كل إقليم من الأقاليم أيضًا .

وكان في الإسكندرية أفرع للبنوك المالية ولبنوك القسطنطينية ولها مندوبوها المقيمون في المدينة ، « فانستاسيوس » مسئول البنك الامبراطوري في القسطنطينية وله فرع في الإسكندرية ، وقام بإقراض شخصين من أهل الإسكندرية مبلغًا من المال في القسطنطينية على أن يقوموا بسداده^(١) في الإسكندرية .

ووجد في كل إقليم عدد من البنوك بعضها حكومي والبعض الآخر يمتلكه أفراد وإن كانت أكثر الإشارات في البرديات إلى البنوك العامة^(٢) .

ووجدت في الإقطاعات الخاصة ، كإقطاع أبيون في أكسرنخوس « البهنسا » بنوك تابعة له ، وكانت خزانة أبيون تستعمل أحيانًا كبنك للمقاطعة ، وبنفس الأمر بالنسبة لخزانة المقاطعات thesauroi التابعة للإدارة المحلية^(٣) .

ووجد في كل أهراء بنك ، وصرافون كذلك في كل منطقة للمكوس الداخلية ، ولقد ورد في إيصالات المكوس الخاصة بميناء^(٤) ممفيس ذكر مسئول البنك ، وكانت المخازن الحكومية التي تجمع فيها الغلال تعد بمشابة مصارف للحسابات الفردية ، شأنها في ذلك شأن المصارف المالية وكان هذا ميراثًا من العصر البطلمي حيث كانت تدفع الضرائب العينية والنقدية .

وكان يمكن التحويل من حساب لآخر في دفاتر المصارف ومخازن الغلال ، وكان ذلك يحدث حين تتصل عملية الدفع بأكثر من مصرف^(٥) .

P. Oxy. 2120.

(١)

P.Oxy. 1913.

(٢)

(٣) عن البنوك وأعمالها انظر برديات أكسرنخوس أرقام . 1659, 1284, 2138, 1844 .

(٤) P. Oxy. 1625, P. For 353, P. Fay. 104.

(٥) بل : مصر من الإسكندرية ، ترجمة عبد اللطيف أحمد على ص ٩٤ .

وكان الامبراطور وخزائنه fccus يعتبران أهم مصرف في الامبراطورية ، فهذا أكبر مالكين للنقود المسكوكة ، فكان يقرض المال بفوائد ويمكن مقارنتها مع إجراء بعض التغييرات بنظريتها من المصارف المركزية في العصر الحديث .

وكانت وظائف البنوك الحكومية توليها أعضاء سناشو المدينة الواقع فيها البنك ، ولقد أصبح أيضا العمل فيها عن طريق الإجبار والتكليف .

أما ما تقوم به المصارف من أعمال فقد تنوع وتعدد وكان تغير العملة من أهم الأعمال التي تولتها البنوك نتيجة لازدياد وازدهار الحركة التجارية ، وكان عليهم التأكد أولاً من سلامتها وعدم غشها ، وسمح لصياغ الفضة والذهب بنفس العمل ، ووجد في إقطاع أبيون موظف أطلق عليه لقب مسئول تغير العملة^(١) ، حيث طلب أحد السكرتاريين من أحد جباة الإقطاع سرعة الحضور حاملاً ما جمعه . ليتسلمها مسئول تغير العملة قبل ذهابه للإسكندرية وربما كانت الأموال خاصة بضريبة القمح .

كما كانت الدولة تقوم بدفع نفقات المؤسسات التابعة لها عن طريق البنوك^(٢) ، فهناك صك أصله البنك لصالح فرق السيرك في كسرنخوس مقداره ٦ ١/٣ صولد إلا ١٠٥٠ قيراط ، وكان التعامل عن طريق الصكوك مألوفاً ومعتاداً كما هو الحال اليوم في نظام الشيكات .

وجزاء من الضرائب الخاصة بالدولة كان يدفع رأساً إلى البنوك الحكومية^(٣) ، فأودع جامعو الضرائب الخاصة بالأرض جزءاً منها في البنك ، وقام أحد أعضاء السناشو وهو مسئول البنك في نفس الوقت بالتنبيه على شخص قام ببيع منزله بإيداع الضريبة العقارية على المبيعات في البنوك ، وعدد من المدفوعات الخاصة بالأنونا أودعت البنك^(٤) بل إنه كان يشترط وجود مسئول البنك قبل شحن قمح الأنونا تولوا تحصيل الضرائب وإصدار الإيصالات^(٥) .

P. Oxy. 1844, 2195, 2106.

(١)

P. Masp. 67120.

(٢)

P.Oxy. 1659.

(٣)

P.Oxy. 1284.

(٤)

P.Oxy. 1659.

(٥)

كذلك وردت مدفوعات عن طريق مسئول البنك لفرقة^(١) حربية تعسكر في
أكسرنخوس تضمنت تسليم ٥٠ صول، وضرائب عينية وهنا يثار سؤال : هل كانت
تستعمل الأموال المودعة في أعمال تجارية ، كما يحدث الآن ؟ في الغالب أن هذا كان
متبعًا ، وإن لم ترد إشارات واضحة له .

أما البنوك الخاصة فتولت العمليات الخاصة بالأفراد من إيداع الأموال وعقد
الضمانات والقروض فأحد ولاية هيرموبوليتا طلب إلى البنك دفع مبلغ من المال في
مقابل ما أخذته من أحد باعة الخضراوات لمدة عدة أشهر وقام البنك بالسداد من
حسابه ، وأخذ إيصالاً على البائع بالمخالصة^(٢) .

□○□○□

P.Oxy. 1256.

P.Oxy. 2138.

(١)

(٢)

العملة

تمتعت مصر خلال القرون الثلاثة الأولى بوضع مميز في الامبراطورية فقد ضربت عملتها في دار الضرب الخاصة بالإسكندرية ، ولم تتمتع بهذا الامتياز أى ولاية من الولايات الامبراطورية فيما عدا بعض دور الضرب في قيصرية ، وأنطاكية التى أصدرت عملة خاصة بها في بعض الأحيان وليس بصفة دائمة ، وكانت العملة المستعملة في جميع أنحاء الامبراطورية هى العملة التى تصدرها روما .

ولقد انخفضت قيمة الدرخمة الفضية منذ أواخر حكم البطالمة ، فقام أغسطس بإلغاء سك العملة البطلمية ، وسك عملة جديدة برونزية حتى يوجد توازن بين العملات الفضية والبرونزية ؛ ولكن استعمال الدرخمة ظل سائدًا خلال القرن الأول ففى بردية تعود لعام ٨٣ ذكرت مدفوعات قيمتها^(١) ١٠٠ درخمة فضية جيدة ، ويبدو أنها إيراد عبارة جيدة تأكيدًا ؛ لأنها فضة غير مخلوطة ، وفى السنة السابعة من حكم «تبريوس» ضربت عملة فضية فئة التترا درخمة ، أى ذات الأربع درخات ، وكانت نسبة الفضة للبرونز = ١ : ٢ وقد قيمت التترا درخمة على أساس الدينار الرومانى ، وظلت تصدر إلى ٢٩٥ م أى إلى توحيد « دقلديانوس »^(٢) للنقد .

أما النقود البرونزية ذات الطابع البطلمى فقد ظلت تصدر منذ عهد أغسطس إلى عهد « جستنيان » حتى صدرت البرونز درخمة فى عصر « جستنيان » على طراز السيستروس الرومانى ومساوية له فى القيمة^(٣) .

وبدأ تدهور العملة خلال القرن الثانى بل إن دور الضرب نفسها لم تعد تصدر عملة جديدة منذ عهد أورليوس ، إلا على فترات متقطعة وفى النصف الثانى من القرن الثالث أصبحت التترا درخمة لا تزيد عن نصف قيمتها السابقة ، وساعد اضطراب

(١) P.Oxy. 1882.

(٢) Milne. Op. Cit. P. 263 .

(٣) سيد الناصرى : معالم تاريخ وحضارة مصر ص ٤٨ و ص ١٩٣ .

الأمر على عدم ثبات النقد حتى رفضت البنوك في مصر في عهد الامبراطور ماركليانوس عام ٢٦٠م قبول عملته قبل استقرار الأحوال .

ووفقاً للبرديات فقد انخفضت قيمة الدرخمة وقوتها الشرائية ، فإذا أخذنا سعر القمح كمقياس لوجدنا سعر أردب القمح في القرن الثالث ٣٠٠ درخمة^(١) وفي القرن الرابع ٢٠ ألف درخمة في القرن السادس قيراط و ١٤ أردب بصولد ، وفي بردية أخرى بما يقرب من قيراط ونصف .

ولقد أشارت البرديات إلى عدد من العملات كانت مستعملة خلال القرون الثلاثة الأولى وظل استعمالها في العصر البيزنطي مثل الأوبل Obel وصنعت من الفضة والدرخمة كانت تعادل ٦ أوبل^(٢) ثم التالت الفضى .

وفي ٢٩٥م قرر « دقلديانوس » إصدار عملة موحدة لكافة الامبراطورية ، وثبتت مقدارها لمعالجة الانهيار المستمر في قيمة العملة ، وفقدت مصر وفقاً لهذا امتيازها ، ولم تعد دار الضرب تسك إلا بعض العملات البرونزية والذهبية في المناسبات ، مشابهة لما في دار الضرب في الامبراطورية ، وتحولت وحدة التعامل في مصر من التترا درخمة إلى الدينار الذي أخذ حوالى ٥٠ سنة ، ليحل محلها ، ويصبح هو وحدة التعامل ولقد صدر مرسوم « دقلديانوس » ثمن رطل الذهب النقى أو المستعمل في النقود أو كسبيكة بخمسين ألف دينار وكانت العملة الذهبية Sold تساوى وقت « دقلديانوس » ٧٠٠ دينار ، وكان الصولد ينقسم إلى ٢٤ قيراط ، وكان وزن الصولد يساوى بين $\frac{4}{5}$: $\frac{1}{4}$ ٤ جرام ذهبى ، أما nomisma فأقل من القيراط وأصبحت تعادل ٢, ٢٥ من القيراط^(٣) . ومع ذلك فقد انهارت قيمة العملة سريعاً ففى بردية تعود لعام ٣٠٠م ، قام أحد كبار موظفى الدولة وهو إسترانجوس « مدير إقليم » بارسال خطاب إلى وكيله ، ليحول كل أمواله السائلة إلى بضائع ؛ لأنه قد بلغه أن العملية ستخفض بمقدار نوميزما^(٤)

(١) سيد الناصرى : معالم تاريخ وحضارة مصر ص ٤٨ - ١٩٣ .

(٢) عن الدرخمة وأسعار القمح أرجع للبرديات التالية : P. Oxy. 2142, 1911, 2022.

(٣) P. Oxy. 1653, 1883, 213, 2128.

(٤) عن العملة البيزنطية انظر برديات P. Oxy. 1223, 1911, 1057, P. Amh. 140.

فكان أساس العمل هو رطل الذهب ، والنوميزما أصبحت تساوى منذ عهد «قسطنتين» واحد على اثنين وسبعين من^(١) الرطل من الذهب ، ووزن الصولد ٤ جرام ، ولقد انحطت قيمة الدينار حتى أصبح التعامل يتم بالميراد ، ويعادل الميراد ١٠٠٠ دينار ولقد أصبح الدينار في القرن الرابع يضرب من البرونز .

وكان الصولد الذهبى في أكسرنخوس « البهنسا » يساوى ٢٠٢٠ ميراد ، وفي ٥٥٧ م أصبح يعادل ٥٠٢٠ ميراد ، وفي بداية القرن الرابع قامت الدولة بشراء مقادير من الذهب من المواطنين بطريق الإجبار ، وحددت الخزانة العامة السعر ، فابتاعت منهم كل ١٠ أرتال بقراط ، أى دفعت الدولة ثمنًا للرطل مقداره ١٠,٠٠٠ دينار وهذا الثمن ضعف ما حدده مرسوم دقلديانوس ولقد صدرت قائمة في كل إقليم بأسماء من عليهم المساهمة بتقديم الذهب وفي إقليم أكسرنخوس طلب شراء ٣٨ رطل من كل من وردت أسماؤهم^(٢) في الكشف على أن ترسل الكمية بسرعة ، خلال فترة محددة في نيوميديا في بيثيا ، وفي بردية تعود لعام ٣٢٤ بيع رطل الذهب بـ ٣٠,٠٠٠ دينار ، وكان هناك موظف معروف باسم Chripones ، من واجبه الإشراف على الموازين والمكايل وفض ما يقع من نزاع بشأن وزن النقود المتداولة ، أما الثانى وهو Zygostate فكان من واجبه شراء الذهب من الفلاحين المصريين ، ثم صار مكلفًا باستلام ما يتصل بالإقليم من الضرائب التى تؤدى ذهبًا^(٣) .

وفي بردية تعود لعام ٣٠٦^(٤) دفعت مالكة أحد الأراضى ضرائب فضية « فضة غير مصنعة » وكان مقدارها على كل أردب ١,٥٠ أوقية فضة على ١٠٠ أردب^(٥) وكان

Creek papyri No. 607.

(١)

P. Oxy. 2017.

(٢)

P. Oxy. 2028.

(٣)

الباز العرينى : مصر البيزنطية ص ١٩١ .

P. Oxy. 1653.

(٤)

P. Oxy. 1653.

(٥)

P. Oxy. 1265.

مجموع ما دفعت ٢ رطل و ١٠ أوقيات و ٨ جرام ، وهذه الضريبة كانت من الضرائب الاستثنائية ، وليست دائمة ، وفي القرن الرابع كانت ١,٥٠ أوقية فضة تعادل ٤٠٠٠ درخمة و ٢ أوقية ذهب و ١٠ جرام من الذهب تعادل ١٢ صولد .

وكانت قيمة الذهب الخام أو الفضة تنقص عند تنقيتها وتصنيعها فما قيمته ٧٢٠ صولد من الذهب الخام عند تصنيعه فقد ٤٥ صولد من قيمته ، ولقد بدأت قيمة الصولد في الهبوط نتيجة انخفاض نسبة الذهب فيه وليس هناك أى دليل على ضرب عملات ذهبية في مصر بعد القرن الخامس أو حتى استيرادها من الخارج ، فيما عدا بعض الصولدات الذهبية القليلة ، وفي قانون ١٣ أمر جستنيان الموظفين المكلفين بوزن النقود ، وبختم السبائك الذهبية ، وإثبات الوزن الصحيح لا القيمة الإسمية لما يرد إليهم من نقود .

وأغلب البرديات التى تتناول تعامل نقدى ، وتعود للعصر البيزنطى تستعمل الصولد والقيراط وأحياناً ، الصولد والميراد^(١) ، وجرت الإشارة إلى استعمال التالنت الفضى فى القرن الثانى ، واستمر استعماله فى العصر البيزنطى ، وذكرت البرديات أن ٤,٥٠٠ تالنت = $\frac{1}{3}$ ٤ قيراط ذهبى ، وذكرت الدرخمة الأتيكية فى وثيقة خاصة بجمع ضرائب لبيزنطة وهراقليا والدرخمة الأتيكية تعادل الدينار أو ٤ درخمة مصرى وإن لم يكن استعمال النقد الأجنبى شائعاً^(٢) .

أما العملة البرونزية فقد ضرب الدينار من البرونز خلال العصر البيزنطى ، وفى القرن السادس أعيد ضرب النقد البرونزى فى مصر باستعمال عملة « أنستاسيوس » المعدلة ، واستعملت أيضاً قطع ضربت خارج مصر فى التعامل وأعاد « جستنيان » فتح دار السكة ، وأصدر عملة برونزية تعادل $\frac{1}{4}$ من القيراط وظلت تصدر للفتح العربى .

ووفقاً لقانون « ثيودسيوس » كان ٢٥ رطل برونز تعادل صولد و « جستنيان » ٢٠ رطل = صولد .

P. Oxy. CXLIV.

(١)

P. Oxy. 1632.

(٢)

الأوزان المستعملة في الذهب^(١) :

جرى ذكر ثلاثة مستويات للعملة المضروبة على أساس ذهبي وهى المستوى الإسكندرى والعادى والخاص^(٢) :

أما الوزن العادى فهو وزن العملة الذى قرره الدولة ، أما وزن الإسكندرية فكان أعلى فى قيمته من الوزن المعتاد ، وفى إحدى البرديات أضيف - قيراط على كل صولد من الوزن المعتاد لتحويلها للوزن الإسكندرى ، ونفس الإضافة وجدت فى بردية أخرى فأضيف -١ صولد على رطل الذهب لتحويله للوزن الإسكندرى^(٣) .

وكان هناك ضرائب تجبى فى القرن الرابع على الوزن الإسكندرى . أما الوزن الخاص وأحياناً يطلق عليه وزن صائغى الذهب ، فكانت الدولة تعتبر قيمته أقل من الوزن العادى بحوالى ٢, ٥٠ قيراط على الصولد ، فمبلغ مقداره ١٢, ٥٠ صولد^(٤) إلا ٢٤ قيراط من وزن صائغى الذهب أو الخاص حين حول إلى الوزن العام أصبح ١٢, ٥٠ صولد إلا ٥٤ قيراط أى نقص بمقدار ٣٥ قيراط ما يساوى ٢, ٥٠ قيراط عن الصولد ، والفرق عادة كان يحصل عليه الجامع بمعدل ٢ قيراط والوزن ٠, ٥٠ قيراط .

وفى وثيقة أخرى : صولد إلا ٩ أو ١٠ قيراط بالوزن المعتاد كان يساوى بالوزن الخاص صولد إلا ٧, ٥٠ قيراط وأحياناً كان يضاف -١ قيراط للكاتب^(٥) .

وكان الوزن الخاص عند الدفع فى البنك يضاف إليه ٠, ٥٠ قيراط على كل صولد ونفقات إضافية -١ قيراط ، ولقد ألغى « جوليان » أعباء الموازن المفروضة على النقود بعد إمداده الأقاليم بوزانين وأيد قانون « جستنيان » ومع ذلك فإن النسبة التى يتحصل

-
- | | |
|--------------------------------|-----|
| P. Oxy. 2113. | (١) |
| P. Oxy. 1908. | (٢) |
| P. Oxy. 1918. | (٣) |
| P. Oxy. 1138, 1142, 1127, 145. | (٤) |
| P. Flor. 297. | (٥) |

عليها الموازن ذكرت في البرديات ، وفي « أنطونيوبولس » « الشيخ عبادة » وافروديتسو
« كوم أشقوة » كانت نسبة الاختلاف بين الوزن الخاص ووزن صانعي الذهب موحدة
وهي ٢,٥٠ قيراط^(١) .

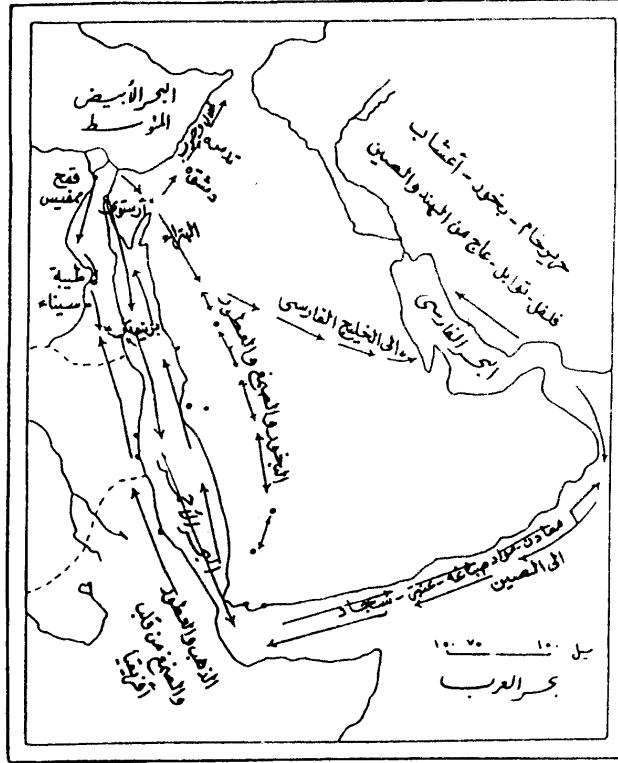
ولقد ورد في إحدى برديات أبيون أن $٥\frac{١٥}{٦٩}$ صولد بالوزن الخاص تعادل $\frac{١}{٣}$ ه بالوزن
الإسكندري ، ومن الواضح أن النسبة التي يحصل عليها الموازن ، أو مسئول البنك ، أو
الجابي غير مضافة ، فالفرق ليس كبيراً ، وفي الغالب هذه الحالة تعد من الحالات
الاستثنائية .

□○□○□

P. Oxy. 1913, 1916.

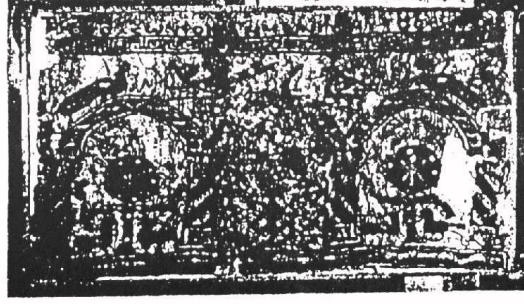
(١)

الخرائط والصور

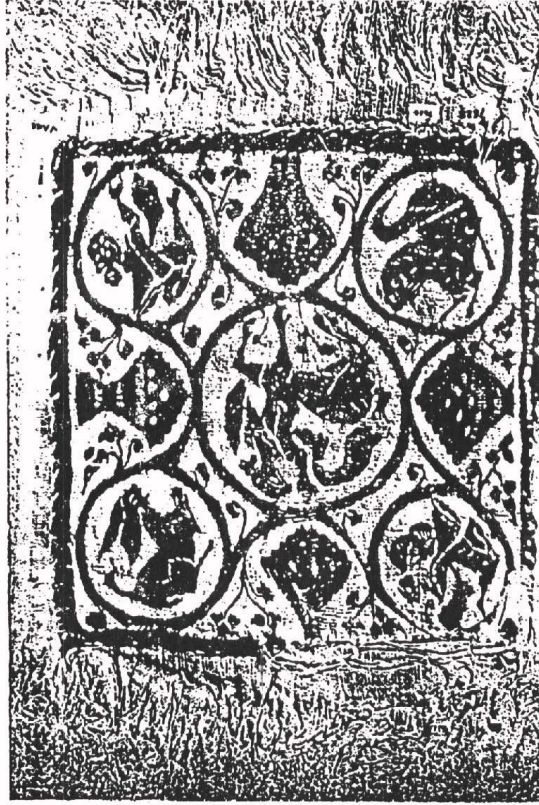


أنواع التجارة عبر البحر الأحمر الذهب - لينة -
عن دكتور / فهد / اليوم
مقالة من مجلة الدارات الإفريقية

ملحق
منسوجات تعود للعصر البيزنطي
من مجموعة المتحف القبطي



٢٠٢٣ - ستارة من قماش رسومها على شكل هياكل تعلوها طيور قاعة (١١)
بالمتحف القبطي



٧٨٢٢ - قطعة قماش رسومها متنوعة بالألوان ويظهر في وسطها

شكل « قنطور » قاعة (١٢)

بالمتحف القبطي

ملاحق الكتاب

ملحق ١ - أسماء المدن والقرى التى وردت فى الكتاب فى العصر البيزنطى وأماكنها الحالية .

ملحق ٢ - برديات تتناول النشاط الاقتصادى .

أسماء المدن والقرى التى وردت فى الكتاب

فى العصر البيزنطى وأماكنها الحالية

- ١ - أبللو نوبولس الكبرى : قوص .
- ٢ - أرسنوى : مدينة الفيوم القديمة وأطلالها بجوار الفيوم الحديثة وتعرف بكيان فارس .
- ٣ - أفروديتو : كوم أشقوه وتقع فى طهطا .
- ٤ - أنطونيوبولس : الشيخ عبادة وسماها العرب انصنا .
- ٥ - أيله : العقبة .
- ٦ - برنيقية : مدينة الحراس .
- ٧ - بستلا : بالقرب من البلاص مركز قنا .
- ٨ - بشلا : مركز قوص مديرية قنا .
- ٩ - تبتونس : أم البرجات .
- ١٠ - ثيادلفيا : بطن هريت .
- ١١ - دير بيتو : من أعمال الأشمونين .
- ١٢ - طيبة : الأقصر .
- ١٣ - فلادلفيا : كوم الخراة الكبير فى إقليم الفيوم .
- ١٤ - كرانيس : كوم أوшим .
- ١٥ - كليزما : القلزم .
- ١٦ - كينوبولس : الشيخ فضل .
- ١٧ - ليكوبولس : أسوط .
- ١٨ - هرقليوبولس : أهناسيا .
- ١٩ - هيرمونثيوس : أرمنت .
- ٢٠ - هيرمبوليتا : دمنهور .
- ٢١ - هيرموبولس : الأشمونين .
- ٢٢ - هيرنوبولس : تل المسخوطة .
- ٢٣ - يوتاب : جزيرة تيران بخليج العقبة .

الملاحق برديات تتعلق بالنشاط الاقتصادي

برديات أكسرنخوس رقم ١٦٥٣

« قائمة حسابات وكيل مالي »

تتعلق البردية بحسابات ضرائب دفعها وكيل أحد السيدات من كبار الملاك في السنة الرابعة عشر من حكم قسطنطينوس وجاليريوس وتعادل السنة الثانية من الحكم سفير يوس ومكسميانوس ، ولقد تم تقديرها على أساس الوزن الخام ولم تدفع في شكل نقد وهي تعطينا صورة واضحة لقيمة العملة آنذاك .

في السنة الرابعة عشرة والسنة الثانية ، ١٢ أمشير الحسابات التي تتعلق بالفضة غير المصنعة نقدا والتي سلمتها المالكة ونقلت إلى هيرموبولس « الأشمونين » لتسليمها هناك ، وهي خاصة بالحسابات الإضافية للفضة الغير المصنعة نقدا والمفروضة لاجل الضرائب بنسبة ٥٠ ، أوقية على كل ١٠٠ أردب قمح من الوزن المعتاد كما يلي :

بوسيلة أخرى ٢ رطل وواحد أوقية - و ٨ جرام بواسطة بابليوس باستبعاد رطل بعد حساب ٥٠ ، ٤ أوقية و ٢ جرام تركتهم المالكة .

الباقى ٧ أوقية و ١٠ جرام ولتنقية هذا المقدار واحد أوقية و ١٢ جرام بمعنى آخر ٢ أوقية و ١٠ جرام ذهب تعادل ١٢ صولد .

وعلى ذلك فقد سلمت المالكة في ١٧ بوءنه من السنة الرابعة عشر والثانية ٣ أوقية و ٩ جرام .

الجباية

برديات أكسرنخوس رقم ٢١١٢ تاريخها ٣١٦ م

إلى أورليوس « بن جيراس » من الوالى يأمره بأن يجمع ضرائب الخمر عينا
أو ما يعادلها من المال من أجل الأنونا الحرية .

ووفقاً لأوامر مشرف المقاطعات السبعة أورليوس أبو للونيوس المسمى أيديمون
وإلى إقليم أكسرنخوس عن طريق وكيله بلو ، إلى عزيزة أورليوس حيراس المستول عن
السبع مقاطعات ، تحية في الخطاب الذى كتب بواسطة فخامة والى الأقاليم السبعة
وأورليوس جريجويوس لقد أمرنا بأن نصف النبيذ المذكور الآتى من طيبة من المحصول
القديم يجب أن يسلم فى القسم الخامس أو يدفع بطريقة أخرى ما قيمته ٦٥ دينار على
كل وزنه ، ولقد وصل الجباة لهذا الغرض والملاحظين تم اختيارهم من السنوات ، وفيما
يتعلق بالإيصالات الخاصة بهذه الكمية ابذل جهدك لتسليم الكمية المفروضة
للملاحظ على الإقليم تحت إمرتك بحيث لا يتطرق أى فساد أو غش فيما يختص بمؤنة
الجند . أنى أدعو لك بالصحة يا صديقى العزيز .

قنصلية كيكنتيوس و سابستوس و فيثيوس روفوس ذو الشهرة العظيمة .

خطاب يتعلق بارتفاع النيل

بردية رقم ١٨٢٠ أكسرنخوس القرن السادس

خطاب موجه إلى سكرتير المنزل العظيم . من إحدى ملاحظي مقياس النيل في قرية شاكوانا في أكسرنخوس والقرية تتبع أبيون كبير أقطاعي أكسرنخوس .

الخطاب يتضمن أن منسوب النيل بلغ مستوى طيب خلال شهر مسرى .

« إلى جالوس الشريف سكرتير المنزل العظيم إنى أنبأ فخامتكم ثانية بأبناء طيبة أن نهر مصر المبارك الخصيب قد ارتفع بمشيئة المسيح في الفترة من خمسة مسرى إلى ١٧ ووصل ١٢ أصبع ، وعلى ذلك فأصبح ٢ ذراع و ٢٠ أصبع بالنسبة لعمق المياه » .

* * *

رسالة من برديات أكسرنخوس رقم ٢١٦٥

تعود للقرن الخامس

يطلب من صاحبه رق للكتابة وبعض المطالب الأخرى .

« إلى أخى الحبيب : سراس من أمنيئاس تحياتى ..

لقد أتيت لى الفرصة عن طريق الرجل القادم إليك ورأيت من الواجب على إرسال تحياتى إليك ودعواتى مع رجاء من الله بأن يحفظك لنا .

تسلم من حامل هذا الخطاب جلد الرق الذى يبلغ حجمه ٢٤ ذراع وقيمته ١٤ تالنت فضة ، وإذا كان هناك ما تحتاجه بخلاف هذا من هؤلاء أخبرنى وسأفعل ما تريد » .

المراجع

أولاً - البرديات :

- The Amherst Papyri of Lord Amherst of Hackney by B. Grenfell. London. 1900-1908.
- Catalogue of Coptic Manuscripts British Museum. Ed. C. Crum. 1905.
- Catalogue of the Coptic Manuscripts in the collection of John Ryland Ed. Crum Manchester.
- Catalogue of the Greek Papyri in the John Rylands Library Vol. 4. Manchester, 1952.
- Coptic Text in the University of Michigan E. W. H. Worrell. Oxford University, 1952.
- A Descriptive catalogue of Greek Papyri in the Wilfred Merton Vol. I. by Idris Bell. Ch. Roberts. London. 1948.
- Documents of the Ptolemaic, Roman and Byzantine Period Ed. Robert Turrev, Manchester, 1952.
- Early Byzantine Papyri from Cairo Museum Ed. Boack, Cairo, 1940.
- Michigan Papyri collection John corrett J.G. Winter, Univ. Michigan, 1936.
- New Classical Fragment and other Greek and Latin Papyri, oxford, 1897.
- Oxyrhynchus Papyri, Ed. B. Grefell, A. S. Hunt, 52 Vols. Lond. 1899-1972.
- Papyrus Greco, Ed. J. Jouget. Paris. 1908.
- P, London Greek Papyri British Museum by F. G. Keynon and Hell 5 Vols. London, 1893.
- P. Thead. Papyrus de Theadalphie Ed. by. J. Jouget. Paris. 1911.

Roman Civilization: The Record Civilization Sources and studies Columbia.
Select Papyri. B. Grenfell, A. S. Hunt. Leob classical Library. London, 1937-1993.
The Tebbtunis Papyri Ed. Bernard Grenfell, London, 1902.

ثانيًا - المراجع والمصادر الأجنبية :

Amelineau. E., La Geographie de L' Egypt a l' Epoque Copte. Paris, 1895.
Bell, H. J. The Byzantine servile state in Egypt journal of Egyptian Archaeology Vol. iv. London, 1917.
Bell. H. L. Egypt under the early principate. Camb. Ancient History Vol. X.
Bury. J. B. History of Later Roman Empire. 2 Vols. London, 1923.
Buter, A. : Architecture and the Arts. N. Y. 1903.
Codex Justinianus ed. P. Krueger london, 1905.
Codex Theodosians Ed. Momsen and Mayer. London, 1905.
The collection de nouvell de Eemperor Jastinian by noealles (Paris, 1948)
Corum, W. E. : Coptic Monument. Cairo, 1902.
Diehi. C. : L` Egypte Chretienne et Byzantine (Hannoteau: Histoire de la Nation Egyptienne Vol. III".
: Une Crise monetaire au vle Siecle (Revue des études grecques) XXXII, 1919.
: Manuel d "Art Byzantin" Paris 1901".
Duthuit. G. : La Sculpture Copte. Paris. 1931.
Hardy. E. R. : The Large Estates of Byzantine Egypt. N. Y. 1931.
: Christian Egypt Church and people. N. Y. 1951.

- Johnson. A. ch: Egypte and the Roman Empire "U. S. A. 1951".
- Johnson. A. Ch. : Byzantin Egypte "Economic studies (Princeton). 1949.
- Kendrich. E. : Catalogue of Textile, London. 1921.
- Marcellini, Ammiani: Rerum Gestarum Libri Qui supersunt trans John. Rolf London.
- Maspero., J: Organisation miltaire de l` Egypte Byzantine Paris. 1912.
- Milne: J. G. : A History of Egypt under Roman Rule. London. 1924.
- Rouillard, G. : L` Administration civile de L` Egypte Byzantine. Paris. 1928.
- Segré A.: The annona Civica and annona militaris; Byzantion, XVI, 1943.
- Quatremere. E. : Memoire Géographique et historique sur l` Egypte. 2. Vols., 1891.
- Wallace. S. L., Taxation in Egypt princeton. 1936.

□○□□□

المراجع العربية

- ١ - إبراهيم نصحي : تاريخ مصر في عصر البطالة ، القاهرة ١٩٦٦ م .
- ٢ - استرابون : استرابون في مصر ترجمة وهيب كامل ، القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٣ - أميانوس ماركليانوس : أميانوس في مصر « مصر في القرن الرابع » ترجمة وهيب كامل ، القاهرة ١٩٥٤ .
- ٤ - إيدريس بل : مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي ترجمة عبد اللطيف أحمد على ، ومحمد عواد حسين ، القاهرة ١٩٥٤ .
- ٥ - الباز العريني : مصر البيزنطية ، القاهرة ١٩٦١ .
- ٦ - رؤوف حبيب : دليل المتحف القبطي ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ٧ - ستيفن رنسمان : الحضارة البيزنطية ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، القاهرة ١٩٦١ .
- ٨ - سعاد ماهر : الفن القبطي ، القاهرة ١٩٧٧ .
- ٩ - سعاد ماهر - وحشمت مسيحة : منسوجات المتحف القبطي ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ١٠ - سيد أحمد الناصري وسيد توفيق : معالم تاريخ وحضارة مصر منذ أقدم العصور حتى الفتح العربي ، القاهرة ١٩٧٥ .
- ١١ - عبد العزيز صالح : الأرض والفلاح في مصر على مر العصور ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ .
- ١٢ - لطفي عبد الوهاب : مصر في العصر الروماني ، الإسكندرية ١٩٨١ .
- ١٣ - محمد رمزي : القاموس الجغرافي ، ٦ أجزاء . القاهرة .
- ١٤ - محمد عبد المنعم بدر : مبادئ القانون الروماني وتاريخه ونظمه ، القاهرة ١٩٥٦ .
- ١٥ - مصطفى العبادي : الأرض والفلاح في مصر على مر العصور الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ .
- ١٦ - مصطفى كمال عبد العليم : الأرض والفلاح في مصر على مر العصور الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ .

الفهرس

الموضوع	صفحة
مقدمة الطبعة الثانية	٥
مقدمة الطبعة الأولى	٧
تمهيد	٩
الباب الأول : الزراعة	١٧
١ - الملكية الزراعية في مصر البيزنطية	٢١
٢ - أرض القرية	٢٣
٣ - أرض الامبراطورية	٢٦
٤ - الأراضي العامة	٢٧
٥ - الملكيات الإقطاعية	٢٧
٦ - أرض الكنيسة	٣٩
٧ - أرض الحيازة	٤٠
٨ - بيع الأرض وتأجيرها	٤١
٩ - أراضي المراعى	٤٤
١٠ - أجور العمال الزراعيين	٤٥
١١ - الضرائب	٤٧
١٢ - الفلاح	٧٣
 الباب الثاني : الصناعة	 ٨٣
١ - تنظيم الحرف (النقابات)	٨٧
٢ - صناعة الغزل والنسيج	٩٢

الموضوع	صفحة
٣ - صناعة ورق البردى	١٠٨
٤ - صناعة الزجاج	١١١
٥ - صناعة المواد الطبية والعطور	١١٢
٦ - الصناعات الخشبية	١١٤
٧ - صناعة الفخار	١١٨
٨ - الصناعات الغذائية	١٢١
٩ - صناعة النسيج	١٢٣
١٠ - صناعة الخبز	١٢٤
١١ - البناء وصناعة التعدين	١٢٦
١٢ - المناجم والتعدين	١٣٢

الباب الثالث : التجارة

أولاً : التجارة الداخلية

١ - طرق التجارة الداخلية	١٤٤
٢ - مناطق المكوس الداخلية	١٤٤
٣ - النقل الداخلى	١٤٨
٤ - النقل البرى والنهرى	١٤٩
٥ - نقل شحنة القمح	١٥١
٦ - الأسواق الداخلية	١٥٧

ثانياً : التجارة الخارجية

١ - الإسكندرية	١٦٨
٢ - التجارة مع ولايات الامبراطورية	١٧٢
٣ - التجارة عبر البحر الأحمر	١٧٦
٤ - الموانى المصرية على البحر الأحمر	١٧٦

الموضوع	صفحة
٥ - التجارة عبر البحر الأحمر ودور العرب والأجباش	١٧٩
٦ - الواردات عبر البحر الأحمر	١٨٥
٧ - الرسوم الجمركية على التجارة	١٨٦
٨ - المصارف والبنوك	١٨٧
٩ - العملة	١٩١
الخرائط والصور	١٩٧
ملاحق الكتاب	٢٠١
المراجع	٢٠٦

